وضع الموالي في الدولة الأموية

تأليف

عبد العزيز بن محمد الفيلم

أستاذ مشارك

كلية العلوم الاجتماعية ـ قسم التاريخ والحضارة

جامعة الإمام محمد بن سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

إفتتاحيـــــة

قال الله تعالى:

﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير﴾ «الحجرات: آية ١٣»

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى أبنائي، وفلذة كبدي
أهدي هذا الجهد المتواضع
راجياً لهم مزيداً من الهداية والتوفيق
في دنياهم وأخراهم

عبدالعزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فلعل مما دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع هو ما لاكته ألسنة العديد من الشعوبيين والمستشرقين ومن إليهم حول موقف الدولة الأموية السلبي من الموالي.

ومن خلال دراستي لهذا الموضوع في العديد من المصادر والمراجع التي تطرقت إليه، وجدت أن هناك مبالغة كبيرة، بل لم يحصل شيء من هذا كما صوره أعداء الإسلام اللهم إلاَّ النزر اليسير، وعلى نطاق محدود انتهجه البعض من ولاة الأمويين تجاه الموالي في فترة قصيرة من عمر الخلافة الأموية، في تلك الفترة بالذات ـ أقصد بداية حكم الأمويين ـ ويبدو أنه ليس أمام الأمويين من خيار سوى انتهاج ذلك الأسلوب.

ذلك أن ما قاساه الأمويون من الموالي طيلة حكمهم يفرض عليهم ذلك.

ويبدو لي أن الموالي مسؤولون مسؤولية مباشرة عما يحدث لهم من الأمويين تجاههم، ذلك أنهم قد اتخذوا كل سبيل مشروع ـ بل وفيما يقال ـ وغير مشروع للنكاية بالأمويين، وإثارة الرأي العام ضدهم، والتفافهم حول كل من يرفع صوتاً ضد الأمويين.

نجد ذلك في مناسبات متعددة، إذ ناصروا ثورة المختار بن أبي عبيد

الثقفي ضد الدولة الأموية، كما ناصروا ثورات الخوارج المتعددة ضد الأمويين، وثورة عبد الرحمن بن الأشعث، والحارث بن سريج، كما التفوا حول الدعوة التي ظهرت في مطلع القرن الثاني الهجري باسم «الدعوة للرضا من آل محمد»، كما ناصروا العباسيين عندما نجحت ثورتهم وقامت دولتهم، وما ذلك كله إلاَّ نكاية بالعرب الذين يمثلون الإسلام في بداياته الأولى، يؤكد هذا ما آلت إليه حياة الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه على يد واحد من هؤلاء الموالي لا لشيء إلا لأن عمر بن الخطاب هو الذي دك حصونهم وأجهز على دولتهم في أكثر من موقعة كتب له فيها وجنده النصر المؤزر على هؤلاء، ودالت دولهم بعد فترة وجيزة من حياة هذا الخليفة العظيم.

إذاً فمواقف هؤلاء الموالي تجاه الأمويين معروفة وهي محاولة الإطاحة بحكمهم، ذلك أن الأمويين هم الذين أجهزوا على البقية الباقية من فلول الامبراطورية الساسانية.

كما قضوا في نفس الوقت على نفوذ كثير من الامبراطوريات الأخرى الموجودة آنذاك من ترك وروم، وهنود، وقوط وغيرهم في عدد من الأقطار التي كانوا يحكمونها، إذ أدخلوا أهلها في الإسلام، وبهذا قضوا على كثير من سلطات وصلاحيات العديد ممن لهم مصلحة على حساب شعوبهم ومواطنيهم، فثار ثائرهم، واتخذوا كل سبيل للإطاحة بالدولة الأموية.

بل أكثر من هذا فإن موقف الموالي ـ خاصة الزعماء منهم ـ لم يكن في الحقيقة ضد الأمويين فقط كما يتصور الكثير من الناس، وإنما هو موقف ـ إن صح التعبير عنه ـ ضد كل عربي مسلم ليس إلا، لأنه يبدو لي بأن هدف الكثير من زعماء الموالي هو الإطاحة بالحكم العربي المتمثل بالإسلام، والذي يعتبر في نظر الموالي هو الذي أطاح بالعديد من الامبراطوريات السابقة للإسلام، كما قضى على دكتاتورياتهم، وساوى بين الناس في كل شيء، وقضى على الطبقات التي كانت سائدة آنذاك والتي لا يحق للعديد من فئات المجتمع آنذاك المشاركة في نظام الحكم، بل ولا مجرد التفكير في الحصول على وظيفة بارزة

في الدولة مهما توفرت للعديد من هؤلاء الكفاءة والمقدرة، إذ أن السلم الوظيفي والوضع الاجتماعي لا يخولهم للوصول إلى أية مناصب بارزة في الدولة، نلمس ذلك في الامبراطورية الساسانية، والقيصرية الرومية، والهند، بالإضافة إلى العديد من الحكومات القائمة آنذاك.

لقد كانت الوظائف والامتيازات مقصورة على فئة معينة من البشر، أما من عداهم فليست لهم حقوق، بل عليهم كل الواجبات، إذ كانوا يرزحون تحت نير الظلم والاستعباد. ولهذا فإن موضوع نقمة الموالي على الدولة الأموية لا يمثل سوى من لهم مصلحة في الإطاحة بالدولة الأموية، أما السواد الأعظم منهم فقد نعموا بالأمن والاستقرار والحرية، في وقت كانوا يفتقدون هذه الأمور أيام زعامة أسيادهم ممن هم من بني جلدتهم فهل حدث ما تردد على ألسنة هؤلاء الشعوبيين والمستشرقين ومن نهج سبيلهم من تعصب الدولة الأموية للعرب، وإغفال من عداهم من العناصر الأخرى المكونة للدولة الإسلامية في ذلك الوقت؟

هذا ما سأتطرق إليه في الفصول القادمة إن شاء الله.

إن هذا البحث ليس إلا مساهمة متواضعة أضعها بين يدي القارىء الكريم ممن يهتم بدراسة تاريخنا العربي الاسلامي في عصوره المبكرة، راجياً أن يوضح بعض الغموض الذي يحيط بتلك الحقبة التي تحدثت عنها، والذي بقي أحقاباً طويلة يكيل الاتهامات لخلفاء بني أمية من أن دولتهم قد اضطهدت الموالي، ولم تسو بينهم وبين العرب، وأنها دولة عربية لحماً ودماً، أما بقية العناصر فليس لها شأن في التاريخ، فهل حدث هذا؟

الفصول القادمة كفيلة بجلاء الحقيقة، ووضع النقاط فوق الحروف ـ حسبما اتضح لي ـ من خلال معايشة الموضوع، والاطلاع على ما كتب عنه مدحاً وقدحاً.

هذه في الواقع نبذة سريعة قدمتها قبل الحديث عن محتويات البحث الذي

اشتمل على مقدمة، وخمسة فصول، وخاتمة، وثبت بمحتويات البحث، وآخر للمصادر والمراجع.

المقدمة: ـ تحدثت فيها عن الأسباب والدوافع لاختيار الموضوع.

١ ـ **الفصل الأول**: ـ تحدثت فيه عن الموالي، واستخدام هذه العبارة قبل الإسلام وبعده، وعن ملابسات مقتل الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه على اعتبار أن قاتله من الموالي، والأهداف القريبة والبعيدة لاغتياله على يد مولى، ولما يمض على تأسيس الدولة الإسلامية أكثر من ثلاثة وعشرين عاماً.

٢ ـ **الفصل الثاني**: ـ تحدثت فيه عن موقف الدولة الأموية من كل من:

أ ـ تزويج العربيات من الأعاجم، وهل حدث التحريم بالفعل من قبل الخلفاء الأمويين؟ أم أن هذا تقليدٌ سار عليه العرب قبل الإسلام، بل والفرس كذلك، والأمثلة على هذا كثيرة وكثيرة، ومعنى هذا فإن خلفاء بني أمية ليسوا مسؤولين عن شيء من هذا، بل يعتبر عرفاً سار عليه المجتمع سواء قبل الإسلام أو بعده.

ب ـ الجزية: ـ تحدثت في هذا الموضوع عن الجزية، وممن تؤخذ، وهل خالف الأمويون ما درج عليه الإسلام من أن الجزية تؤخذ من أهل الكتاب ومن في حكمهم، وأنها تسقط بالإسلام؟ وهل أخذ الأمويون تلك الضريبة حتى على من أسلم؟ وما هي الأسباب والدوافع إلى هذا؟ أم أن الدهاقين والمرازبة ممن أوكل إليهم أمر الخوارج والجزية هم وحدهم الذين فرضوها سواءً على الموالي أو العرب، وما عليهم إلا أن يدفعوا لعمال بني أمية ما اتفقوا عليه، وبهذا تقع المسؤولية كاملة على هؤلاء الدهاقنة، بل إن العسف والإرهاق قد شمل الموالي والعرب ممن استقروا في فارس، وقد فصلت الحديث عن هذا الموضوع.

٣ ـ **الفصل الثالث**: ـ التعريب.

أ ـ تعريب النقود: ـ لقد تحدثت في هذا الفصل عن المحاولات السابقة

لعهد عبد الملك بن مروان في مسألة تعريب النقود، والجهود المبذولة من قبل من سبقه من الخلفاء إلى عهده عندما قرر تعريبها، وكيف تم لعبد الملك ذلك، وما هي النتائج المترتبة على هذا الإجراء الخطير، وكيف تمكن بحكمته وبعد نظره من تحقيق الاستقلال الاقتصادي لدولته بعد أن تحقق لها الاستقرار السياسي.

ب ـ تعريب الدواوين: ـ تحدثت في هذا الموضوع عن سياسة عبد الملك بن مروان الإدارية، وعزمه على تعريب الدواوين حرصاً منه على أن يبلغ جهاز دولته الإداري أقصى درجات الكفاءة والنظام، وما دام أن القائمين على أهم مرافق الدولة الإدارية هم من الغرباء، واللغات المستعملة في تلك الدواوين هي الفارسية في العراق وفارس، والرومية بالشام، والقبطية واليونانية بمصر، فإنه من المستحيل أن يكتمل لدولته المترامية الأطراف استقلالها الإداري وحتى السياسي.

لهذا صمم الخليفة على تعريب الديوان إيماناً منه بأن الدولة الإسلامية يجب أن تتولى أمورها بنفسها لا أن تعتمد على الفرس والروم والقبط واليونان، وبغير هذا الإجراء فلن تكون للإسلام دولة مستقلة في كل مرافقها، لأن اللغة العربية هي أولاً وقبل كل شيء لغة القرآن الكريم، ولغة العرب، بل واللغة الرسمية للدولة الأموية.

كما أن بقاء هذه الدواوين بأيد غير عربية يعتبر مخالفاً لأسس وكيان الدولة، ومدعاة للتلاعب والغش بمقدرات الدولة، وحائلاً دون مراقبة السجلات، ومعرفة ما تحويه تلك السجلات.

وبالرغم مما قيل حيال إجراء عبد الملك، واتهامه بأنه إنما عمل ذلك محاولة منه لإقصاء الموالي عن هذه المرافق. إلا أن الأحداث أثبتت أن الرجل كان على حق، وأن تصرفه هذا كان سليماً، ومن حقه أن يفعل ذلك في دولة يعتبر هو رئيسها، والمسؤول عما يجري فيها، وأنه لم يقص غير العرب عن هذه

المرافق الحساسة خاصة من يجيدون اللغة العربية.

٤ ـ **الفصل الرابع** :ـ مقارنة بين عصرين.

عقدت في هذا الفصل مقارنة بين وضع الموالي في الدولة الأموية، وبين وضعهم في الدولة العباسية، وفي أي العهدين تمكن الموالي من تحقيق مآربهم وأهدافهم، وما هي الأدوار الإيجابية والسلبية التي قام بها الموالي تجاه كل من الأمويين والعباسيين، وهل حقق الموالي في عهد العباسيين ما لم يتمكنوا من تحقيقه في عهد الأمويين، أم أنهم تعرضوا للاضطهاد والقتل في عهد العباسيين أكثر مما تعرضوا له في عهد الأمويين.

تحدثت عن ذلك كله في ثنايا هذا الفصل.

٥ ـ **الفصل الخامس** :ـ بين الأمويين والموالي.

تحدثت في هذا الفصل بتفصيل عن موقف الأمويين من الموالي، وموقف الموالي من الدولة الأموية، والآراء المتباينة التي أدلى بها العديد من المؤرخين القدامى منهم والمحدثين، بالرغم من تحامل الكثير من المؤرخين على الأمويين، واتهامهم باضطهاد الموالي، ونظرتهم لهذا الموضوع، ومعالجته من جانب واحد، دون تقصي الأسباب التي دفعت بالأمويين إلى اتخاذ إجراءات وقائية لضمان سلامة دولتهم، وتجاهل هؤلاء المؤرخين للعديد من الأسباب التي دفعت بالأمويين إلى اتخاذ بعض الإجراءات الصارمة بحقهم دفاعاً عنهم وعن كيان دولتهم.

الخاتمـــة :ـ

وقد أشرت فيها بشكل موجز لبعض النقاط الهامة التي توصلت إليها من خلال البحث.

وأخيراً وليس آخراً أوردت ثبتاً بمحتويات البحث، وثبتاً آخر بعدد من المصادر والمراجع التي أفدت منها في هذا البحث، وأثبتها في الهوامش.

وأود قبل أن أنهي تلك المقدمة أن أوضح إلى أنه سبق لي أن نشرت مختصراً لهذا البحث عن موقف الدولة الأموية من الموالي في مجلة مركز البحوث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في عددها الثاني لعام ١٤٠٤هـ إذ طلب مني اختصار هذا البحث قدر الإمكان حتى يسهل نشره من بين البحوث الأخرى المقدمة. ثم قدمت هذا البحث كاملاً بعنوان «وضع الموالي في الدولة الأموية» للمجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث كان واحداً من البحوث التي قدمتها للترقية إلى رتبة أستاذ مشارك في مطلع عام ١٤٠٦هـ.

أما الآن، وبعد أن تيسر لي الاطلاع على مزيد من المصادر والمراجع المتعلقة بهذا الموضوع، فقد رغبت أن أنشر هذا البحث في كتاب مستقل بعد تنقيحه وإضافة ما رأيت ضرورة إضافته، راجياً أن يفي بالغرض المطلوب منه، وهو محاولة الكشف عن كثير من الغموض الذي كان يحيط بهذا الموضوع، والذي ما زال سائداً لدى الكثير من الناس بأن الدولة الأموية قد اضطهدت الموالي، وظلمتهم، ولم تسو بينهم وبين العرب في شيء.

والله أسأل أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه، وأن يسدد الخطى، إنه نعم المولى، ونعم النصير، وبالله التوفيق.

عبد العزيز بن محمد اللُّمَيْلِم
الرياض في ٢٢/١٠/١٤٠٩هـ

الفصل الأوّل

الموالي

«الموالي»

يحسن قبل البدء في هذا الموضوع وهو «وضع الموالي في الدولة الأموية» أن أمهد بكلمة عن الموالي أولاً، ثم عن تحركاتهم منذ بداية الفتح الإسلامي لبلادهم حتى تكون لدينا فكرة واضحة عن موقف الدولة منهم، وموقفهم من الدولة لكي تكون حلقات السلسلة متماسكة مترابطة.

الموالي في نظر المؤرخين المسلمين: هم: المسلمون من غير العرب، إذ أن كل واحد من هؤلاء دخل الإسلام يصبح مولى لمجرد اعتناقه الإسلام، ويقف على قدم المساواة مع أخيه العربي المسلم، لا فرق بينهما، ولا فضل لواحد منهما على الآخر إلاَّ بالتقوى.

هذه هي وجهة نظر الإسلام حيال هؤلاء.

وقد أعطى المؤرخون تعريفاً لهم إذ يقول البعض:

كلمة مولى: يراد بها لفظ الجلالة، كما قال تعالى: ﴿**ثم ردوا إلى الله مولاهم الحق**﴾[1]، كما تطلق على الناصر والمعين كقوله تعالى: ﴿**ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم**﴾[2]، كما تطلق في نفس الوقت على الحليف والجار.

أما الموالي في الشريعة الإسلامية فهم نوعان:

---

(١) سورة الأنعام: آية ٦٢.

(٢) سورة محمد: آية ١١.

أ ـ مولى عتاقة: وهو الرقيق الذي أعتقه سيده، فيصير المُعتَق منسوباً إلى المُعتِق بالولاء، ويسمى هذا ولاء العتاقة، وولاء النعمة.

ب ـ مولى الموالاة: وهوالحليف، أو هو الرجل الذي ينتمي لآخر بالمخالطة أو بالخدمة، أو بالمحالفة فينسب إليه، أو ينتمي إلى قبيلة من القبائل فينسب إليها.

وقد أقر الإسلام هذا النوع من الولاء، فقال رسول الله ﷺ: «مولى القوم منهم، وحليفهم منهم» والمراد بالحليف، مولى الموالاة، لأنهم كانوا عادة يوثقون الموالاة بالحلف، وذلك بأن يأتي رجل لآخر، فيقول له: أنت مولاي ترثني إذا مت، وتعقل عني إذا جنيت (أي تدفع الدية عني) فيقول له: قبلت.

وقد كثر نوع مولى الموالاة بعد الإسلام، لأن الإسلام أعز العرب، ورفع من شأنهم حتى صاروا سادة، وأصحاب شوكة وقوة، فكان أهل البلاد الأخرى يحتمون بهم ويتحالفون معهم[1].

وقال عنهم آخر: والباحثون في التاريخ الإسلامي حينما يذكرون الموالي إنما يقصدون بهم كل من أسلم من غير العرب، وذلك لأن هؤلاء إما أن يكون أصلهم أسرى حرب استرقوا ثم أعتقوا، فصاروا موالي، وإما أن يكونوا من أهل البلاد المفتوحة، وهؤلاء كانوا حينما يسلمون ينضمون إلى العرب، ويدخلون في خدمتهم، ويتحالفون معهم لكي يعتزوا بشوكتهم وقوتهم، وبذلك يصبحون موالي أيضاً بالحلف والموالاة[2].

كما أن هناك من أعطى تعريفاً لكلمة مولى من وجه آخر إذ يقول:

أطلق العرب على الفرس كلمة الموالي التي حملت عندهم أعظم المعاني قبل الإسلام، وفي ظل تعاليمه كذلك، فالموالي عند العربي قبل الإسلام هم

(١) الخربوطلي/العرب والحضارة ص ص ٩٣-٩٤، النجار/الموالي في العصر الأموي ص١٤.

(٢) الموالي في العصر الأموي، ص١٤.

حلفاؤه وورثته من بني عمه وإخوته وسائر عصبه، أي أنهم عصبية المرء التي يحتمي بها ويعتز.

ولما جاء الإسلام وصار للعرب إخوان جدد في الدين استخدمت تلك التسمية أيضاً للدلالة على هؤلاء الحلفاء الجدد[1].

كما سمي العجم موالي لأن بلادهم فتحت عنوة بأيدي العرب، وكان للعرب استرقاقهم فإذا تركوهم أحراراً فكأنهم أعتقوهم، والموالي هم المعتقون[2].

وبعد أن ألمحت إلى شيء من التعريف عن مفهوم كلمة موالي قبل الإسلام وبعده، أود أن أتطرق إلى أول حركة من الحركات التآمرية الموجهة ضد الدولة الإسلامية، كبارقة إنذار من الجانب الفارسي الذي أصبح أغلبه في عهد عمر بن الخطاب جزءاً من الدولة الإسلامية، فقد هام يزدجرد ـ آخر أباطرة الفرس الكسرويين ـ على وجهه، ثم لقي مصيره فيما بعد عندما فتك به، وذلك بعد أن خابت آماله في استعادة مجد آبائه وأجداده في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

إن قصة الاعتداء على الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليست غريبة على المجتمعات السياسية، فالذين قاموا بها هم جماعة من الموتورين سياسياً وعسكرياً واقتصادياً فضلاً عن الترة الدينية «الانتقام الديني».

ويمكن تلخيص القصة كما يلي :ـ

كان الهرمزان وجفينة يعيشان في المدينة المنورة حسبما تذكر ذلك كتب التاريخ، حيث كان الهرمزان يقيم في المدينة منذ مدة عندما عفا عنه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث أبقاه معززاً مكرماً، أما جفينة فقد بعث

---

(١) العدوي/الأمويون والبيزنطيون ص ص ٢٩٧ـ٢٩٨.

(٢) أمين/أحمد: فجر الإسلام، ص٩. هامش ٢.

به سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه هو الآخر إلى المدينة. وكان في البصرة ـ عندما كان المغيرة بن شعبة والياً عليها من قبل عمر بن الخطاب ـ غلام للمغيرة اشتهر بإجادته لأكثر من مهنة، إذ كان نجاراً، حداداً، نقاشاً.

ويبدو أن هذا الغلام قد عرض على المغيرة بن شعبة الانتقال إلى المدينة المنورة لتقديم خدماته المتعددة لدولة الإسلام في عاصمتها «المدينة»، فانخدع المغيرة بعرضه هذا، واستشار الخليفة عمر في هذا الأمر، فصرح له الخليفة بالتصرف حسبما يرى من المصلحة، وقد رأى المغيرة أن في انتقاله إلى المدينة مصلحة للمسلمين، فبعث به إلى هناك، ومن يدري فلربما تم الاتفاق والتخطيط مسبقاً بين هؤلاء الثلاثة، إن لم يكونوا أربعة، إذا اعتبرنا ما قام به كعب الأحبار اليهودي من إذاعات، مشاركة منه لهؤلاء القوم، وأنه إذا تم لهم اللقاء في المدينة فإن هذا كفيل بتحقيق مطامحهم السياسية، ومراميهم الخبيثة، إذ أبرموا أمرهم، وطلبوا من أبي لؤلؤة أن يقنع الوالي على البصرة «المغيرة» بالانتقال إلى المدينة المنورة، حتى يحكموا خطتهم، وينفذوا جريمتهم التي أزمعوا القيام بها.

في تلك الأثناء كانت بقايا الجيوب في بلاد فارس لمَّا تزل في حالة تطهير من فلول المقاتلين أو المشرئبين إلى القتال من أصحاب المصالح في الامبراطورية الساسانية، وبخاصة أن يزدجرد ما زال على قيد الحياة، بالرغم من أنه كان فاراً من معركة نهاوند الفاصلة.

بيد أن أصحاب المنافع والمصالح من بقايا رجالات فارس لم يبصروا جيداً تلك الحقيقة، وإنما ظلوا يتشبثون بأوهام مؤملين أن تصبح حقائق في يوم ما.

وترتيباً على ما سبق، فقد كان انتقال فيروز هذا من البصرة إلى المدينة، والتقائه برفيقيه إنما كان لهدف معين، ربما حرضهم على ذلك الوهم الذي أسلفناه، فأبرموا أمرهم بينهم، وأخذوا يوالون الاجتماعات السرية، ويدبرون لعمل شيء.

ومن هنا كانت المؤامرة محبوكة وسرية إلى أقصى الحدود، ومع ذلك فلم يغفل المؤرخون المسلمون تحالف اليهود مع الفرس، واشتراكهم في المؤامرة، فقد كان كعب الأحبار يتحدث سواءً مع عمر بن الخطاب أو مع غيره، أو على الأقل يذيع بعض الإشاعات عن أجل عمر، وقرب نهايته، وعما طالعه في التوراة والتواريخ - بزعمه - وما إلى ذلك من إذاعات.

ومهما يكن من أمر فإن من انتدب لاغتيال عمر هو «فيروز» الملقب بأبي لؤلؤة المجوسي.

يقول المؤرخون في ذلك:

كان عمر بن الخطاب يطوف في السوق، فلقيه أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة فقال: يا أمير المؤمنين، أعدني على المغيرة، فإن علي خراجاً كثيراً، قال عمر: وكم خراجك؟ قال: درهمان كل يوم، قال عمر: وأيش صناعتك؟ قال: نجار نقاش حداد، قال عمر: فما أرى خراجك كثيراً على ما تصنع من الأعمال، وقد بلغني أنك تقول: لو أردت أن أصنع رحى تطحن بالريح لفعلت، قال: نعم، قال عمر: فاعمل لي رحى، قال: لئن سلمت لأعملن لك رحى يتحدث بها من بالمشرق والمغرب، ثم انصرف عنه. فقال عمر: لقد توعدني العبد الآن، ثم انصرف عمر إلى منزله، فلما كان الغد جاءه كعب الأحبار فقال له: يا أمير المؤمنين، اعهد فإنك ميت في ثلاث ليال، قال عمر: وما يدريك؟ قال كعب: أجده في كتاب التوراة، قال عمر: أتجد عمر بن الخطاب في التوراة؟ قال كعب: اللهم لا، ولكني أجد حليتك وصفتك، وأنك قد فني أجلك، فلما كان الغد جاءه كعب فقال: بقي يومان، فلما كان من غد الغد جاءه كعب فقال: مضى يومان وبقي يوم، فلما أصبح عمر خرج إلى الصلاة، فدخل أبو لؤلؤة في الناس وبيده خنجر له رأسان، نصابه في وسطه فضرب عمر ست ضربات إحداهن تحت سرته وهي التي قتلته، وطعن اثني عشر رجلاً مات منهم سبعة وجرح خمسة[1].

(١) الطبري/تاريخ الرسل والملوك، جـ٤، ص ص١٩٠-١٩١، ابن الأثير/الكامل في =

والمتأمل في حادثة مقتل عمر رضي الله عنه لا يمكنه التصديق بأن قتل أبي لؤلؤة لعمر إنما كان بسبب الضريبة التي فرضها عليه سيده المغيرة بن شعبة، وعدم إنصاف عمر لأبي لؤلؤة عندما اشتكى إليه ارتفاع الضريبة، كل هذا مما يدفع بأبي لؤلؤة إلى ارتكاب جريمة كهذه وهي قتل خليفة المسلمين.

وإذا كان الأمر كذلك، وأن لدى أبي لؤلؤة قناعة تامة بالظلم الذي لقيه من عمر عندما لم ينصفه في مظلمته ـ في نظر أبي لؤلؤة ـ فما هو الدافع كذلك لأبي لؤلؤة في طعن اثني عشر رجلاً أثناء أداء هؤلاء لصلاة الفجر، إذ مات منهم سبعة أشخاص في الحال.

فهل اقترف هؤلاء جريمة توجب القصاص منهم وقتلهم؟ الواقع أن هؤلاء لا ناقة لهم في الموضوع ولا جمل، ولم يكن لديهم علم بالموضوع من قريب أو بعيد، وإنما هو الحقد الدفين الذي يكنه أبو لؤلؤة ومن تآمر معه من أمثال الهرمزان وجفينة وكعب الأحبار للإسلام والمسلمين، وبما أن عمر رضي الله عنه هو خليفة المسلمين، وهو المخطط لتلك المعركة الفاصلة في التاريخ، والتي تعتبر بداية النهاية للامبراطورية الساسانية، تلك هي معركة القادسية، والتي تم فيها إقامة حكم إسلامي في ربوع تلك الامبراطورية اكتمل في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

إذاً فلا بد من عمل شيء حيال ذلك التصرف الذي قام به عمر ـ في نظر هؤلاء ـ وهو قتل رئيس الدولة الإسلامية، وإثارة الفوضى والبلبلة في ربوع الدولة الإسلامية الفتية، علهم يجنون أي طائل من وراء ذلك، وهو القضاء على دولة الإسلام بأي شكل من الأشكال.

ويبدو لي أن ما أقدم عليه أبو لؤلؤة عندما شكا للخليفة متذمراً من تلك

= التاريخ، جـ٣ ص ص٢٦-٢٧، ابن خلدون/تاريخ ابن خلدون، جـ٢ ص١٢٥، السيوطي/تاريخ الخلفاء ص١٣٣، ابن كثير/البداية والنهاية جـ٧ ص١٣٧، بروكلمان/تاريخ الشعوب الإسلامية ص١٥٩، عليان/دراسات في الخلفاء الراشدين ص ص٢٢٢-٢٢٤.

الضريبة المفروضة عليه إنما هي في حقيقتها مجرد انتحال سبب للقتل ليس إلا، وذلك لئلا يفتضح أمر المتآمرين ضد الخليفة، ويلاقوا جزاءهم العادل لقاء ما اقترفوا من إثم.

هذا فيما يتعلق بأبي لؤلؤة، أما ما يتعلق بالمتآمرين الآخرين من أمثال جفينة والهرمزان وكعب الأحبار حسبما تشير إليه البعض من الروايات التاريخية التي تذكر اشتراكه في تلك المؤامرة الدنيئة، أو على الأقل علمه بها دون أن يخبر الخليفة بشيء عن هؤلاء المتآمرين، ولا يعفيه تنبؤه للخليفة بقرب أجله، لأن الخليفة لا يستطيع أن يتدخل في القضاء والقدر. أما لو أخبره كعب بما يدبر له، فإن بإمكانه اتخاذ الحيطة والحذر.

لقد شهد كل من عبد الرحمن بن أبي بكر، وعبد الرحمن بن عوف ـ وهما من خيرة رجالات الإسلام في ذلك الوقت ـ بأن كلًّا من جفينة والهرمزان كانا ضالعين في جريمة مقتل عمر، حيث شاهدا جفينة والهرمزان، ومعهما الخنجر الذي قتل به الخليفة، ولم يكونا يعلمان بالخطة، فلما سألاهما عن هذا الخنجر، قالا: بأنه لتقطيع اللحم.

نعم إنه لتقطيع اللحم، ولكن يا ترى! لحم من سيكون من نصيب هذا الخنجر؟

إنها أحشاء خليفة المسلمين، وعدد آخر من صحابة رسول الله ﷺ، حدث كل هذا عشية طعن عمر.

أما كعب الأحبار فبالرغم من أن البعض من المؤرخين يدفع عنه تهمة الاشتراك في هذه الجريمة، وأنه أخبر عمر عندما ترامت إليه أنباؤها، إلا أن البعض الآخر يفند ذلك إذ يقول: فلو صح ما قيل عن إخبار كعب بقرب نهاية عمر ما ترددت لحظة في أن لكعب يداً في مقتل عمر، أو أنه كان عالماً بما تم عليه الاتفاق بين المؤتمرين على عمر، وربما يقال: لو كان كذلك فماذا يدعو كعباً إلى إنباء عمر بهذا النبأ؟

الجواب على ذلك سهل، فإنه ينال بذلك بين المسلمين مركزاً عظيماً، فإن كثيراً منهم يرون بعد ذلك أن توراته فيها علم كل شيء، وأنه صادق في كل ما يخبر به، فلا يتردد سامعه لحظة في تصديقه بما يوحى إليه، وكعب هذا أفاض علينا ثروة من الأخبار الإسرائيلية التي لا ندري حقيقتها، ولا ريب أن فيها شيئاً هو كذب محض لأن التوراة بأيدينا وليس فيها ما أنبأ ذلك الرجل عنه[1].

وما دام أن كعباً ادعى بأن حلية عمر وصفته موجودة في التوراة، وأنه سيموت في يوم حدده له كعب، أقول ما دام أن كعباً يعلم بصفة عمر، وأنه ميت لا محالة في اليوم بل بالساعة التي حددها له كعب، فلماذا لم يكن في توراته ما ينبىء عن حلية وصفة من تآمر عليه، بل حلية وصفة من سيقتله؟

يبدو أن الأمر على خلاف ذلك، وأن الرجل ـ أقصد كعباً ـ قد تواطأ مع هؤلاء على قتل عمر، وإلا فلماذا لم يخبره حقيقة بأسماء أو بصفات من تآمروا ضده؟ حتى يبرىء نفسه من تلك الجريمة الآثمة، وينفض يده منها.

الواقع يؤكد أن كعباً لديه علم أكيد بما يدبر للخليفة، وقد تم ما تنبأ به في اللحظة التي أخبر بها عن نهاية هذا الخليفة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما دام أن كعباً قد أخبر عمر بنبأ قرب نهايته، فلماذا لم يتخذ عمر الاحتياطات اللازمة لدرء ذلك الخطر؟

إذا صحت تلك الرواية فيبدو لي أن عمر لم يصدق ما قاله كعب، وأن كلامه هذا مجرد أسطورة، مثله كمثل الكثير من الأخبار الإسرائيلية التي يذيعها بين الناس، والتي يصدق بعضها وتنعدم الصحة في الكثير منها، هذا بالإضافة إلى إيمان عمر بقضاء الله وقدره، وأنه الرجل الذي اتصف بالعدل، وإنصاف المظلوم، مع العلم بأن كعباً لم يقل له بأنك ستقتل بعد ثلاث ليال، بل أخبره بأنه ميت بعد ثلاث ليال، رجل هذا شأنه فإنه لن يعتريه خوف من أحد، ولكن إرادة الله شاءت أن تكون نهاية هذا الرجل الصالح على يد هذا المجوسي.

(١) الخضري/محاضرات تاريخ الأمم الاسلامية/الدولة الأموية جـ٢ ص٢١.

ويؤكد البعض أيضاً إلى أن الهرمزان قد واطأ أبا لؤلؤة على قتل عمر إذ يقول:

واطأ الهرمزان أبا لؤلؤة على قتل عمر وقال له: حبذا.

ويقول في موضع آخر على لسان الهرمزان كلاماً يعبر عن حقد الفرس على العرب، ويصف الهرمزان قاتل عمر بكل جميل كمدرك بثأر الفرس ومن قوله في ذلك:

إمض أيدك الله يا فتى الفتيان، إثأر للفرس، وامض لهذه الطية، ولزام أن تقتل وتدركك معه المنية، وأن تموت رجلاً خير لك من العيش مع الدخيل، أو في عبوديتك.

ويقول أيضاً: لقد كان المدار على عمر في فتح فارس، كما كان لأخباره وثاقة صلة بالهرمزان وشهربانو، فنجد أن عبداً فارسياً من أهل نهاوند قتله، لأنه حنق شديد الحنق عليه، حينما شاهد الأسرى من أبناء جلدته في نهاوند، وحزن حتى أخذه البكاء وقال: «أكل عمر قلبي»[1]. ويقول الطبري: لما قدم بسبي نهاوند إلى المدينة. جعل أبو لؤلؤة فيروز غلام المغيرة بن شعبة لايلقى منهم صغيراً إلا مسح رأسه وبكى، وقال: «أكل عمر كبدي». وكان أبو لؤلؤة من أهل نهاوند[2].

ويضيف حسين المصري إلى ذلك قوله: ومن المحتمل أن ما أقدم عليه أبو لؤلؤة ما هو إلا إعلان عام لسخط الفرس ضد عمر خاصة، والعرب عامة، يؤيد ذلك التعبير الصارخ للفرس عن بغضهم للعرب، كما لا يصح في الفهم ألاَّ يكون الفرس أو معظمهم قد غضبوا وحزنوا ولو في قرارة نفوسهم لغزو بلادهم، وضياع ملكهم، كما أن شعوراً دافقاً جعل يموج في قلوبهم وهم

(١) المصري: حسين مجيب/صلات بين العرب والفرس والترك. دراسة تاريخية أدبية ص ص٥٨-٥٩.

(٢) تاريخ الرسل والملوك جـ٤ ص١٣٦.

يحسونه متزايداً على الأيام، حتى عجزوا عن كتمانه، واندفعوا إلى إعلانه، بعد أن عرضت لهم الفرصة المواتية، وأحسنوا اختيار الوقت الملائم لهم.

ومما لا ريب فيه أن مقتل عمر كان سبباً قوياً لاستياء العرب من الفرس، لأن قاتله فارسي، وهذا هو ما نبه العرب إلى أن الفرس يضمرون لهم الشر، ويتربصون بهم الدوائر، ويودون لو استطاعوا أن يستردوا منهم ملكهم، ويبعثوا مجدهم التالد[1].

ويخلص الكاتب إلى القول: وفي الحق أن عمر بن الخطاب، وهو من هو في ذيوع صيته بالعدل كان يسوي بين العربي والفارسي في كل شيء، ولا يجعل بينهما تمايزاً إلا بالتقوى، عملاً بقوله ﷺ في حجة الوداع: «أيها الناس، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب، ليس لعربي على أعجمي فضل إلا بالتقوى».

كما كان منطلق الفكر حر الرأي إلى أبعد مدى حين قال كلمته المأثورة:

«والله لئن جاءت الأعاجم بالأعمال، وجئنا بغير عمل، فهم أولى بمحمد منا يوم القيامة، فإن من قصر به عمله، لا يسرع به نسبه»[2].

أقول: هل يستحق عمر كل هذا؟ وهو الرجل الذي فضل الموالي على سادات قريش وزعمائها، وذلك عندما حضر ببابه نفر من سادات قريش، كسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، وأبي سفيان وغيرهم، ونفر آخر من الموالي، كصهيب، وبلال، إذ خرج آذن عمر فأذن لهؤلاء الموالي، وترك أولئك السادة، فقال أبو سفيان: لم أر كاليوم قط أيأذن لهؤلاء العبيد، ويتركنا على بابه لا يلتفت إلينا؟، فقال سهيل بن عمرو، وكان رجلاً عاقلاً: أيها القوم، إني والله أرى الذي في وجوهكم، إن كنتم غضاباً فاغضبوا على أنفسكم، دعي القوم

---

(١) صلات بين العرب والفرس والترك. دراسة تاريخية أدبية ص٦٣.

(٢) المصدر نفسه ص٦١.

ودعيتم، فأسرعوا وأبطأتم، فكيف بكم إذا دعوا يوم القيامة وتركتم؟[1]

وهو الرجل الذي قدم صهيباً على المهاجرين والأنصار في إمامة الناس بالصلاة[2].

وهو الذي قال عن بلال رضي الله عنه، وهو من الموالي: أبو بكر سيدنا، وأعتق سيدنا، يعني بلالاً[3].

وهو القائل: والله لئن جاءت الأعاجم بالأعمال، وجئنا بغير عمل، فهم أولى بمحمد منا يوم القيامة، فإن من قصر به عمله لا يسرع به نسبه[4].

وعندما فرض عمر لأسامة بن زيد بن حارثة «مولى رسول الله ﷺ» أربعة آلاف في العطاء، قال ابنه عبد الله بن عمر: فرضت لي ثلاثة آلاف درهم، وفرضت لأسامة بن زيد أربعة آلاف درهم، وقد شهدت ما لم يشهد أسامة؟ فقال عمر: زدته لأنه كان أحب إلى رسول الله ﷺ منك، وكان أبوه أحب إلى رسول الله من أبيك[5].

هل بعد كل هذا يستحق هذا الإمام العادل الصالح بشهادة الأعداء قبل الأصدقاء أن يفعل به هكذا؟

ولعل هذه القصة التي فصّلها المؤرخون في كثير من كتاباتهم تعطينا فكرة سليمة عن حقيقة البداية في صراع الموالي من الفرس في عصر الأمويين، ومن قبلهم في عهدي عثمان وعلي رضي الله عنهما، لأن الخوارج كما ثبت من

---

(١) ابن الجوزي/تاريخ عمر بن الخطاب ص١١٨.

(٢) ابن عبد ربه/العقد الفريد جـ٢ ص٦١.

(٣) ابن سعد/الطبقات الكبرى جـ٣ ص٢٣٣.

(٤) المصدر نفسه، والجزء نفسه، والصفحة نفسها، الماوردي/الأحكام السلطانية ص٢٠٠.

(٥) المصدر نفسه والجزء نفسه ص٢٩٧، الماوردي/الأحكام السلطانية ص٢٠١.

تاريخهم، وتطور صراعهم، والمناطق التي لاذوا بها، واطمأنوا إليها - ولا سيما بلاد فارس - تؤكد أن هؤلاء كانت قلوب البعض منهم شعوبية فارسية، وإن كانت وجوههم عربية إسلامية. إذ مما لا شك فيه أن أفراداً من الخوارج كانوا مخدوعين بحسن نية بالنسبة للبعض منهم.

وإذا كان الخوارج بهذا الوضع، فإن السبئية(*) من قبل - وهم الذين اغتالوا عثمان بن عفان رضي الله عنه أو دبروا لاغتياله، كما أثاروا البلبلة والاضطراب في صفوف جيش علي رضي الله عنه في موقعة الجمل - ليسوا بأقل خطورة منهم، كما أنهم أيضاً لم يكونوا جميعاً من الأعراب، وبعض المتظاهرين بالإسلام من يهود، إنما كان فيهم دون شك بعض الفرس الذين اعتنقوا الإسلام، أو تظاهروا باعتناقه، ولكن لما يدخل الإيمان في قلوبهم.

كما أن هناك من أكد بأن من الموالي والفرس منهم بالذات من قد أسهم مساهمة فعالة في مصرع عثمان بن عفان، كما غذوا تيارات الحرب الأهلية في عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه(١).

إذاً نستطيع القول بأن غالبية ألوان الصراع الدموي، فردياً كان أم جماعياً في عصر الخلفاء الراشدين منذ عهد عمر بن الخطاب إلى عهد علي بن أبي طالب بل إلى عهد معاوية بن أبي سفيان رأس الدولة الأموية، إنما كان بتدبير أو مساعدة من الموالي الفرس، ومظاهرة من يهود، أو بعبارة أدق من أحبار يهود.

ومن ثم فإنه من الممكن أن نقرر باطمئنان إلى أن بداية الصراع من الموالي لم يكن بسبب الاضطهاد الأموي - المزعوم - لهؤلاء الموالي، أو إبعادهم عن المناصب القيادية، وإنما كان انتقاماً لزوال دولة الفرس، وإزاحة الاقتصاد

(*) السبئية: هم أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي.

(١) الخربوطلي/التاريخ الموحد للأمة العربية ص٨٢.

الـربوي اليهودي في جميع أنواع التعامل في الأمة العربية الإسلامية، وسائر الأقطار الأخرى التي تم فتحها، ودانت بالإسلام، واتخذت منه منهجاً لها ودستوراً.

وهنا تنبغي الإشارة إلى ما يردده الكثير من الشعوبيين وغلاة التشيع للعلويين والعبـاسيين ممـا تلقفـه المستشرقون المتعصبون فيما بعد وهو «تحريم زواج العـربيات من الأعاجم» وعدم رفع الجزية عمن أسلم من الموالي، في عهد الدولة الأموية، فهل حدث هذا؟

هذا ما سأشير إليه بإذن الله في الصفحات التالية في الفصل القادم لنرى مدى صحة تلك الأخبار، ونبدأ أولاً بموقف خلفاء بني أمية من تزويج العربيات من الأعاجم، ثم نتبعه بموضوع أخذ الجزية ممن أسلم من الموالي إن كان حصل شيء من هذا.

الفصل الثاني

موقف الأمويين من

أولاً : تزويج العربيات من الأعاجم

ثانياً : الجزية

أولاً :

تزويج العربيات من الأعاجم

بالرغم من عدم تسليمنا بصحة تلك الدعاوى التي تقول بتحريم زواج العربيات من الأعاجم على مستوى رئاسة الدولة، وذلك لعدم وجود حجة واضحة، فإننا على الأقل نشك في صدورها عن العرب المسلمين، خاصة الخلفاء، كقاعدة عامة يجبرون غيرهم على الالتزام بها، ونرى أن الذي أوحى بها هم من الشعوبيين الذين غلوا في بغض العرب، وصاغوا تلك الكراهية في قصص أسطورية دسوها في كتب وموسوعات الأدب العربي شعراً ونثراً، حكماً وأمثالاً، فراجت تلك، واتسع نطاقها، حتى ظن كثيرون بأنها صحيحة، لكنها في الحقيقة ليست إلا صدى لتعصب الشعوبيين، والعبرة بصحة ما يصل إلينا من تلك الطعون، فإن ثبت بشكل لا مرية فيه فإنه يفرض علينا تصديقه.

ولو سلمنا جدلاً بصحة ما قيل، وهو حظر زواج العربيات من الأعاجم في العصر الأموي، ورجعنا إلى الوراء قليلاً لوجدنا هذا كان سائداً في العصور السابقة للإسلام، بل وحتى اللاحقة له، ذلك أن النعمان بن المنذر رفض طلباً من كسرى بتزويجه من بناته، بل إنه ضحى بنفسه في سبيل ذلك، وذهب ضحية رفضه، حيث قتله كسرى ورمى به تحت أقدام الفيلة، عمل كل هذا ترفعاً عن تزويج بناته من الأعاجم.

ويحسن أن أورد تلك القصة للتدليل على أن العرب كانوا يأنفون من تزويج بناتهم للأعاجم قبل الإسلام، أي قبل الدولة الأموية بكثير، يقول الطبري في ذلك:

سأل كسرى زيد(*) بن عدي عن النعمان، فأحسن عليه الثناء، فأعجب كسرى بزيد هذا، وكان لملوك الأعاجم صفة من النساء مكتوبة عندهم، فكانوا يبعثون في تلك الأرضين بهذه الصفة، فإن وجدت حملت إلى الملك، غير أنهم لم يكونوا يتناولون أرض العرب بشيء من ذلك ولا يريدونه، فبدأ الملك في طلب النساء، فكتب بتلك الصفة، ثم دخل على كسرى فكلَّمه فيما دخل فيه، ثم قال: إني رأيت الملك كتب في نسوة يُطْلَبْنَ له، فقرأت الصفة، وقد كنت بآل المنذر عالماً، وعند عبدك النعمان من بناته وبنات عمه وأهله أكثر من عشرين امرأة على هذه الصفة، قال: فتكتب فيهن، قال: أيها الملك إن شر شيء في العرب ـ وفي النعمان خاصة ـ أنهم يتكرمون ـ زعموا في أنفسهم ـ عن العجم، فأنا أكره أن يُغَيِّبهن عمن تبعث إليه، أو يعرض عليه غيرهن، وإن قدمت أنا عليه لم يقدر أن يغيبهن، فابعثني، وابعث معي رجلاً من حرسك يفقه العربية، حتى أبلغ ما تحبه، فبعث معه رجلاً جليداً، فخرج به زيد، فجعل يكرم ذلك الرجل ويلطفه حتى بلغ الحيرة، فلما دخل عليه أعظم الملك وقال: إنه قد احتاج إلى نساء لأهله وولده وأراد كرامتك بصهره فبعث إليك، فقال: وما هؤلاء النسوة؟ فقال: هذه صفتهن قد جئنا بها، وكانت الصفة أن المنذر الأكبر أهدى إلى أنو شروان جارية كان أصابها، إذ أغار على الحارث الأكبر الغساني ابن أبي شمر، فكتب إلى أنو شروان يصفها له، وقال: إني وجهت إلى الملك جارية معتدلة الخلق، نقية اللون والثغر، بيضاء، قمراء، وطفاء، كحلاء، دعجاء، حوراء، عيناء، قنواء، شماء، زجاء، برجاء، أسيلة الخد، شهية القد، جثلة الشعر، عظيمة الهامة، بعيدة مهوى القرط، عيطاء، عريضة الصدر، كاعب الثدي، ضخمة مشاشة المنكب والعضد، حسنة المعصم، لطيفة الكف، سبطاء البنان، لطيفة طي البطن، خميصة الخصر، غرثى الوشاح، رداح القبل، رابية الكفل، لفاء الفخذين، ريا الروادف، ضخمة المأكمتين، عظيمة الركبة، مفعمة الساق، مشبعة الخلخال، لطيفة الكعب

(*) سبق للنعمان أن قتل والد زيد «عدي بن زيد» فصمم زيد على الأخذ بثأر أبيه مهما كلفه ذلك من تضحيات.

والقـدم، قطوف المشي، مكسـال الضحى، بضـة المتجرد، سموعاً للسيد، ليست بخنساء، ولا سعفاء، ذليلة الأنف، عزيزة النفر، لم تغذ في بؤس، حيية رزينـة، حليمـة ركينـة، كريمـة الخـال، تقصـر بنسب أبيهـا دون فصيلتها، وبفصيلتها دون جماع قبيلتها، قد أحكمتها الأمور في الأدب، فرأيها رأي أهل الشـرف، وعملهـا عمـل أهل الحاجة، صناع الكفين، قطيعة اللسان، رهوة الصوت، تزين البيت، وتشين العدو، إذا أردتها اشتهت، وإن تركتها انتهت، تحملق عيناها، وتحمر وجنتاها، وتذبذب شفتاها، وتبادرك الوثبة، ولا تجلس إلا بأمرك إذا جلست(*). فقبلها كسرى، وأمر بإثبات هذه الصفة في دواوينه، فلم يزالوا يتوارثوها حتى أفضى ذلك إلى كسرى بن هرمز، فقرأ عليه زيد هذه الصفـة، فشق عليه، فقـال لزيد «والرسول يسمع» أي النعمان: أما في عين السواد وفارس ما تبلغون به حاجتكـم فقال الرسول لزيد: ما العين؟ قال: البقر، فقال زيد للنعمان: إنما أراد كرامتك، ولو علم أن هذا يشق عليك لم يكتب إليك به، فأنزلهما النعمان يومين ثم كتب إلى كسرى، إن الذي طلب الملك ليس عندي، وقال لزيد: اعذرني عنده، فلما رجع إلى كسرى قال زيد للرسول الذي جاء معه: أصدق الملك الذي سمعت فيه، فإني سأحدثه بحديثك ولا أخالفك فيه، فلما دخلا على كسرى قال زيد: هذا كتابه، فقرأه عليه، فقال كسرى: فأين الذي كنت خبرتني به؟ قال: قد كنت أخبرتك بضنهم بنسائهم على غيرهم، وأن ذلـك من شقـائهم، واختيار الجـوع والعـري على الشبـع والـرياش، واختيارهم السمـوم والـرياح على طيب أرضـك هذه، حتى أنهم ليسمونها السجن، فسل هذا الرسول الذي كان معي عن الذي قال، فإني أكرم الملك عن الذي قال، فقال للرسول: وما قال؟ قال: أيها الملك، أما في بقر السواد وفارس ما يكفيه حتى يطلب ما عندنا، فعرف الغضب في وجهه، ووقع في قلبه منه ما وقع، ولكنه قد قال: رب عبد قد أراد ما هو أشد من هذا، فيصير أمره إلى التباب.

(*) تفسير هذه الكلمات موجودة في: تاريخ الرسل والملوك جـ٢ ص ص٢٠٢ـ٢٠٤ فليعد إليها من شاء.

وقد شاع هذا الكلام فبلغ النعمان، وسكت كسرى على ذلك أشهراً، وجعل النعمان يستعد ويتوقع، حتى أتاه كتابه أن أقبل فإن للملك إليك حاجة، فانطلق حين أتاه كتابه فحمل سلاحه، وما قوى عليه، ثم لحق بجبلي طيء، فأراد النعمان طيئاً على أن يدخلوه بين الجبلين ويمنعوه، فأبوا ذلك عليه وقالوا: لولا صهرك لقاتلناك، فإنه لا حاجة لنا في معاداة كسرى، ولا طاقة لنا به، فأقبل يطوف على قبائل العرب ليس أحد من الناس يقبله، فأقبل حتى نزل بذي قار في بني شيبان سراً، فلقي هانيء بن مسعود بن عامر بن عمرو بن أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان، وكان سيداً منيعاً، وعلم النعمان أن هانئاً مانعه مما يمنع منه نفسه[1].

ويضيف البعض إلى ذلك قوله: خرج النعمان إلى جبل طيء، وحمل سلاحه وما قوي عليه، وأراد طيئاً أن يدخلوه ويمنعوه، فرفضوا خوفاً من كسرى، وما زال يتنقّل بين القبائل حتى استجار بهانيء بن مسعود الشيباني الذي أجاره، وقال له: قد لزمني ذمامك، وأنا مانعك مما أمنع منه نفسي وأهلي وولدي، وأن ذلك غير نافعك لأنه مهلكي ومهلكك، وعندي رأي لك لست أشير به عليك لأدفعك عما تريده من مجاورتي، ولكنه الصواب، فقال: هاته، فقال: إن كل أمر يجمل بالرجل أن يكون عليه إلا أن يكون بعد الملك سوقة، والموت نازل بكل أحد، ولأن تموت كريماً خير من أن تتجرع الذل، أو تبقى سوقة بعد الملك هذا إن بقيت، فامض إلى صاحبك، واحمل إليه هدايا ومالاً، وألق بنفسك بين يديه، فإما أن صفح عنك فعدت ملكاً عزيزاً، وإما أن أصابك فالموت خير من أن يتلعب بك صعاليك العرب، ويتخطفك ذئابها، وتأكل مالك، وتعيش فقيراً مجاوراً، أو تقتل مقهوراً، فقال: فكيف بحرمي؟ قال: هن في ذمتي لا يخلص إليهن حتى يخلص إلى بناتي، فقال: هذا وأبيك الرأي الصحيح ولن أجاوزه، ثم اختار النعمان خيلاً وحللاً وجواهر وطرفاً كانت عنده، ووجه بها إلى كسرى، وكتب إليه يعتذر ويعلمه أنه صائر إليه، ووجه بها مع رسوله، فقبلها كسرى،

---

(١) تاريخ الرسل والملوك جـ٢ ص ص٢٠١-٢٠٥.

وأمره بالقدوم عليه، فعاد إليه الرسول فأخبره بذلك، وأنه لم ير له عند كسرى سوءاً.

مضى النعمان إلى كسرى بعد أن استودع هانيء بن مسعود حلقته وأهله وولده، حتى إذا وصل إلى المدائن لقيه زيد بن عدي فقال له: أخ نعيم إن استطعت النجاء، فقال له: أفعلتها يا زيد؟ أما والله لئن عشت لأقتلنك قتلة لم يقتلها عربي قط، ولألحقنك بأبيك، فقال له زيد: إمض لشأنك نعيم فقد آخيت لك أخية لا يقطعها المهر الأرن، فلما بلغ كسرى أنه بالباب بعث إليه فقيده، وبعث به إلى سجن كان له، فلم يزل به حتى وقع الطاعون هناك فمات فيه. أما ما كان من هانيء بن مسعود فإن كسرى عندما قتل النعمان بعث بإياس بن قبيصة عاملاً على الحيرة، وطلب منه أن يجمع ما خلفه النعمان بن المنذر، ويرسله إليه، فبعث إياس إلى هانيء يأمره بإرسال ما استودعه النعمان من الدروع، وغيرها، وقال له: لا تكلفني أن أبعث إليك ولا إلى قومك بالجنود تقتل المقاتلة وتسبي الذرية.

فبعث إليه هانيء يقول: إن الذي بلغك باطل، وما عندي قليل ولا كثير، وإن يكن الأمر كما قيل فأنا أحد رجلين: إما رجل استودع أمانة فهو حقيق أن يردها على من أودعه إياها، ولن يسلم الحر أمانة، أو رجل مكذوب عليه، فليس ينبغي أن نأخذه بقول عدو أو حاسد[1].

وعندما رفض هانيء تسليم ما لديه غضب كسرى وصمم على استئصال شأفة هانيء وقومه.

وقد استعد الفريقان: هانيء بن مسعود وقومه ومن انضم إليه من قبائل العرب. والفرس وأتباعهم. وقد فرق هانيء الأسلحة والدروع التي كانت عنده أمانة للنعمان بين قومه عندما أشار عليه حنظلة بن ثعلبة بن سيار العجلي بذلك،

---

(١) جاد المولى/محمد أحمد وزملاؤه/أيام العرب في الجاهلية ص ص٢٣-٢٥.

وأقـامـوا بوادي ذي قار عنـدمـا ضربت قبـة حنـظلة بهـذا الوادي فنزل ونزل الناس معه، ثم قال: لا أرى غير القتال، فإنا إن ركبنا الفلاة متنا عطشاً، وإن أعطينا بأيدينا تقتل مقاتلتنا، وتسبى ذرارينا، ثم قال لهانيء بن مسعود: يا أبا أمامة، إن ذمتكم ذمتنا عامة، وإنه لن يوصل إليك حتى تفنى أرواحنا، فأخرج هذه الحلقة ففرقها بين قومك، فإن تظفر فترد عليك، وإن تهلك فأهون مفقود، فأمر بها هانيء فأخرجت وفرقت في القوم[1].

التقى الفريقان في سهل ذي قار وانتهت المعركة بانتصار ساحق لهانيء وقومه ضد الفرس.

وتعتبر معركة ذي قار أول معركة ينتصر فيها العرب على الفرس، وهي التي قال فيها رسول الله ﷺ: «اليوم انتصف العرب من العجم، وبي نصروا».

لقد أوردت هذه القصة للتدليل على أن العرب قبل الإسلام كانوا يأنفون من تزويج بناتهم للأعاجم بالرغم من حاجتهم إليهم، وخضوعهم لهم، خاصة من كانوا عند التخوم، حيث كان النعمان بن المنذر أميراً على الحيرة من قبل كسرى، ومع هذا أبت عليه نفسه أن يذعن لمطالب كسرى، ورأى أن في هذا سبة وعاراً عليه إلى آخر الدهر ـ من وجهة نظر النعمان ـ ففضل تلك النهاية على أن يلبس قومه عاراً وهو تزويج بناته من الأعاجم، وأسفر هذا الرفض عن تلك المعركة التي انتصر فيها العرب انتصاراً ساحقاً على الفرس، والتي تعتبر الأولى من نوعها، والتي كانت مقدمة لانتصارات ساحقة للعرب ضد الفرس في ظل الإسلام إلى أن أطاحوا بامبراطورية فارس وأدخلوا أهلها في الإسلام.

فإذا كان هذا الأسلوب الذي انتهجه النعمان، وهو رفضه تزويج بناته من ملك الفرس وأبنائه وهو محتاج إليه وأحد عماله، فما بالك بمن أتى بعده من العرب الذين رفضوا ذلك جملة وتفصيلاً، وهم ليسوا بحاجة إلى الفرس كما كانـوا في السـابق. ولو نظرنا إلى هذا الموضوع من جانب الفرس لوجدنا أن

---

(١) المصدر نفسه ص٢٩.

الأوائل منهم زمن الدولة الساسانية كانوا يرفضون تزويج بناتهم من العرب.

يقول البعض في هذا: ولم يكن هناك مبرر لشكوى الموالي الفرس من امتناع العرب من تزويج بناتهم لأحد منهم، فقد كان الفرس زمن الدولة الساسانية يمنعون زواج العرب من الفارسيات[1].

ولو رجعنا إلى الوراء قليلاً لوجدنا أن نظرة الفرس إلى العرب تنم عن الاحتقار والازدراء، نظرة السيد للمسود، والعرب يمثلون في نظر الفرس مجموعة من البدو الأجلاف، فلا قيمة لهم ولا وزن، يؤيد هذا تلك المحاورة التي جرت بين ملك الفرس وبين الحارث بن كلدة «الطبيب».

يقول ابن أبي أصيبعة: وفد الحارث بن كلدة على ملك الفرس فوقف بين يديه، وسأله الملك عن صناعته فقال: الطب، فقال له: أعرابي أنت؟ فقال الحارث مزهواً: نعم، من صميمها، وبحبوحة دارها، فتعجب الملك قائلاً: وما تصنع العرب بطبيب مع جهلها، وضعف عقولها، وسوء أغذيتها؟ فأفحمه الحارث بقوله: أيها الملك، إذا كانت هذه صفتها كانت أحوج إلى من يصلح جهلها، ويقيم عوجها، ويسوس أبدانها، ويعدل أمشاجها[2].

هذه المحاورة التي جرت بين الاثنين تبين لنا بوضوح موقف الفرس من العرب، ونظرتهم إليهم، نظرة التعالي والكبرياء والغرور، كما تمثل في نفس الوقت اعتزاز العرب بعروبتهم، وأنهم لا يقلون بحال من الأحوال عن الفرس أو غيرهم إن لم يزيدوا عليهم. كذلك في عهد رسول الله ﷺ لم نسمع بأن رسول الله أجبر أحداً من العرب على تزويج بنته من مولى من المسلمين، حتى الذين أبلوا بلاءً حسناً في الإسلام، ومع هذا فلم يرغم النبي أحداً مكتفياً بقول الله تعالى:

---

(١) الخربوطلي/التاريخ الموحد للأمة العربية ص٨٥، الخربوطلي/تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي ص٢٦١.

(٢) عيون الأنباء في طبقات الأطباء جـ٢ ص١٤.

﴿**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير**﴾[1] وقوله عليه الصلاة والسلام من خطبة له في حجة الوداع: «ليس لعربي على أعجمي فضل إلا بالتقوى».

إذاً فهذه مسألة سائدة ومتعارف عليها من قبل المجتمع العربي، لأن تلك تقاليد وعادات درج عليها العرب منذ زمن طويل، حتى أن القرآن الكريم لم يتوعد من لم يزوج بنته من أعجمي بالعذاب الشديد، بل اكتفى بقوله: ﴿**إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾. ونفس الشيء بالنسبة للسنة النبوية المطهرة، إذ لم تتعرض لهذا الموضوع بالتهديد والوعيد لمن لم يزوج بنته من أعجمي، وإنما حث الرسول صلوات الله وسلامه عليه المسلمين بأن يجعلوا مبدأ التفاضل بين الناس هو «التقوى» التي هي الأساس في هذا الشأن.

والإسلام كما هو معروف أقر كثيراً من العادات والتقاليد العربية السائدة في المجتمع العربي قبل الإسلام، بل وحث عليها كالكرم والوفاء والشجاعة والأمانة، بينما نهى عن كثير من تلك العادات والتقاليد وحذر منها لعل من بينها شرب الخمر، ولعب الميسر، وعبادة الأصنام، ووأد البنات.

وأمر ثالث هو أنه سكت عن كثير من تقاليد وعادات العرب، ولم يتعرض لها بل ترك للمجتمع أمر معالجتها بالطريقة التي يراها.

وفي اعتقادي أن مسألة الزواج هذه تدخل ضمن العبارة الأخيرة، وهي ترك معالجتها للمجتمع بطريقته الخاصة.

ولو نظرنا إلى هذا الموضوع ـ أقصد تحريم زواج العربيات من الأعاجم ـ في الدولة العباسية وهي الدولة التي خلفت كلاً من عهد النبوة والخلافة الراشدة والدولة الأموية لوجدنا أن الخليفة الثاني من خلفاء الدولة العباسية أبا جعفر المنصور عندما حاكم أبا مسلم الخراساني على تصرفاته ومواقفه من الخلافة

---

(١) سورة الحجرات: آية ١٣.

العباسية، نجد أن إحدى التهم التي وجهت إلى أبي مسلم من المنصور هي ادعاؤه النسب العربي، ورغبته في الزواج من عربية عندما خطب عمة المنصور إذ قال له المنصور: ألست الكاتب إلي تبدأ بنفسك؟ والكاتب إلي تخطب آمنة ابنة علي؟ وتزعم أنك ابن سليط بن عبد الله بن عباس؟ لقد ارتقيت لا أم لك مرتقى صعباً[1].

والظاهر من هذه العبارات التي ذكرت على لسان المنصور في هذا الموقف بالذات إنما تشير بطريقة غير مباشرة إلى أن المنصور رأى تطاول أبي مسلم عليه حتى دفع به غروره وكبرياؤه، وإعجابه بنفسه، وتعاليه على الخليفة بل على العرب جميعاً، إلى أن يخطب آمنة ابنة علي العباسي، وأن يدعي النسب العربي، فماذا فعل المنصور؟ الواقع أن هذا في نظري كان سبباً من الأسباب التي أدت إلى نهاية ذلك الرجل على يد المنصور، الذي شعر بأن أبا مسلم تعدى حدوده، وأسرف في غروره، حتى وصل به الأمر إلى محاولة التقرب من العباسيين عن طريق النسب، وهذا هو ما يرفضه المنصور بشدة.

إذاً فإنه إذا كان هناك اتهام للأمويين بموقفهم هذا قد حصل فعلاً من تحريم زواج العربيات من الأعاجم فهو موجه إلى العباسيين أكثر لأن هذه حقيقة مادية ذكرها الكثير من المؤرخين، وهي في الوقت نفسه صادرة من أبرز خلفاء بني العباس، ضد واحد يعتبر هو الشخصية الثانية في الدولة العباسية آنذاك، بينما لا نجد مثل هذا بالنسبة لأي خليفة أموي حاول أن يطبقها مع واحد من عامة الموالي ـ بله الزعماء ـ كما فعل المنصور، لأنني لم أجد كلمة واحدة قيلت على لسان أي خليفة أموي حول هذا الموضوع.

وهناك من المؤرخين المحدثين من انبرى للدفاع عن الموالي ضد الدولة الأموية، إذ يرى بأن الدولة الأموية قد قست كثيراً على الموالي، وحرمتهم من كل الحقوق، وفرضت عليهم كل الواجبات، وأخذت الجزية حتى على من

---

(١) ابن قتيبة/الإمامة والسياسة(منسوب إليه) جـ٢ ص١٣٥، اليعقوبي/تاريخ اليعقوبي جـ٢ ص٣٧٦، ابن كثير/البداية والنهاية جـ١٠ ص٦٦.

أسلم منهم، وكان لها موقف سلبي ممن يتزوج من الأعاجم بعربية، وجعلتهم من سقط المتاع، حتى لقد اتخذت الدولة الأموية في عهد عبد الملك بن مروان من تعريب الدواوين محاولة لإقصاء الموالي عن العمل بالدواوين[1].

وسأناقش ما أشار إليه الأستاذ الفاضل حيال مسألة الزواج، وأترك الباقي للحديث عنه في موضعه.

الواقع أن هذا الموضوع لو تساءلنا حياله! هل أعلن الخلفاء الأمويون على الملأ بأن من زوج ابنته العربية لأعجمي فسينال العقاب الصارم؟

في اعتقادي أن هذا لم يحصل قط من أي خليفة، وكل ما في الأمر إن كان حصل شيء من هذا فهو تصرف فردي من أحد الولاة أو الأفراد، ولا يرضى عنه الخليفة.

ثم إذا نظرنا إلى هذا التقليد نجد أن العرب منذ أزمان طويلة قد ساروا على هذا قبل الإسلام، وعندما أتى الإسلام لم يحاول إجبار الناس على ترك هذا التقليد، أو تلك العادة، بل حث على أن أكرم الناس عند الله أتقاهم، لكنه لم يجبرهم على تغيير نظرتهم تلك تجاه الأعاجم، وهو عدم التزاوج بينهم، ولدينا أمثلة حية في وقتنا الحاضر، وهو أن الدولة لم تتدخل مطلقاً في هذا الموضوع لتجبر أناساً على تزويج بناتهم من أناس يختلفون عنهم في الحسب والنسب، بل تركت ذلك للمجتمع لمعالجته دون تدخل السلطات.

هذا التقليد الذي سار عليه العرب بل والفرس قبل الإسلام وهو التزاوج حسب الأحساب والطبقات ما زال مطبقاً حتى يومنا هذا، إذ أن هناك الكثير من الناس في الوقت الحاضر ممن لا يقتنعون بتزويج بناتهم من أناس يرون أنهم أقل منهم منزلة في الحسب والنسب، بل أكثر من هذا فإن هناك قناعة لدى الكثيرين بهذا الإجراء المتخذ قديماً وحديثاً، بحيث يستحيل التزاوج بين طبقة

(١) النجار/الموالي في العصر الأموي ص٦٦، المؤلف نفسه/الدولة الأموية في الشرق ص١١٣.

معينة، وطبقة أخرى أقل منها في الحسب، وليست هناك أية ردود فعل تجاه هذا العمل، مما يؤكد بأن المجتمع قد درج على هذا الإجراء منذ زمن بعيد دون إثارة مشاكل، حتى أولئك الذين يصمون الأمويين بهذا العمل فإنه ليس لديهم الاستعداد لتزويج بناتهم ممن هم أقل منهم منزلة في الحسب والنسب.

حقيقة أن الإسلام لا يحبذ الطبقية والقبلية، وقد أشار القرآن الكريم والسنة النبوية إلى ذلك في مناسبات متعددة، ولكنه في نفس الوقت لم يلزم أحداً بتزويج بنته من غير طبقته، درءاً لكثير من المحاذير والنتائج التي تسفر عنها مثل تلك الأمور، لأنه ربما تحدث فتنة نتيجة لذلك، والفتنة أشد من القتل.

والعرب تعتز كثيراً بعروبتها، وتحرص في نفس الوقت على ضبط أنسابها وأحسابها، ولو لم تكن كذلك لما كان للعرب شخصية اعتبارية احتفظت بها منذ أزمان موغلة في القدم، فهناك العرب العاربة، وهناك المستعربة، وتشعبت منهما القبائل العربية المتعددة التي ما زالت تحتفظ بأرومتها إلى يومنا هذا.

والرسول عليه الصلاة والسلام قال: «خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا». وقال أيضاً: «تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس».

إذاً لو افترضنا جدلاً بأن الأمويين طبقوا هذا المبدأ وهو: تحريم زواج العربيات من الأعاجم، فهل كانوا هم أول من ابتدع هذه الطريقة؟

وهل أقلع الناس عن هذا التقليد الذي درج عليه المجتمع الإسلامي بعد زوال دولة بني أمية؟

الواقع يؤكد أن المجتمع الإسلامي استمر على هذا التقليد سواء قبل الأمويين، أو أثناء وجود دولتهم، أو بعدهم إلى يومنا هذا.

كما أن خلفاء بني أمية لم يعرف عن أحد منهم بأنه عاقب من خرج على هذا التقليد وهو: تزويج العربيات من الأعاجم، في حين نجد ذلك بالنسبة للعباسيين، ولعل المحاورة التي جرت بين المنصور وأبي مسلم والتي أنب فيها

أبو جعفر أبا مسلم عندما خطب عمته، وادعى النسب العباسي ـ وقد سبقت الإشارة إلى هذا ـ خير دليل على ذلك.

كما أن هناك سؤالاً حول هذا الموضوع وهو: هل هناك مؤرخ أو كاتب أشار من قريب أو بعيد إلى أن أحداً من خلفاء بني أمية قد أصدر منشوراً إلى سائر الأقطار يحرم فيه زواج الموالي من العربيات؟

الواقع يستبعد هذا، ولم نسمع عن أي شيء يرتبط بهذا الموضوع.

أما أن يكون هذا الأمر تقليداً سار عليه العرب منذ أزمان بعيدة سابقة على الإسلام ثم استمر إلى وقتنا هذا، فهذا أمر ليس لأي خليفة أموي أي دخل فيه، ولا يستطيع بحال من الأحوال إجبار العرب على تزويج بناتهم من الأعاجم أو عدم تزويجهن ولهذا فإن الأمويين عموماً ـ في نظري ـ ليسوا مسؤولين عن شيء من ذلك، ولا يتحملون أية تبعة تتعلق بهذا الموضوع ما دام أن هذا الأمر كان سائداً لدى العرب قديماً وحديثاً، بل ربما سيستمر هذا الأمر إلى أزمان طويلة لاحقة.

كما أن هذا الموضوع كان سائداً هو الآخر لدى الفرس قبل سقوط دولتهم.

وعموماً فإن إلقاء اللوم على الأمويين واتهامهم بالنسبة لهذا الموضوع يعتبر تجنياً على الحقيقة، ومغالطة تاريخية يجب أن تمحى من سجلات التاريخ التي شوهت سمعة الأمويين بغير وجه حق، لأن الأمويين لم يتخذوا من هذا الإجراء قاعدة عامة، كما أنهم قد سبقوا إلى هذا قبل قيام دولتهم، وكذلك بعدها إذ ما زال هذا الأمر مطبقاً إلى يومنا هذا.

فهل يمكن أن نحمل الأمويين تبعة ذلك في أيامنا تلك؟ إذ أن هذا الموضوع ما زال ساري المفعول في كثير من الأوساط الاجتماعية العربية.

ثانياً:

«الأمويون والجزية»(*)

لقد كثر الحديث على ألسنة العديد من الكتاب والمؤرخين المحدثين ـ خاصة المستشرقين ومن سار في ركابهم ـ على أن الدولة الأموية قد بلغ من اضطهادها للموالي أن أخذت الجزية حتى على من أسلم، بل دفع الحقد بالبعض منهم من أمثال جرجي زيدان إلى أن يصرح بأن هدف الأمويين من فتوحاتهم تلك في الشرق والغرب لم يكن الجهاد ونشر الإسلام، وإنما هو محاولة جمع الأموال والحصول عليها لقاء فتح هذه البلدان، وقد وافقه في رأيه

(*) الجزية: هي مبلغ معين من المال يوضع على الرؤوس، ويسقط بالإسلام، وقد ثبتت الجزية بنص القرآن الكريم، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ (التوبة: آية ٢٩).

ولقد وضح الماوردي كلاً من الجزية والخراج وأوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينهما إذ يقول: فأما أوجه الاجتماع فهو: أن كل واحد منهما مأخوذ عن مشرك صغاراً له وذمة. والثاني: أنهما مالا فيء يصرفان في أهل الفيء، والثالث: أنهما يجبان بحلول الحول ولا يستحقان قبله.

أما أوجه الافتراق: فإن الجزية نص، وأن الخراج اجتهاد، والثاني: أن أقل الجزية مقدر بالشرع، وأكثرها مقدر بالاجتهاد، والخراج أقله وأكثره مقدر بالاجتهاد، والثالث: أن الجزية تؤخذ مع بقاء الكفر، وتسقط بحدوث الإسلام، أما الخراج فيؤخذ مع الكفر والإسلام. كما أن الجزية موضوعة على الرؤوس، واسمها مشتق من الجزاء، إما جزاءً على كفرهم لآخذها منهم صغاراً، وإما جزاءً على أماننا لهم لأخذها منهم رفقاً، أما الخراج: فهو ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها. «الماوردي/الأحكام السلطانية، ص ص١٤٢-١٤٦».

هذا بعض المؤرخين المسلمين المحدثين ممن يأخذون عن المستشرقين الكثير من آرائهم دون روية أو إعمال فكر، وهم لا يعلمون أن ما قالوه اليوم سيبقى حجة في يد أعداء الإسلام بأن من أبناء المسلمين ومؤرخيهم من يشهد على ذلك، والتاريخ الإسلامي منهم براء.

أما ما يتعلق بالجزية والخراج فإن البعض من هؤلاء يستشهد بما قاله الطبري وغيره، من أن عمال الخراج كتبوا إلى الحجاج بن يوسف: إن الخراج قد انكسر، وإن أهل الذمة قد أسلموا، فكتب الحجاج إلى البصرة وغيرها: من كان له أصل في قرية فليخرج إليها. وعند مناقشة ما أشار إليه الطبري، وما استشهد به البعض، نرى بأن إرجاع الفلاحين إلى قراهم قد جاء بطلب من العمال، وجباة الخراج، حيث شكوا إلى الحجاج انكسار الخراج نتيجة إسلام أهل الذمة وغيرهم، ولحاقهم بالأمصار.

ومعنى هذا أن قلة الأيدي العاملة في الأراضي الزراعية كانت وراء هذه الشكوى التي تحمل في طياتها عدم قدرة الدهاقين على جمع الأموال المطلوبة من أراضيهم، وكان بإمكان الحجاج أن يأمر بتحصيل الجزية من المسلمين الجدد في الأمصار لو أراد ذلك، وما هو الذي يمنع الحجاج أن يفرضها على هؤلاء سواءً سكنوا في الأرياف أم في المدن والأمصار، وهذا أمر لم يحدث، مما يدل على أن غاية هذا الإجراء هو تعمير الريف واستيفاء خراجه سواءً من الموالي أو من العرب.

إلا أن ما يمكن قوله «من أن عمال الأمويين قد أخذوا الجزية على من أسلم، وأجبروا من أسلم حديثاً بالعودة إلى قراهم، والاحتفاظ بأرضهم نتيجة لقلة الخراج عندما أسلم هؤلاء وتركوا أماكنهم في القرى والمزارع، واتجهوا إلى سكنى المدن والأمصار» هو في حد ذاته يحتاج إلى كثير من الدقة والموضوعية والتجرد.

فالواقع يستبعد ذلك، ولو كان صحيحاً ما يدعيه البعض حيال ذلك

الإجراء، فبإمكان العمال أو الولاة عندما يريدون أخذ الجزية، أن يأخذوها ممن أسلم حديثاً سواءً وجد في القرى أم في المدن، لكن الأمر ـ في نظري ـ كان على خلاف ذلك، وهو محاولة الحد من انتقال أصحاب الريف إلى المدن، وهجر قراهم، وترك مزارعهم، وهذا التصرف الذي عمد إليه الحجاج بن يوسف وأمثاله، كان في نظره حلاً لمشكلة ظهرت على السطح، وهي هجر القرى والضياع والاتجاه إلى المدن، ولم يقدم على هذا العمل إلا بعد أن تقدم إليه العمال والجباة بشكوى مفادها كثرة إسلام أهل الذمة وغيرهم، فعمل من جانبه على إرجاع هؤلاء إلى قراهم ضماناً لعمران الريف، واستيفاء الخراج منه ليس إلا.

وإذا كانت المصادر التاريخية العباسية قد أكثرت من التباكي على قضية هؤلاء، وحملت الحجاج بن يوسف مسؤولية ظلمهم على يديه، فإن هذه المصادر قد سكتت أو تغافلت عن إجراء مماثل تم في عهد أبي جعفر المنصور عندما أقدم عامله على الجزية موسى بن مصعب على الاقتداء بعمل الحجاج، إذ وشم الفلاحين بوشم خاص، ومنعهم من مغادرة قراهم إلى المدن[1].

وقد أشار البعض بالنسبة لموضوع أخذ الجزية، وضريبة الأرض وهي الخراج في خراسان، إذ يقول: غير أنه من وجهة نظر الفرد في إيران كان النظام الضريبي هو النظام الساساني، إذ كان يؤدي ضريبة أرض، وضريبة تجارية، وضريبة رأس، وهكذا لم يكن هناك فرق بين أنواع الضرائب في السواد وبينها في خراسان، وإنما كانت هي ذاتها الخراج والجزية، ولكن الفرق والفرق الكبير كان في طريقة جمعها، ففي السواد كان العرب أنفسهم يحتفظون بسجلات للأرض والناس ويجمعون الضرائب التي قدروها، أما في خراسان فقد كان أمر هذه السجلات في أيدي الرؤساء المحليين والعظماء أو الأمراء، وكانوا يجمعون الضرائب بالطريقة التي يرونها، ويحتفظون فيها بما يشاؤون، ولا يعطون للعرب

---

(١) خماش/نجدة/الإدارة في العصر الأموي ص ص١٩٤-١٩٥.

إلا المبالغ التي صولحوا عليها[1].

وتأكيداً على ذلك يقول الطبري وغيره من المؤرخين:

دعا أبو الصيداء أهل سمرقند ومن حولها إلى الإسلام على أن توضع عنهم الجزية، فسارع الناس، فكتب غوزك إلى أشرس: إن الخراج قد انكسر، فكتب أشرس إلى أبي العمرطة، إن في الخراج قوة للمسلمين، وقد بلغني أن أهل السغد وأشباههم لم يسلموا رغبة: وإنما دخلوا في الإسلام تعوذاً من الجزية، فانظر من اختتن، وأقام الفرائض، وحسن إسلامه، وقرأ سورة من القرآن فارفع عنه خراجه[2].

ولقد اختلط موضوع كل من الجزية والخراج على هؤلاء المؤرخين خاصة المحدثين منهم، لأن المعروف أن الجزية تفرض على الرؤوس يدفعها من لم يسلم من أهل الذمة، وتسقط بالإسلام.

أما الخراج فقد اقتصر على الأرض المفتوحة عنوة سواء ملكها مسلم أم غير مسلم، عربي أم مولى، لأن الخراج يبقى على الأرض التي افتتحت عنوة سواء أسلم أهلها بعد الفتح أم لم يسلموا، يؤكد هذا ما قاله يحيى بن آدم إذ يقول:

«من أسلم من أهل الصلح رفع الخراج عن رأسه، وعن أرضه، تصير أرضه أرض عشر، إلا أن يكون من أهل الصلح، صولحوا على أن يوضع على رؤوسهم الجزية، وعلى أراضيهم الخراج، فمن أسلم رفعت الجزية عن رأسه، وكان الخراج على أرضه على حاله»[3].

أما الحجاج عندما أعاد أهل القرى إلى قراهم عرباً وغير عرب، إنما أراد

---

(١) دانيل: دينيت/الجزية والإسلام ص١٨٥.

(٢) تاريخ الرسل والملوك جـ٧ ص٥٥، سرور: محمد جمال الدين/الحياة السياسية في الدولة العربية الإسلامية خلال القرنين الأول والثاني بعد الهجرة ص١٦٠.

(٣) كتاب الخراج ص٢١.

منهم أن يعملوا في أراضيهم التي هجروها، والتي يفرض عليها الخراج، لأن هجرتهم إلى المدن خراباً للأرض، وقلة في الخراج المأخوذ منها.

كما أن محاولة منع الهجرة قد بدأت أول ما بدأت من عمال الخراج لا من الحجاج، وأن هذا الإجراء سواءً أكان من عمال الخراج من الدهاقين؟ أم من الحجاج نفسه؟ فإن ذلك لم يكن سياسة مرسومة سارت عليها الدولة الأموية، بل هو إجراء اتخذه الحجاج لأمور رأى أن من الضرورة اللجوء إلى ذلك حتى لا تتعرض الأرض الخراجية للخراب.

ومن المعروف أن الخراج يعتبر هو المورد الرئيسي لبيت المال في الدولة الأموية ومن قبلها الخلافة الراشدة.

والدولة الأموية في وضع اقتصادي ممتاز لم تكن أبداً في يوم من الأيام بحاجة إلى فرض جزية على من أسلم، لأن ذلك المبلغ الزهيد الذي يفرض على القادرين فقط على حمل السلاح ممن لم يسلموا، ولا يتجاوز في حده الأعلى أربعة دنانير في العام على القادر دون النساء والأطفال والشيوخ والرهبان وغيرهم.

كل تلك لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً مما يرد إلى بيت المال.

ذلك أن الأعمال التي قامت بها الدولة الأموية في شتى المجالات التي تتطلب المزيد من الحاجة إلى الأموال يدل دلالة واضحة على أن الدولة لم تكن بحاجة إلى فرض تلك النسبة الضئيلة المستوفاة من أهل الذمة وغيرهم ممن لم يسلموا على مدار العام. ولو فرضنا جدلاً بأن الحجاج قد أخطأ في هذا، فهل يعتبر إجراؤه سياسة عامة سارت عليها الدولة الأموية، واتخذت من ذلك قاعدة أساسية طبقتها على بقية الأمصار التابعة لها؟

الواقع يؤكد غير هذا لأن الحجاج رأى أن في هذا صلاحاً للعراق مما ألم به من خراب الأرض التي هجرها أصحابها وانتقلوا إلى المدن، ومع هذا فلم

يسكت الخليفة عبد الملك بن مروان عندما كتب إليه الحجاج يستأذنه في أخذ الفضل من أموال السواد، إذ منعه من ذلك قائلاً له: لا تكن على درهمك المفقود أحرص منك على درهمك المتروك، وأبق لهم لحوماً يعقدون بها شحوماً.

ولهذا فإن كثيراً من المستشرقين ومن إليهم قد أكثروا من مسألة فرض الجزية على من أسلم في عهد الدولة الأموية، بينما الواقع يؤكد بأن من أسلم أسقطت عنه الجزية، أما الخراج فقد فرض على الأرض المفتوحة عنوة والتي يعمل بها أهلها سواءً أكانوا عرباً أم غير عرب؟ أسلموا أم لم يسلموا؟

وجملة القول في هذا هو أن مسألة أخذ الجزية ممن أسلم إنما تعني في حقيقتها أخذ الخراج لا الجزية، وهذا عمل مشروع في الإسلام عمل به الخلفاء الراشدون قبل الأمويين، وعلى فرض أنه حصل أخذ الجزية ممن أسلم، فتلك مسؤولية العمال المحليين من دهاقنة وغيرهم، وليست سياسة ثابتة انتهجها خلفاء بني أمية. ولهذا نلاحظ أن الدهاقين كانوا يقاومون حركة الدخول في الإسلام، إذ يشير دينيت إلى أن بارتولد وغيره من المؤرخين المحدثين يرون بأن هناك سبباً آخر وراء مقاومة الأمراء المحليين أو الدهاقين لانتشار الإسلام غير عجزهم عن تقديم حصصهم في الأتاوة المعلومة إلا بمشقة، فقد كان لهؤلاء مصلحة سياسية مباشرة في ذلك ألا وهي الاحتفاظ بسلطانهم، وهذا السلطان كان يقوضه انتشار الإسلام[1].

ويقول في موضع آخر: لما واجهت العرب خطورة مشكلة انتشار الإسلام في خراسان أمروا بأن يعفى جميع المتحولين إلى الإسلام من ضريبة الرأس، إلا أن جامعي الضرائب لم يهتموا كثيراً بهذا الأمر، أو ساووا الأعباء بفرض ضرائب أخرى على من أسلموا ليعوضوا بها الخسارة الناجمة عن إسقاط ضريبة الرأس عنهم.

---

(١) الجزية والإسلام ص١٩١.

ويضيف قائلاً: والاحتمال الوحيد الذي يمكن أن نخرج به من هذه الحقائق هو أن مقدري الضرائب المحليين لم يكونوا على استعداد لأن يسقطوا ضرائب من أسلم، أو أن الإتاوة لم تكن كبيرة أول الأمر، أو كلا الأمرين. ويقول أيضاً: ومن المهم أن نلاحظ أن مقاومة الدخول في الإسلام لم يكن من طريق العرب، وإنما كان عن طريق الدهاقين وغوزك أخشيد سمرقند[1]. كما أن هناك من أكد على أن المسؤولية تقع كاملة على كاهل الدهاقين من حيث إرهاق المواطنين بالضرائب الباهظة، وكان مرد ذلك إلى أن أمور الخراج بعامة في خراسان إنما كانت بيد الدهاقين من الفرس وذلك لقاء التزامهم بدفع مبلغ معين من المال اتفق على دفعه سنوياً للولاة.

ونتج عن ذلك أن كان أغلبية الدهاقين يمتلكون منشآت الري والأراضي الزراعية الخصيبة، وقد استغل الدهاقنة هذه المنشآت بالسيطرة على الفلاحين من عرب وموالي للحصول على أجور عالية لخدماتهم الزراعية، وكان سلوك الدهاقين هذا المسلك مدعاة لتذمر فلاحي خراسان، ومزارعي ما وراء النهر عرباً وغير عرب[2].

أما فلهاوزن فقد قال في هذا الموضوع:

ولم يتدخل العرب كثيراً في الأمور الداخلية بل تركوا إدارة البلاد في يد المرازبة والدهاقنة، ولم يكونوا يتصلون بالشعب المغلوب إلا من طريق هؤلاء المرازبة والدهاقنة، وكان للسلطات المحلية جباية الخراج بنوع خاص، وكانت هي المسؤولة أمام الفاتحين عن دخوله بيت المال على المقدار الصحيح المتفق عليه[3].

ولو عدنا إلى ما كتبه دانيل دينيت مفنداً ما قاله فان فلوتن في كتابه (السيادة

---

(١) المصدر نفسه ص ص١٨٦، ١٨٧، ١٩٠.

(٢) الخطيب/الحكم الأموي في خراسان ص١١١.

(٣) فلهاوزن/تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية ص٤٦٩.

العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية) بأن سكان إيران كانوا ينوءون تحت ثقل الضرائب الفادح، وأنهم كانوا على استعداد للثورة عند أول بادرة، إذ يقول دينيت:

هذه الفكرة لا يمكن أن تصمد أمام ضوء البحث الدقيق. إن الموالي الذين كانوا يستغلون فإنما كان يستغلهم أبناء جلدتهم لا العرب، وعندما اندلعت الثورة كانت خراسان لمدة عقد كامل تحت حكم نصر بن سيار وهو رجل اشتهر بأنه أحسن وأعدل الولاة الذين حكموا هذه الولاية من قبل الأمويين على الإطلاق، رجل يعترف حتى فلهاوزن نفسه بأن برنامجه كان يتضمن سياسة عادلة إزاء الموالي[1].

ويبدو لي أن اعتراف عدد من المستشرقين والمؤرخين المحدثين الغربيين ممن يقفون في الغالب في صف الموالي ضد بني أمية قد اعترفوا حقيقة بأنه إن حصل ظلم أو جور أو فرض ضريبة باهظة أو فرض جزية على من أسلم من الموالي، إنما تقع مسؤوليته على الحكام المحليين والدهاقنة وغيرهم من زعماء الموالي أنفسهم لا من العرب، فها هو دانيل دينيت وفلهاوزن وول ديورانت يعترفون بل ويصرحون بأن المسؤولية كاملة تقع على الحكام المحليين من مرازبة ودهاقنة وغيرهم، وأن العرب منها برءاء.

وفيما يتعلق بالدهاقين وموقفهم من الحركة الإسلامية يقول أحد الكتاب:

في طبقة الدهاقين هذه ينطوي كل أصحاب السيطرة والنفوذ على اختلاف ألوان هذا النفوذ سواءً في ذلك النفوذ الإداري الذي يستبد به الدهقان، أو النفوذ الإقطاعي الذي يستبد به كبار الملاك، أو النفوذ العسكري الذي تمثله طبقة المقاتلة من أبناء البلاد.

وقد كانت هذه الطبقة هي التي تولت مقاومة الحركة الإسلامية، ولعل هذا النفوذ الذي كانت تستمتع به يفسر لنا كل هدوئها وحركتها، إقبالها وإدبارها،

(١) الجزية والإسلام ص١٩٦.

وجهتها هنا أو وجهتها هناك، فقد حارب الدهاقين المسلمين، فلما أقرهم المسلمون على بعض عملهم ارتضوا حكمهم، وتعاونوا معهم، وترك المسلمون لملاك الأرض أرضهم، فأسلموا لهم قيادهم، فلما أثارهم الفرس قبل القادسية، وأطمعوهم بالامارة ثاروا وانتفضوا.

إنهم كانوا يدورون مع الحفاظ على نفوذهم حركة وسكوناً، مداراة بالصداقة، أو مجاهرة بالعداوة، وهم هم الذين كانوا يعقدون العهود وينقضونها، ويؤكدون المواثيق ويفسدونها، وهم الذين ثاروا على المثنى بعد خالد، وعلى سعد بعد المثنى، وعوقوا ـ مع العرب النصارى ـ حركة الفتح هذا التعويق، واضطروا المسلمين إلى هذه المعارك الكبرى[1].

من كل هذا نرى بأن الدهاقين مسؤولون مسؤولية مباشرة عن فرض الجزية على من أسلم ـ إن حصل شيء من ذلك ـ وإرهاق المواطنين بدفع ضرائب أكثر مما كان متبعاً، وذلك من أجل الحصول على الأموال الطائلة، والاحتفاظ بالسلطة.

ومسألة أخرى في موضوع إبقاء الجزية على من أسلم.

فهل قبل الخلفاء الأمويون ذلك؟ في اعتقادي لا، وأرى أن الحكم السليم في هذه الأمور هو التفرقة بين حالتين:

الأولى: حالة اضطهاد فردي من أحد عمال الدولة لم تصل أنباؤه إلى الخليفة، ولم يرفع إليه شيء بشأنه، وفي هذه الحالة لا يستطيع منصف أن يلصق بالخليفة الأموي أية تهمة أو مسؤولية عن ذلك.

الثانية: هي أن الخليفة عندما يطلع على جور أحد الولاة ضد مولى من الموالي ثم لا يؤاخذه على تصرفاته، ففي تلك المسألة يعتبر الخليفة مسؤولاً مسؤولية مباشرة عما يحدث.

---

(١) فيصل: شكري/حركة الفتح الإسلامي في القرن الأول ص١٠٣.

فهل حدث مثل تلك الحالة الأخيرة من خليفة أموي؟ في اعتقادي، لا.

والدليل على ذلك أن الجراح الحكمي كتب إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز حينما كان الجراح عاملاً على خراسان، وكان يظلم الأتراك قائلاً:

إني قدمت إلى خراسان فوجدت قوماً فليس يكفيهم إلا السيف والسوط، فرد عليه عمر بن عبد العزيز رداً صريحاً وعنيفاً قائلاً: «بلغني كتابك، تذكر أن أهل خراسان قد ساءت رعيتهم، وأنه لا يصلحهم إلا السيف والسوط فقد كذبت، بل يصلحهم العدل والحق، فابسط ذلك فيهم والسلام»[1] فلما لم يمتثل الجراح لأوامره عزله في نهاية الأمر.

وموقف آخر قاله الخليفة عمر بن عبد العزيز فيما يتعلق بالجزية وإبقائها على من أسلم، إذ كتب إلى عامله قائلاً: «قبح الله رأيك إنما بعث محمد هادياً، ولم يبعث جابياً».

أليست هذه الأدلة كافية للتدليل بأنه لم يحصل شيء مما تشدق به الشعوبيون ومن شايعهم حيال هذا الموضوع؟

ولو عدنا إلى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان عندما فكر الحجاج في زيادة الضريبة في العراق إذ كتب إليه يستأذنه في أخذ الفضل من أموال السواد، فما كان من الخليفة إلا أن منعه من ذلك وكتب إليه: «لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك، وأبق لهم لحوماً يعقدون بها شحوماً»[2] كما سبق أن وضحت.

إذاً فليست كل الأخبار في ذلك الوقت تصل إلى الخلافة، بل إن كثيراً من المعلومات كانت خافية على كثير من الخلفاء مهما اجتهدوا في محاولة وصول المعلومات إليهم أولاً بأول، وحينما نعرف أنه كان من أقوى أسباب سقوط الدولة

---

(١) البلاذري/فتوح البلدان ص٥٢٤، تاريخ الرسل والملوك جـ٦ ص٥٦٠.

(٢) الأحكام السلطانية ص١٤٩.

الأموية هو استتار بعض المعلومات عن الخلفاء، مما أضاع عليهم الكثير من الفرص لمعالجتها.

حينما نعرف ذلك فمن باب أولى أن لا يعلم الخليفة عن بعض الأمور إن كانت قد حدثت فعلاً من بعض الولاة ضد الموالي الذين أسلموا حديثاً، وهي في نظري أقل بكثير من ضياع الخلافة بالنسبة للأمويين.

هذه الآراء مجتمعة تدحض ما يشير إليه الكثير من المستشرقين وغيرهم من أن الأمويين قد اضطهدوا الموالي، وفرضوا عليهم الجزية حتى على من أسلم منهم، بينما الواقع يؤكد بأن الدهاقين وحدهم هم الذين تكفلوا للدولة بدفع مبالغ معينة من المال سنوياً، فهم الذين أرهقوا المواطنين سواءً من العرب أو غيرهم ممن لا حول لهم ولا طول، ولهذا فإنه إذا كان هناك اتهام حول هذا الموضوع فإن غالبيته موجهة إلى الدهاقين ـ وهم من الموالي ـ لا إلى الدولة الأموية.

وأنا لا أعفي البعض من الأمويين من بعض المسؤولية خاصة من حدثت في عهودهم أمثال تلك الأمور ـ إن حدثت فعلاً ـ ولو بصورة مؤقتة.

كما أن هناك من أشار إلى تمتع أهل الذمة من النصارى واليهود، بالإضافة إلى من بقي على دينه من الفرس بكامل حريتهم الدينية والدنيوية في عهد الدولة الأموية، إذ يقول: «ومهما يكن من شيء فقد تمتع أهل الذمة وهم اليهود والنصارى بالحرية الدينية، فقد تركهم العرب يدينون بما رضوا لأنفسهم من دين على أن يدفعوا الجزية للمسلمين، ففي فارس نجد سكان المدن وخاصة الصناع وأصحاب الحرف يرحبون بالدين الإسلامي. وقد عامل العرب من ظل من الفرس على مذهبه القديم معاملة حسنة، ولم يتعرضوا لأماكن عبادتهم، وكذلك كانت الحال في بلاد الشام ومصر، فقد خير العرب أهل الذمة بين الإسلام، أو البقاء على دينهم، فمن أسلم منهم تمتع بما يتمتع به المسلمون، ومن بقي على دينه فرضت عليه الجزية كفاء حمايته وتأمينه على نفسه وعلى

أولاده وأمواله. كما أحسن العرب معاملة أهل الذمة في بلاد الأندلس، فسمحوا لليهود الذين ذاقوا كثيراً من ألوان العسف في عهد السقوط بمزاولة التجارة، وأمنوهم على أنفسهم وأولادهم وأموالهم، وأحسنوا معاملة المسيحيين الذين تمسكوا بدينهم، وكان لسياسة التسامح الديني التي أظهرها العرب نحو أهالي هذه البلاد، وغيرها أثر كبير في تحول كثير منهم إلى الإسلام»[1].

ويشير آخر إلى سماحة الإسلام بالمقارنة مع المسيحية إذ يقول:

«وصفوة القول أن الإسلام حمل السيف دفاعاً عن النفس، أما المسيحية فقد حملته لخنق حرية الفكر، وحرية الاعتقاد، ومنذ أن تنصر قسطنطين أصبحت المسيحية هي الدين السائد في العالم الغربي، فأمنت شر أعدائها، ولكنها منذ اللحظة التي نالت فيها السيادة كشفت عن طابعها الحقيقي وهو الميل للعزلة والتعصب، ولم يكن أحد من أهل الديانات الأخرى يأمن على نفسه من الأذى في أي مكان تسود فيه المسيحية.

أما المسلمون فكل ما يطلبونه من غيرهم ـ من غير المسلمين ـ أن يقدموا ضماناً بسيطاً للسلام والمودة، وهو دفع الجزية لقاء حماية المسلمين لهم، أو أن يقبلوا المساواة التامة مع المسلمين (أي التمتع بالمساواة في الحقوق والامتيازات) على شرط الدخول في الإسلام»[2].

ولعل أبلغ من تحدث عن هذا الموضوع ـ أي موقف الأمويين من أهل الذمة ـ هو: وول ديورانت، إذ يقول: «ولقد كان أهل الذمة المسيحيون والزردشتيون واليهود والصابئون يتمتعون في عهد الخلافة الأموية بدرجة من التسامح لا نجد لها مثيلاً في بلاد المسيحية في هذه الأيام، فلقد كانوا أحراراً في ممارسة شعائر دينهم، واحتفظوا بكنائسهم ومعابدهم، ولم يفرض عليهم أكثر من ارتداء زي ذي لون خاص، وأداء فريضة عن كل شخص تختلف

---

(١) حسن: حسن إبراهيم/تاريخ الإسلام السياسي جـ١ ص٥٣٠.

(٢) علي: سيد أمير/روح الإسلام جـ٢ ص٩٨.

باختلاف دخله، وتتراوح بين دينار وأربعة دنانير، ولم تكن هذه الفريضة تفرض إلا على غير المسلمين القادرين على حمل السلاح، ويعفى منها الرهبان والنساء والذكور الذين هم دون البلوغ، والأرقاء والشيوخ والعجزة والعمي والشديدو الفقر، وكان الذميون يعفون في نظير هذه الضريبة من الخدمة العسكرية، أو إن شئت فقل لا يقبلون فيها، ولا تفرض عليهم الزكاة البالغ قدرها اثنين ونصفاً في المائة (٢,٥٪) من الدخل السنوي، وكان لهم على الحكومة أن تحميهم»[١].

هذا المؤرخ يؤكد بأن الأمويين لم يفرضوا الجزية إلا على غير المسلمين القادرين على حمل السلاح فقط.

كما أن هناك من دافع عن المسلمين بالنسبة لأخذ الجزية ممن لم يسلموا موضحاً السبب الرئيسي في ذلك إذ يقول:

«ومن الشبهات التي يثيرها المبشرون والمستشرقون قضية الجزية التي غلفت بظلال كئيبة، وتفسيرات سوداء جعلت أهل الذمة يفزعون من مجرد ذكر اسمها، فهي في نظرهم ضريبة ذل وهوان وعقوبة ضربت عليهم مقابل الامتناع عن الإسلام.

والواقع أن أخذ الجزية على الذميين عبارة عن بدل عن فريضتين فرضتا على المسلمين وهما: فريضة الجهاد، وفريضة الزكاة، ونظراً للطبيعة الدينية لهاتين الفريضتين لم يلزم بهما غير المسلمين، على أنه في حالة اشتراك الذميين في الخدمة العسكرية والدفاع عن الحوزة مع المسلمين فإن الجزية تسقط عنهم»[٢].

فإذا كان هذا هو موقف الأمويين تجاه أهل الذمة وهم من غير المسلمين، فهل يصح أن نتهمهم بأخذ الجزية على المسلمين الذين أصبحوا بمجرد إسلامهم

---

(١) قصة الحضارة جـ١٣ ص ص١٣٠-١٣١.

(٢) القرضاوي: يوسف/غير المسلمين في المجتمع الإسلامي ص٥٧.

هم والمسلمين الآخرين ممن سبقوهم على درجة سواء أمام الدولة الإسلامية.

وفي اعتقادي أنه لو كانت هناك رغبة من قبل الأمويين في اضطهاد عناصر من السكان لانصب ذلك الاضطهاد على أهل الذمة ممن يخالفون الأمويين في العقيدة على الأقل، لكن هذا الموضوع كما أشرت سابقاً إنما كان من نفثات الشعوبيين والمستشرقين لتشويه سمعة الإسلام وأهله، وبالطبع فإن الدولة الأموية هي الدولة الحاكمة باسم الإسلام فسودوا تاريخها لكي يثبتوا للعالم بأن هذه الدولة التي فعلت بالموالي وغيرهم من غير العرب من ضروب الاضطهاد هي الدولة الممثلة بالإسلام في ذلك الوقت ومعنى هذا أنهم يريدون تشويه الإسلام ممثلاً بالدولة الأموية ليس إلا.

ولم يقتصر اتهام الأمويين على ذلك بل إن البعض من المؤرخين المحدثين أشار إلى أن الدولة الأموية قد حرمت الموالي من العطاء ولم تسو بينهم وبين العرب في ذلك.

وبالرجوع إلى الوراء قليلاً نجد أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان له موقف حيال العطاء الذي كان الخليفة الأول أبو بكر رضي الله عنه يسوي بين الناس فيه، إذ لم ينتهج عمر الطريقة التي سار عليها أبو بكر.

يقول الماوردي: «نظر عمر أبا بكر حين سوى بين الناس فقال: أتسوي بين من هاجر الهجرتين(*) وصلى إلى القبلتين(**)؟ وبين من أسلم عام الفتح خوف السيف؟ فقال له أبو بكر: إنما عملوا لله، وإنما أجورهم على الله، وإنما الدنيا دار بلاغ للراكب، فقال له عمر: لا أجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه، فلما وضع الديوان فضل بالسابقة للإسلام(1)، ولهذا لم يجعل عمر من آمن

(*) يقصد الهجرة إلى كل من الحبشة أولاً ثم المدينة المنورة.

(**) المقصود بالقبلتين: المسجد الأقصى والمسجد الحرام.

(1) الأحكام السلطانية ص٢٠١.

بالرسول عليه الصلاة والسلام وبرسالته في مكة، وهاجر معه وترك أهله ومات مضحياً في ذلك كله من أجل نصرة الإسلام، كمن دخل في الإسلام في أيامه الأولى، وبين من حارب الإسلام سنوات طويلة قبل أن يدخل فيه إذ لم يسلم البعض منهم إلا في فتح مكة في السنة الثامنة من الهجرة وما بعدها.

وفي مناسبة أخرى أوضح بأن المستحقين للعطاء هم أهل الفيء الذين صاروا بعد إلى الكوفة والبصرة ودمشق وحمص والأردن وفلسطين ومصر، وقال بأن الفيء لأهل هؤلاء الأمصار، ولمن لحق بهم وأعانهم، وأقام معهم ولم يفرض لغيرهم، ألا فبهم سكنت المدائن والقرى، وعليهم جرى الصلح، وإليهم أدى الجزاء، وبهم سدت الفروج، ودوخ العدو»[1].

هذه هي نظرة هذا الخليفة العادل تجاه مسألة العطاء، ومن يستحقها في نظره، ومن هم أهل السابقة ممن فرض لهم أكثر من غيرهم مخالفاً بذلك الخليفة الأول أبا بكر، ولكل منهما رأيه واجتهاده في هذا الموضوع، وكل منهما أبدى وجهة نظره حيال توزيع العطاء.

يقول أحد الكتاب: «كان الجند العرب مميزين عن الموالي في العطاء، ولم يكن في هذا الأمر شيء تستنكره الأوضاع السياسية في مطلع أيام الدولة الإسلامية، ذلك أن العرب كانوا إذ ذاك هم حملة رسالة الدين الإسلامي، وقام على أكتافهم بناء الدولة، ثم إن العرب نظراً لتفرغهم للشؤون الحربية والفتوح الإسلامية تركوا للموالي الاشتغال في الحياة الاقتصادية، حتى صاروا القابضين على ناصية الصناعة والتجارة في شتى المدن»[2].

وقريب من هذا الكلام ما قاله الدكتور الريس إذ يقول:

«حقاً كان العرب ـ والمراد بهم الجند ـ متميزين عن الموالي في العطاء، وكانت لا تزال للعرب القيادة السياسية والاجتماعية، كما أن نزعات التفاخر

(١) تاريخ الرسل والملوك جـ٣ ص٦١٥.

(٢) الأمويون والبيزنطيون ص٢٩٩.

بالحسب والنسب كانت موجودة ليس بين العرب والموالي فحسب، ولكن بين العرب أنفسهم، قبائلهم وفصائلهم، ولكن هذه كلها كانت مظاهر التطور الطبيعي لمجتمع كان تكوينه أولاً من العرب، فمنهم تألف الجيش، وهم الذين حملوا الرسالة، وعلى أكتافهم قام بناء الدولة، فكان طبيعياً أن يسبقوا بالميزات، وقد سبقوا غيرهم في الزمن والعمل»[1].

هذا هو ما يمكن أن يقال عن موقف الأمويين من الموالي، وأخذ الجزية منهم بالإضافة إلى موضوع التسوية بينهم وبين غيرهم من العرب في العطاء.

أوضحت ذلك كله مبيناً وجهة نظر العديد من الكتاب والمؤرخين القدامى منهم والمحدثين عرباً وغير عرب، وأنه لم يحصل ما يوجب اتهام الأمويين باضطهادهم للموالي سواءً بالنسبة لموضوع أخذ الجزية أو موضوع التسوية في العطاء.

---

(١) الخراج والنظم المالية في الدولة الإسلامية ص٢٦٨.

الفصل الثالث

التعريب

أولاً : تعريب النقود

ثانياً : تعريب الدواوين

أولاً :

تعريب النقود

قبل الحديث عن إقدام الخليفة عبد الملك بن مروان على تعريب العملة وتوحيدها أود أن أشير إشارة عابرة إلى المحاولات السابقة لعهده من قبل بعض الخلفاء.

لقد ضرب الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه الدراهم في سنة ١٨هـ على شكل النقود الكسروية، وصورها بأعيانها، وزاد عليها عبارة «الحمد لله» وفي بعضها الآخر «محمد رسول الله»، وفي البعض الآخر: «لا إله إلا الله وحده»[١].

أما عثمان بن عفان رضي الله عنه فقد أصدر دراهم تحمل عبارة «الله أكبر»[٢].

كما أن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه قد سك عملة ظهر فيها شيء من التطوير الواضح، إذ أصدر دراهم ودنانير عليها صورة تمثال متقلداً سيفاً[٣].

وعندما استقل عبد الله بن الزبير بأمر الحجاز والعراق أصدر أمره إلى أخيه مصعب بن الزبير ـ الوالي على العراق آنذاك من قبل أخيه ـ بأن يسك دراهم جاءت وعليها كتابات عربية «محمد رسول الله» في وجه، وعلى الوجه الآخر «أمر الله بالوفاء والعدل»[٤].

---

(١) المقريزي/النقود القديمة الإسلامية ص ص٣١-٣٢.

(٢) المصدر نفسه/ ص٣٢.

(٣) المصدر نفسه/ ص٣٣.

(٤) البلاذري/فتوح البلدان ص٤٧٢، الأحكام السلطانية ص١٤٨.

على أن هذا الانطباع العام الذي نجده حيال تلك المحاولات إنما كانت تقليدية إلى حد ما، كما أن التأثيرات الفارسية والرومية تبدو واضحة فيها كل الوضوح.

أما النقود العربية الحقيقية فهي تلك التي أصدرها عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي، وهو وإن لم يعمد إلى نقلها إلى العربية دفعة واحدة إلا أن الفضل في ذلك يرجع إلى سياسته الحكيمة، وحكمته الرشيدة، في معالجة ذلك الأمر الخطير الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً باقتصاديات الدولة، فكيف تم لعبد الملك بن مروان ذلك؟ وما هي النتائج التي ترتبت على ذلك الإجراء الخطير؟

بعد أن تمكن عبد الملك من القضاء على منافسيه تقريباً، ولم شعث الدولة وجمعها تحت حكومة واحدة، كان عليه أن يتجه إلى ميدان آخر لا يقل أهمية وخطورة عن توحيد كيان الدولة، وتوفير الاستقلال السياسي لها، ألا وهو الإصلاح الاقتصادي والإداري، ولم يكن هذا الهدف ليخفى على عبد الملك، وبصيرته النافذة، إذ وضع نصب عينيه العمل على استقلال البلاد اقتصادياً إلى جانب الاستقلال السياسي لدولته.

والآن وبعد أن تحقق لعبد الملك ما أراد من الناحية السياسية، فقد عمل على استقلال الدولة اقتصادياً حيث أنها ترتبط بالنقدين الفارسي والبيزنطي، فحاول من جانبه تعريب العملة وتوحيدها حتى يتم له ذلك الاستقلال.

ولهذا فإن عبد الملك لم يعمد إلى إصلاح العملة دفعة واحدة، حتى لا تصاب العملة المتداولة باهتزاز خطير يفقدها قيمتها في الأسواق، ولهذا سار في هذا الطريق خطوة خطوة حتى تم له ما أراد.

لقد ضرب عبد الملك الدنانير الذهبية أولاً على شكل الدنانير البيزنطية التي كانت تضرب في الاسكندرية مع تعديل طفيف في بادىء الأمر، حيث حول شكل الصلبان وعصا المطرانية وجعلها عبارة عن كرات مستديرة محاطة بعبارات التوحيد.

أما الخطوة الثانية التي انتهجها عبد الملك فهي وضع صورة الخليفة بدلاً من صورة الإمبراطور وابنيه مع ترك بعض المؤثرات الرومية.

أما الخطوة الثالثة في سبيل استقلال النقود العربية الإسلامية فهي تخليص الدينار العربي من جميع الكتابات البيزنطية، حيث أصبحت الكتابة عربية على وجهي الدينار، ففي الوسط «لا إله إلا الله وحده لا شريك له» وفي الهامش «محمد رسول الله أرسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله» هذا بالنسبة لأحد وجهي الدينار، أما الوجه الآخر فقد كتب في الوسط «الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد» وفي الهامش سنة الضرب[1].

أما عن الأسباب التي أدت إلى انتهاج الخليفة عبد الملك ذلك الأسلوب، وهو تعريب العملة وتوحيدها فيحسن أن أورد ما قاله المؤرخون حيال ذلك:

«في سنة ٧٦هـ ضرب عبد الملك بن مروان الدنانير والدراهم، وهو أول من أحدث ضربها في الإسلام، فانتفع الناس بذلك، وكان سبب ضربها أنه كتب في صدور الكتب إلى الروم «قل هو الله أحد» وذكر النبي ﷺ مع التاريخ، فكتب إليه ملك الروم: «إنكم قد أحدثتم في قراطيسكم كتاباً نكرهه، فإن تركتموه وإلا أتاكم في دنانيرنا من ذكر نبيكم ما تكرهون»، فعظم ذلك عليه، وأحضر خالد بن يزيد بن معاوية فاستشاره في ذلك، فقال له: حرم دنانيرهم، واضرب للناس سكة فيها ذكر الله تعالى، فضرب الدنانير والدراهم»[2].

ويورد الدميري هذا الخبر على نمط آخر يختلف بعض الشيء إذ يقول:

«أمر عبد الملك أخاه عبد العزيز بإبطال الطراز، وأن يأمر صناع القراطيس بمصر أن يطرزوا بصورة التوحيد «شهد الله أنه لا إله إلا هو» وكتب إلى عمال الآفاق بإبطال ما في أعمالهم من القراطيس المطرزة بطرز الروم، ومعاقبة من

---

(١) فهمي: عبد الرحمن/النقود العربية ماضيها وحاضرها ص٤١.

(٢) تاريخ الرسل والملوك جـ٦ ص٢٥٦، الدينوري/الأخبار الطوال ص٣١٦، ابن عذاري/البيان المغرب جـ١ ص٣٤، كتاب النقود الإسلامية ص٣٤.

وجد عنده بعد هذا النهي شيء منها. وقد وصل خبر القراطيس إلى ملك الروم فأنكر ذلك، وكتب إلى عبد الملك بأن عمل القراطيس بمصر وسائر ما يطرز للروم لـم يزل كذلك إلى أن أبطلته، فإن كان من تقدمك من الخلفاء قد أصاب فقد أخطأت، وإن كنت قد أصبت فقد أخطأوا، فاختر من هاتين الحالتين أيهما شئت وأحببت، وبعث له بخطاب وهدية يطلب منه رد ذلك الطراز إلى ما كان عليه، فلمـا لم يجبه عبد الملك إلى شيء من ذلك ولم يقبل هديته، حلف بالمسيح لئن لم يرد الطراز على ما كان عليه أولاً ليأمرن بشتم النبي ﷺ على الدراهم والدنانير، فلما قرأ عبد الملك الكتاب صعب عليه ذلك، وجمع أهل الحل والعقد، فاستشارهم فأشار عليه البعض باستشارة محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وكان في المدينة، فاستقدمه الخليفة، وأخبره بما جرى، فقال له الباقر: لا يعظم هذا عليك، ولا بد من وجود الحيلة، فقال: وما هي؟ قال: تدعو في هذه الساعة بصناع فيضربون بين يديك سككاً للدراهم والدنانير، ويحتل النقش عليها صورة التوحيد، وذكر رسول الله ﷺ، أحدهما في وجه الدرهم والدينار، والآخر في الوجه الثاني، وتجعل في مدار الدرهم والـدينـار ذكر البلد الذي يضرب فيه، والسنة التي تضرب فيها تلك الدراهم والدنانير، وطلب الباقر من عبد الملك أن يتقدم إلى الناس في التعامل بها، وأن يتهدد بقتل من يتعامل بغير هذه السكة، وأن تبطل ويعاد سكها إلى العملة الإسلامية».

وبهـذا أبلغ عبـد الملك ملك الـروم بما أقدم عليـه من إبطال التعامل بالسكك والطرز الرومية[1].

ويقول الذهبي:

«في سنة ٧٥هـ ضربت الدنانير والدراهم باسم عبد الملك، وهي أول ما ضرب في الإسلام، وإنما كانت قبل ذلك رومية وكسروية»[2].

---

(١) الـدميري/حياة الحيوان الكبرى جـ١ ص ص٥٩-٦٠، الخربوطلي/الحضارة العربية الإسلامية ص٢١٨.

(٢) دول الإسلام جـ١ ص٥٥.

أما أثر ذلك الإصلاح على الجانبين العربي والبيزنطي(*) فسأتكلم عن كل واحد منهما على حدة.

ففيما يتعلق بالجانب العربي فلا شك بأنه كانت له آثار بعيدة المدى أبرزها أنه حفظ للدولة الإسلامية كيانها، ووفر لها استقلالها الاقتصادي، وألغى اعتمادها على الأجانب في مسألة حيوية هامة كالنقود، كما أنه من ناحية أخرى قد فوّت على الروم تحكمهم في قيم السلع العربية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتوافر العملة المتداولة في الأسواق.

ومن ناحية ثالثة فقد تطلب ذلك من الخليفة أن يأمر بسحب جميع العملات السابقة وإلغائها لتصهر وتسك من جديد على الطراز الحديث المعترف به من الدولة، ولهذا أصدر الخليفة أمره بأن لا تسك النقود بعد الآن إلا في دار الضرب الرسمية في كل من دمشق والفسطاط، وذلك حتى لا يتلاعب العمال والولاة في سك العملة، كما حذر الخليفة من غش النقود أو تزييفها، وهدد بأشد العقوبات لمن يقترف ذلك.

وأخيراً فلقد ترتب على توحيد العملة، وتعريبها واستقلالها استقرار اقتصادي ظهر أثره جلياً في حياة الخليفة عبد الملك، ونتج عن ذلك كله أن أصبح سعر الدينار يتقرر في دمشق عاصمة الخلافة الأموية، وليس في بيزنطة كما كان سابقاً.

أما بالنسبة للجانب البيزنطي فلقد أصاب هذا الإجراء نظام النقد البيزنطي إصابة مباشرة في وقت كان يبسط سيطرته على الإمبراطورية الرومانية وغيرها من البلاد المجاورة لها ومن بينها البلاد العربية الإسلامية، ويكفي أنه لم يعد النظام الوحيد المعترف به عالمياً، إذ أصبح الدينار العربي الإسلامي منافساً خطيراً للدينار البيزنطي.

(*) أقول بين الجانبين العربي والبيزنطي ذلك أن الامبراطورية الفارسية التي كانت تتعامل بالدراهم قد زالت على يد المسلمين، ولم يعد المسلمون يخشون بأسها كما كانت سابقاً على العكس من دولة الروم.

من هنا نعرف سر المعارضة الشديدة، والاحتجاجات الملحة من جانب الامبراطور البيزنطي جستنيان الثاني على إجراء عبد الملك، ولما لم تجد تلك المعارضة شيئاً أقدم جستنيان على إجراء مضاد هو: إلغاء الصلح الذي أبرم بين الطرفين والذي كان يدفع الخليفة عبد الملك بموجبه ضريبة نقدية للامبراطورية البيزنطية[1].

وكان لا بد من الحرب، إذ أعلن الإمبراطور الحرب على عبد الملك بعد أن رفض الإتاوة التي كانت تدفع بالنقد الإسلامي الجديد، ولم يكن في هذا خطر على الدولة الإسلامية بعد أن توحدت أرجاؤها، واستقرت أوضاعها.

وبالرغم من أن المؤرخين القدامى كالطبري وابن الأثير وغيرهما يجعلون من مسألة القراطيس سبباً مباشراً لموقف الروم من الخلافة الأموية، والذي ترتب عليه تهديد الروم للمسلمين بأن يكتبوا في دنانيرهم ما يكرهه المسلمون من سب النبي ﷺ، إلا أن هناك من أوضح بعض الأسباب التي دفعت بعبد الملك إلى أن يسك نقوداً عربية عوضاً عن البيزنطية إذ يقول:

«اتسعت الدولة الإسلامية وتطورت، وكثر فيها التعامل، وازداد نشاطها التجاري، وكانت دولة الفرس قد انتهت، وانقطعت العلاقات التجارية بين الدولة الإسلامية والروم أو قلّت، فأدى هذا إلى قلة كمية النقود المتداولة في الأسواق لانقطاع مصادرها، وظلت الحالة تزداد سوءاً حتى وصلت إلى درجة خطيرة، ناهيك بالغش والتزييف الذي دخل إلى تلك النقود.

لكل ذلك كان لا بد لدولة كالدولة الإسلامية من اتخاذ كافة الإجراءات لإصلاح هذا الوضع المالي الجامد، لكي تستكمل الدولة شخصيتها، ومقوماتها الاقتصادية، وتحقق استقلالها المالي، ثم جاء حادث القراطيس ليكون واحداً من الأسباب التي أدت إلى سوء العلاقات بين الطرفين، ومن ثم إعلان الحرب من جانب الروم ضد الدولة الأموية»[1].

(١) فهمي/موسوعة النقود العربية وعلم النميات/فجر السكة العربية ص٤٣.

(١) الريس/عبد الملك بن مروان والدولة الأموية. ص ص٢٠١-٢٢١.

كما أشار إلى الموضوع مؤرخ آخر إذ يقول:

«قرر عبد الملك بن مروان سك عملة عربية إسلامية بدلاً من العملة الأجنبية، وبنى داراً لضرب النقود في دمشق، وأمر بسحب العملة المستعملة في جميع أنحاء الدولة الإسلامية، وضرب بدلاً منها نقوداً جديدة مصنوعة من الذهب والفضة نقشت عليها بعض الآيات القرآنية، وكان العرب إلى ذلك الوقت يتعاملون بالدنانير البيزنطية والدراهم الفارسية، فلما رأى الروم أن الأموال التي تؤدى إليهم قد كتبت عليها بعض الآيات القرآنية اعتبروا ذلك إهانة لهم لعدول العرب عن عملتهم من جهة، وكتابة عبارات إسلامية على العملة التي يؤديها العرب من جهة ثانية، مما أدى إلى وقوع الحرب بين العرب والروم»[1].

ويقول ثالث:

«ويظهر فضل عبد الملك بن مروان في ضربه نقوداً إسلامية، لأن هذا أول علامة من علامات استقلال الدولة المالي، وما كان يصح لمثل الدولة الأموية، مع اتساع سلطانها، أن تبقى عالة على الروم والفرس في الدينار والدرهم»[2].

ولم يكن الفرس يقلون بحال من الأحوال في نظرتهم للعرب عن الروم عندما عرب العرب عملتهم في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، بل أكثر من هذا نرى بأنِ الدرهم الفارسي وسائر مشتقاته قد تم إلغاؤه عندما دخلت بلاد فارس بكاملها في حوزة الإسلام، وقضي على امبراطوريتها، وأصبحت جزءاً من الدولة الإسلامية، ولهذا ثارت ثائرة الفرس، واعتبروا أن هذا العمل يشكل في حد ذاته قضاءً مبرماً على آخر رمز لامبراطوريتهم المنهارة.

أما الآن فيحسن أن أتطرق إلى مرفق هام آخر لا يقل عن تعريب العملة وتوحيدها من حيث الأهمية، والذي أولاه الخليفة عبد الملك بن مروان جل اهتمامه، بل وشغل فكره ردحاً من الزمن، ولم يغمض له جفن حتى تمكن من تحقيقه، ذلك هو: تعريبه للدواوين، فإلى ما تم حول هذا الموضوع.

(١) حسن ابراهيم وأخوه/النظم الإسلامية ص ص١٧٥-١٧٦.

(٢) الخضري/محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية: الدولة الأموية ص٢٢١.

ثانياً:

تعريب الدواوين(*)

الواقع أن سياسة الخليفة عبد الملك بن مروان كانت تهدف إلى أن تسود اللغة العربية جميع أجهزة الدولة، كما أنه كان حريصاً كل الحرص على أن يبلغ جهاز دولته الإداري أقصى درجات الكفاءة والدقة والنظام، وذلك تحت إشرافه الشخصي، ومتابعته له متابعة مستمرة، وقد رأى استحالة ذلك ما دام أن القائمين على أهم دواوين الدولة هم من الغرباء، كما أن لغاتهم هي المستعملة رسمياً بتلك الدواوين، حيث كان الديوان في العراق وفارس بالفارسية، وفي الشام بالرومية، وفي مصر بالقبطية واليونانية، ولهذا قرر عبد الملك تعريب تلك الدواوين، وأصبحت منذ ذلك الوقت عربية، وأصبحت اللغة العربية تتمتع بالسيادة المطلقة في كل مرافق الدولة الأموية.

وعلى الرغم من أن هذه الحركة الكبرى التي قام بها عبد الملك وهي تعريب الدواوين، تحمل حدثاً خطيراً في تاريخ الدولة الإسلامية، كما أنها علامة مميزة لعهد الخليفة عبد الملك بن مروان - بالرغم من ذلك كله - فإن البعض من المؤرخين القدامى ممن تطرقوا إلى هذا الموضوع قد أوردوا الحادثة

(*) الديوان: يعني السجل أو الدفتر في اللغة الفارسية، ثم أطلق مجازاً على المكان الذي تحفظ فيه السجلات أو الدفاتر، قال عنه الماوردي: والديوان موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال، ومن يقوم بها من الجيوش والعمال، وأول من وضع الديوان في الإسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه. «الأحكام السلطانية ص١٩٩».

على نمط آخر محاولين إيجاد أسباب ومبررات لعملية التعريب، إذ يقول الماوردي:

«كان ديوان الشام بالرومية، وكان سبب نقله ما حكاه المدائني أن بعض كتّاب الروم في ديوانه أراد ماءً لدواته فبال فيها بدلاً من الماء، فأدبه الخليفة عبد الملك وأمر سليمان بن سعد أن ينقل الديوان إلى العربية.

أما ديوان الفارسية بالعراق، فكان سبب نقله إلى العربية أن كاتب الحجاج بن يوسف المسمى «زادان فروخ» كان معه صالح بن عبد الرحمن يكتب بين يديه بالعربية والفارسية، فلما قتل زادان فروخ أيام ثورة ابن الأشعث استخلف الحجاج صالحاً مكانه، فأمره أن ينقله، فأجابه إلى ذلك»[1].

أما الجهشياري فيوضح هذه الصورة بشكل أكثر إذ يقول:

«لما قُلِّد الحجاج العراق كان يكتب له صالح بن عبد الرحمن، ويكنى: أبا الوليد، وكان يتقلد ديوان الفارسية إذ ذاك زادان فروخ، فخلفه عليه صالح بن عبد الرحمن، فخف على قلب الحجاج وخص به، فقال لزادان فروخ: إني قد خففت على قلب الحجاج، ولست آمن أن أزيلك عن محلك لتقديمه إياي، وأنت رئيسي، فقال زادان فروخ: لا تفعل، فإنه أحوج إلي مني إليه، قال: فكيف ذلك؟ قال: لا يجد من يكفيه الحساب، فقال صالح: إني لو شئت حولته بالعربية، قال: فحول منه سطراً، فحول منه شيئاً كثيراً، فقال زادان لأصحابه: التمسوا مكسباً غير هذا، وأمر الحجاج صالحاً بنقل الدواوين إلى العربية سنة ٧٨هـ.

هذا في العراق، أما في الشام فقد كان يتقلد ديوان الشام بالرومية لعبد الملك بن مروان ولمن تقدمه «سرجون بن منصور النصراني» فأمره عبد الملك يوماً بشيء، فتثاقل عنه وتوانى فيه، فعاد لطلبه وحثه فيه، فرأى منه تفريطاً

---

(١) الأحكام السلطانية ص ص٢٠٢-٢٠٣.

وتقصيراً، فقال عبد الملك لأبي ثابت سليمان بن سعد الخشني ، وكان يتقلد له ديوان الرسائل: أما ترى دلال سرجون علينا؟ وأحسبه قد رأى أن ضرورتنا إليه وإلى صناعته؟ أفما عندك حيلة؟ قال: لو شئت لحولت الحساب إلى العربية، قال: فافعل، فحوله، ورد إليه عبد الملك جميع دواوين الشام»[1].

ويبدو لي أن هذه التبريرات التي أبداها هؤلاء المؤرخون القدامى لا تعطينا جواباً شافياً لمثل ذلك العمل العظيم الذي أقدم عليه الخليفة عبد الملك، وإنما المنطقي - إضافة إلى ما ذكره هؤلاء - هو أن الخليفة كان مصمماً على الاستقلال التام بالدولة، وتعريب جميع مرافقها، هذا إلى جانب اتساع خبرة العرب، واكتمال استعداداتهم، وتعاظم كفاءتهم.

هذا هو الذي يمكن أن يكون سبباً كافياً ومنطقياً في هذا الصدد.

يقول البعض عن هذا الموضوع: وكان لتعريب الدواوين أثر مزدوج من الناحيتين السياسية والأدبية، فقد أصبحت لغة الدواوين هي اللغة العربية مما ساعد على تقلص نفوذ أهل الذمة والمسلمين من غير العرب.

أما من الناحية الأدبية فقد أصبحت اللغة العربية لغة التدوين، ونقل إليها كثير من الاصطلاحات الفارسية والرومية، وبدأت تظهر طبقة الكتاب منذ ذلك الوقت[2].

واتباعاً لنفس السياسة التي سارت عليها الدولة حينما عربت العملة تحقيقاً لشخصيتها واستقلالها عن النفوذ الأجنبي، فإنها جرت على نفس الخطة، فقررت تحويل دواوين المالية إلى العربية، إذ به يمكن ضبط أعمال تلك الدواوين، والإشراف عليها بدقة، وكان هذا الإجراء جزءاً من خطة الإصلاح

---

(١) الوزراء والكتاب ص ص٣٨، ٤٠، الرفاعي/الإسلام في حضارته ونظمه الإدارية والسياسية والأدبية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والفنية ص١٣٧.

(٢) حسن/حسن ابراهيم وأخوه: النظم الإسلامية، ص١٧٤.

المالي الذي كانت الدولة بحاجة شديدة إليه إذ ذاك[٢].

لقد كان هذا التعريب نتيجة سياسة مرسومة، إذ كانت حسابات الدولة في يد صغار الموظفين الذين زوروا وتلاعبوا فيها كثيراً، كما أن العرب قد وصلوا إلى مرحلة كبيرة من الحضارة تجعلهم في غنى عن الموظفين من غير المسلمين ممن لا يحسنون العربية، وممن لم تكن مقاصدهم حسنة تجاه المسلمين، أو من لا يريدون أن تحول الدواوين إلى العربية، لكي تبقى على ما هي عليه، وتبقى الحاجة ماسة إليهم، هذا هو ما أرادوه للدولة الأموية بجميع مرافقها.

وقد أدى تعريب الدواوين إلى منع تلاعب الموظفين الفرس بالحسابات، ووضع سجلات عديدة باللغة العربية بدلاً من السجلات الفارسية القديمة التي يرجع عهدها إلى عهد الأكاسرة، ونفس الشيء بالنسبة للسجلات المستعملة في الشام ومصر من رومية وقبطية ويونانية.

ويحسن أن أورد ما قاله بندلي جوزي حيال موقف الموالي من الدولة الأموية في عهد عبد الملك بن مروان إذ يقول:

«وينبغي الإشارة إلى ما أدخله عبد الملك بن مروان من الإصلاح على إدارة البلاد بعد أن جمع شملها، ووحد كلمتها، لمسح الأراضي مسحاً جديداً، وتسجيلها في سجلات جديدة بلغة الدولة، وضبطها ضبطاً محكماً لا يستطيع معه أصحاب الأراضي التلاعب بمقدار الأراضي ونوعها، أو بمقدار الخراج، أو العشر المطلوب عنها، كما كان الحال قبل هذا الإصلاح يوم كانت الأراضي مسجلة بسجلات قديمة يرتقي عهدها إلى أيام الرومانيين أو بني ساسان، وبلغات لا يفهمها أصحاب السلطة الجديدة.

أضف إلى هذا الإصلاح إدخال اللغة العربية في الدواوين، والمكاتبات الرسمية بدل اللغات اليونانية والقبطية والفارسية التي كانت لا تزال مستعملة في سوريا ومصر وبلاد العجم، ثم تعيين موظفين من أبناء العرب أو من الذين كانوا

(١) الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ص٢١١.

يحسنون اللغة العربية، إلى غير ذلك من التغييرات المهمة التي حاول عبد الملك بن مروان أن يربط بها البلاد رباطاً معنوياً بعد أن جمع أطرافها بالسيف وحسن السياسة.

كل ذلك كان ضرورياً لحياة الدولة المترامية الأطراف، وكان لا بد منه في خلافة عبد الملك بن مروان أعظم خلفاء بني أمية، وأبعدهم وأحدّهم نظراً بعد الذي رآه بعينه من الخلل في البلاد، وما آلت إليه الخلافة العربية بعد وفاة والده مروان بن الحكم من التفكك الذي كاد يقضي عليها لو لم يبعث الله لها خليفة مثل عبد الملك.

إلا أنه كان لهذه الإصلاحات كما لكل إصلاح مهم تقوم به إحدى الدول مساس بَيِّن بمصالح بعض الأمم، أو بعض الطبقات المادية وعواطفها القومية، فلم تحبذ هذا الإصلاح لأنها ظنته موجهاً إلى مصالحها الخاصة، وتقاليدها القديمة، فكان هذا من جملة الأسباب التي جعلتها تنقم على الدولة المصلحة، وتعمل في السر والجهر على الإيقاع بها وتتمنى سقوطها»[1].

والمتتبع لتلك العبارات التي قال بها بندلي جوزي يرى أن ماأقدم عليه عبد الملك بن مروان إنما كان حقاً مفروضاً يجب على عبد الملك القيام به، نتيجة لمواقف هؤلاء من الدولة العربية الإسلامية (الدولة الأموية) وتلاعبهم بمقدراتها ـ حسب رأي ذلك المؤرخ ـ ويكفي ما أشار إليه كدليل مادي على دحض الافتراءات التي تدعي بأن عبد الملك ومن أتى بعده قد عينوا في هذه الدواوين العرب ومن يحسنون العربية من غير العرب، وأن ما أقدم عليه إنما كان ضرورة ملحة لحياة دولته المترامية الأطراف، كما أن هذا المؤرخ يلتمس العذر لعبد الملك في إجرائه هذا، وأن هذا الإصلاح الخاص بدولته لا بد أن يقابل بالرفض من قبل الأفراد والدول التي ترى أن في هذا مساساً بمصالحها، لأنها ظنت ذلك موجهاً لمصالحها الخاصة بالذات، دون نظر إلى الأسباب القريبة والبعيدة التي دفعت بعبد الملك إلى أن يسلك هذا المسلك، وهذا هو الذي دفع بتلك الدول

(١) من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام ص٦٧ـ٦٨.

أو الجماعات إلى أن تعمل في السر والعلن على الإيقاع بالدولة الأموية، بل وتتمنى سقوطها مهما كلفها ذلك من تضحيات في سبيل زوال الدولة الأموية.

هذا هو ما قاله بندلي جوزي عن عبد الملك مؤيداً ما أقدم عليه من ضرورة تعريب الدواوين. وعلى النقيض من ذلك تماماً نرى بأن البعض من المؤرخين المحدثين قد جعل من تعريب عبد الملك للدواوين محاولة لإقصاء الموالي عن العمل في الدواوين[1]، فهل حدث هذا؟

ومع احترامي لرأي الأستاذ الفاضل إلا أنني أختلف معه بعض الشيء حول هذا الموضوع، وأرى أن ذلك الإجراء الذي لجأ إليه عبد الملك لم يكن محاولة منه لإقصاء الموالي عن العمل في هذه المرافق الحيوية، ولكنها الضرورة التي دفعت بعبد الملك إلى تعريب الدواوين، وتعريب العملة حفاظاً على استمرار الدولة الإسلامية في جميع مرافقها، ومن بينها تعريب الدواوين، وتعريب النقود.

ولو رجعنا إلى الأسباب الرئيسية التي اضطرت عبد الملك أن يعرب تلك الدواوين لالتمسنا له العذر في هذا العمل، بل يجب علينا أن نكبر في هذا الرجل شجاعته وإقدامه وإصراره وتصميمه على عملية التعريب، بالرغم من خطورتها، لأن الدولة الإسلامية يجب أن تتولى أمورها بنفسها لا أن تعتمد على الفرس والروم والقبط واليونان من غير المسلمين في أهم مرافق الدولة، وبغير هذا التصرف من جانب عبد الملك لن تكون للإسلام دولة مستقلة في كل شؤونها ومرافقها، كما أن اللغة العربية هي أولاً وقبل كل شيء هي لغة القرآن الكريم، ولغة العرب أجمع، بل وهي اللغة الرسمية للدولة الأموية. فهل يمكن بعد هذا أن نعتبر ما قام به الخليفة عبد الملك من تعريب الدواوين هو في حد ذاته محاولة منه لإقصاء غير العرب عن هذه المرافق؟ في اعتقادي، لا، ولا يمكن التسليم بهذا.

---

(١) الدولة الأموية في الشرق ص١١٣.

ويشير البعض إلى أن حركة التعريب كانت مظهراً من مظاهر وجود الدولة وسيادتها، كما أن تولي أشخاص غير عرب زمام الإدارة في الدولة العربية يعتبر مخالفاً لأسس وكيان الدولة القومي، كما أن كتابة الدواوين بغير العربية يعتبر حائلاً دون مراقبة السجلات، بالإضافة إلى أن عبد الملك قرر أن لا تستعمل أية لغة غير عربية في دولته المترامية الأطراف[1].

كما أن هناك من أشار إلى أن التغيير الذي طرأ على الدولة الأموية وهو تعريب الدواوين لم يبعد الفرس والروم وغيرهم من الإدارة، إذ يقول:

«وهكذا نقلت كل سجلات الحكومة إلى العربية، وصارت لغة بلاد العرب أداة الإدارة في الامبراطورية الإسلامية، وعلى الرغم من هذا التغيير لم يُقْصَ الفرس والإغريق والقبط تماماً من الإدارة إذ تعلموا العربية وظلوا في خدمة الحكومة في أعداد كبيرة»[2].

ويعترف فلهاوزن بأن عبد الملك عندما عرب الدواوين احتفظ بالكتاب من الروم والفرس إذ يقول: «ولا ريب بأن عبد الملك قد احتفظ بالكتاب الروم والفرس الذين يعرفون العربية، فصالح بن عبد الرحمن الذي تولى النقل كان إيرانياً من سجستان، بل كان من الضروري معرفة اليونانية والفارسية ليمكن النقل منها إلى العربية.

وهذا سرجون الرومي يحتفظ بمكانته في عهد عبد الملك التي كان عليها في عهد كل من معاوية ويزيد ابنه»[3].

وفي رأيي أن ما أشار إليه هذا المؤرخ ينقض آراء من قالوا بأن الهدف من تعريب عبد الملك للدواوين هو إبعاد الموالي عن العمل فيها، ونفس الرأي

---

(١) حلاق/تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي، ص١٢٣، فروخ/عمر: تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية ص٢١٥.

(٢) حسيني: مولوي/الإدارة العربية ص١٨٤، عاقل: نبيه/تاريخ خلافة بني أمية ص١٩١.

(٣) الدولة العربية وسقوطها ص١٧٩.

الذي أدلى به بندلي جوزي عندما أكد على أن تعيين الموظفين قد شمل العرب وغيرهم ممن يحسنون العربية ويؤكد هذا القول مؤرخ معاصر إذ يقول:

«لقد استعربت الدواوين، ودخلها من الموظفين من كان يحسن العربية، كما أبقي فيها من موظفيها القدماء الفرس والروم والأقباط من كان منهم يتقن العربية.

وبهذا نستطيع القول أن الإدارة في عهد عبد الملك بن مروان قد دخلت في دور جديد نظمت فيه أمور الدولة وسجلاتها، وأصبحت خاضعة لمراقبة المسؤولين العرب مباشرة دونما حاجة إلى وسيط أجنبي قد لا يحسن الأمانة، وقد يسيء التصرف»[1].

ويقول مؤرخ آخر موضحاً موقف الفرس من التعريب:

«ولقد كان لهذا التعريب أسوأ الأثر في نفوس الموالي، فقضى الحجاج بن يوسف به على آخر مظهر من مظاهر الأعاجم»[3].

والحقيقة التي لا مراء فيها أنه كان من المفروض أن تعرب بقية الدواوين قبل عهد عبد الملك، ومن يدري؟ فلربما لو عاش الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فترة أطول لعرب تلك الدواوين!

أما عبد الملك فإنه صمم بالفعل على ذلك خاصة بعد أن استتب الأمن والاستقرار في ربوع دولته، وتم له ما أراد.

والآن وبعد أن أتيت على طرف من مسألة توحيد العملة وتعريبها، وتعريب الدواوين على يد عبد الملك بن مروان، ألا يمكن بعد هذا كله أن يعتبر ما قام به هذا الخليفة من عملية التعريب، وقضائه على نفوذ كل من الفرس والروم في المجالين الاقتصادي والإداري إنما كان ذلك كله دافعاً لهؤلاء الشعوبيين ومن

---

(١) عاقل: نبيه/تاريخ خلافة بني أمية ص ص١٩١-١٩٢.

(٢) الخربوطلي/العراق في ظل الحكم الأموي ص١٧٢.

سار على نهجهم أن يكتبوا عن الدولة الأموية، ذاكرين اضطهادها للموالي، وتقديم العرب عليهم في كل شيء، وسلبها منهم السلطات والصلاحيات التي كانوا يتمتعون بها قبل الدولة الأموية، وتفضيل العرب على غيرهم، واختصاصهم في المناصب القيادية والإدارية، وأخيراً الاقتصادية.

كل هذا ولا شك دفع بهؤلاء إلى الإساءة إلى خلفاء الدولة الأموية عن طريق كتاباتهم المسعورة ضد هذه الدولة العربية المسلمة.

بعد كل هذا ألا يتوقع من هؤلاء الموتورين والحاقدين أن يكتبوا ما يحلو لهم من قدح في الدولة الأموية، بعد أن قضى عبد الملك بن مروان على نفوذ البعض منهم، وحد من سلطاتهم، وضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه التلاعب بمقدرات الدولة، التي كان من بينها التلاعب بالخراج من قبل الكتاب من الموالي فرساً وغيرهم؟ كما قضى في نفس الوقت على آخر أمل للبعض الآخر بل آخر رباط يربطهم بأمجادهم عندما عرب تلك الدواوين؟.

فالواقع يؤكد ذلك، ولا نستغرب بعد هذا أن يكال للدولة الأموية الكثير والكثير من الاتهامات التي وجهت إليهم حيال اضطهادهم المزعوم للموالي.

ولو نظرنا إلى الوقت الحاضر لوجدنا أن كل دولة من الدول ذات الاستقلال التام لا بد من أن تكون لها شخصيتها، ولغتها الرسمية، وعملتها، واستقلالها في جميع مناحي الحياة لديها، وتعاملها مع الآخرين في جميع المرافق، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تتعامل مع غيرها بغير هذه الأمور، وبالمقابل كان لا بد لمن يريد العمل أو الدراسة في أي جهة كانت من أية دولة أن يكون ملماً إلماماً تاماً بلغة هذه الدولة تمهيداً للدراسة فيها أو للعمل بأي قطاع فيها أيضاً، لأن الإلمام باللغة يعتبر شرطاً لمن يريد العمل أو التحصيل، وبغير ذلك لن يكون له أي مجال في العمل في تلك الدولة أو الالتحاق بجامعاتها ومؤسساتها العلمية المتعددة.

ولهذا فإنني أرى أن عبد الملك ليس أمامه من خيار غير ذلك الإجراء، وكان عمله سليماً، وجاء تصرفه في حينه، ما دام أنه يريد لدولته الاستقلال في كل شؤونها، ولعل تعريب الدواوين والعملة كانا أبرز تلك الأعمال التي أقدم عليها عبد الملك خاصة حينما استقرت الأوضاع، وهدأت الأمور، وقضي على المنافسين للدولة الأموية.

إذاً فما هو الخطأ الذي ارتكبه الخليفة عبد الملك في نظر أعداء الإسلام؟

هل لأنه أراد لدولته العربية الإسلامية أن تستقل بكل شؤونها خاصة الدواوين، واستخدام اللغة العربية فيها، وهي لغة القرآن الكريم، وهي في نفس الوقت لغة العرب، بل ولغة الدولة الحاكمة

هل يراد من عبد الملك أن يبقي تلك الدواوين تدار بأيد غير عربية، بل وتبقى هذه الدواوين غير عربية؟ وبهذا لا يستطيع المسؤولون في الدولة الأموية مراجعتهم أو مراقبتهم أو محاسبتهم في شيء من هذا؟

وبمعنى آخر هو أن تبقى الدولة الأموية وهي الدولة العربية الإسلامية في ذلك الوقت عالة على غيرها في كل شيء بل في أخطر أجهزة الدولة وهي الدواوين، علماً بأن عبد الملك عندما عرب الدواوين لم يسرح ولم يستغن عن الموظفين الذين كانوا يعملون في هذه الدواوين بعد تعريبها (وقد أشرت إلى ذلك آنفاً).

إن عبد الملك بن مروان قد ركز جل اهتمامه على أن تكون تلك الدواوين عربية خالصة بكل ما تحمل هذه العبارة من معنى، بدلاً من بقاء الدواوين بلغات أجنبية في جميع المؤسسات الرسمية في الدولة الأموية.

الواقع أن عبد الملك قد تصرف تصرفاً منطقياً وعملياً حيال ذلك الإجراء الخطير، ومن حقه أن يتصرف في دولة هو رئيسها والمسؤول عما يجري فيها،

خاصة إذا كان يعمل لمصلحتها، وهذا هو ما عرف عن عبد الملك خلال فترة حكمه.

أما أن تضار دولة الإسلام لحساب الفرس أو البيزنطيين أو الأقباط ومن إليهم من الأمم الأخرى، فهذا ما لا يقبله المنطق والواقع، ويتعارض مع شرعية الدولة المستقلة.

ربما يكون لهذا الإجراء الذي انتهجه الخليفة عبد الملك بعض الأضرار بالنسبة لدولة الروم مثلاً التي مرت عليها سنين طويلة، وهي الدولة، بل الامبراطورية التي كانت تتحكم في أهم مرفق حيوي، وهو الاقتصاد بحكم شيوع وذيوع عملتها في الدولة نفسها بل وفي الدول المجاورة لها، وبالطبع من بينها الدولة الأموية (الدولة العربية الإسلامية).

ولكن هذا الإجراء الخطير والسريع كان يتطلبه الموقف منذ قيام الدولة الإسلامية، ولكن لظروف متعددة لم يقيض لدولة الإسلام من يقوم من أبنائها بعمل جليل كهذا - بالرغم من جهود خليفة المسلمين عمر - بن الخطاب رضي الله عنه الكثيرة والمشكورة في عملية التعريب لبعض المرافق الهامة في الدولة، وكذلك جهود كل من عثمان بن عفان رضي الله عنه ومن بعده معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه - حتى جاء عبد الملك بن مروان الذي حقق لأمته ودولته الاستقلال التام في جميع شؤون هذه الدولة ومن بينها تعريب الدواوين.

ولهذا فإن ما قام به عبد الملك بن مروان - في نظري - من إصلاح وهو: تعريب العملة والدواوين إنما كان عملاً جليلاً يثاب عليه عند الله أولاً ثم عند كل مسلم، بل ويسجل له بكل فخر واعتزاز.

الفصل الرّابع

مقارنة بين عصرين

أولاً : الأمويون والموالي

ثانياً : العباسيون والموالي

أولاً :

«الأمويون والموالي»

لقد تحامل العديد من المؤرخين على الأمويين، واتهموهم باضطهاد الموالي، وأنه كان من بين الأسباب المباشرة لخروج الموالي على الدولة الأموية وانضمامهم إلى العديد من الحركات والثورات التي قامت ضد الدولة الأموية، والتي كان آخرها الدعوة للرضا من آل البيت، هو ما يتعرضون له من احتقار وازدراء على يد الأمويين ـ بزعمهم ـ ولهذا مالوا إلى تأييد هذه الحركات التي رفعت علم الثورة ضد الأمويين، سواءً تلك الثورات التي قامت قبل قيام الدعوة للرضا من آل محمد، أم أثناءها، فهل تحقق لهؤلاء ما أرادوا؟

ولمناقشة هذا الموضوع يحسن أن أعقد مقارنة بين وضع الموالي في عهد الأمويين، وبين وضعهم في عهد العباسيين، الذين أطاحوا بالدولة الأموية، والتي كان للموالي دور بارز في إسقاطها، وإحلال الدولة العباسية محلها، ولنتعرف عن كثب من خلال معالجة هذا الموضوع على المكاسب التي حققها الموالي من جراء مساعدتهم لتلك الثورات التي خرجت على الدولة الأموية، وفي أي العهدين ـ الأموي والعباسي ـ تمكن هؤلاء من تحقيق مآربهم وأهدافهم. لا شك بأن هناك الكثير من الأقلام التي تناولت موضوع اضطهاد الموالي على يد الأمويين، وكانت غالبيتها شبه مجمعة على ذلك دون دراسة للأسباب والعوامل، سواءً المباشرة منها أم غير المباشرة، التي دفعت بالأمويين إلى اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية لمثل ذلك، فمثلاً هل يريد الناس من الأمويين أن يولوا الموالي المناصب القيادية في الدولة من ولاية وإمارة وقيادة وقضاء وغير ذلك؟ وهم ـ أي الموالي ـ بل أكثرهم لا يفهمون الإسلام على

حقيقته كما فهمه من عاصر الإسلام وناصره من صحابة رسول الله ﷺ والتابعين؟ إذ لا يمكن بحال من الأحوال إسناد هذه المناصب القيادية إلا لمن أثبت جدارة وفهماً للنهج الإسلامي الصحيح.

وكان على الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع أن يتقصوا الحقائق، ويبحثوا عن الأسباب والدوافع والمبررات التي حدت بالأمويين إلى انتهاج ذلك الأسلوب، وهو الإقلال من الاعتماد على الموالي في المراكز الحساسة والخطيرة ـ خاصة في بداية قيام الدولة الأموية ـ لأننا نشاهد فرقاً واضحاً بالنسبة للاعتماد على الموالي من قبل الأمويين في بداية الدولة عنه في آخرها.

ففي آخر العهد الأموي نرى اعتماد الدولة واستعانتها بالكثير من الموالي سواء في الكتابة أو القيادة أو القضاء أو غير ذلك، لا لشيء إلا لأن الموالي قد تأقلموا في الجو الإسلامي، وفهموا روح الإسلام على حقيقته، وتعربوا وحسن إسلامهم، وكسبوا ثقة الدولة الحاكمة نتيجة لإخلاصهم لهم.

يقول البعض في هذا: إن موقف الإسلام أو العرب بالنسبة للموالي ـ السكان الأصليين ـ بولغ فيه كثيراً، ولم يعر كتاب التاريخ من القدماء، ولا الجدد أهمية تذكر للتغيرات التي حصلت تدريجياً في البنية الجديدة للمجتمع الإسلامي بصورة عامة، وللمجتمع في خراسان بصورة خاصة، ولم يلتفتوا إلى أهمية تغيير العلاقات الاجتماعية بين العرب أنفسهم، أو بين العرب والسكان الأصليين إلا فيما ندر، وربط ذلك في سير التاريخ العربي العام[1].

كما يشير البعض الآخر إلى أنه من غير الإنصاف الحكم على الأمويين بالتعصب للعروبة إذ يقول:

لم يكن اعتماد الأمويين على العنصر العربي في مستهل عهدهم إلاَّ فهماً صحيحاً لطبيعة الأمور، إذ لم يكن الإسلام قد انتشر عندئذ على نطاق واسع بين غير العرب.

(١) الحكم الأموي في خراسان ص٧٧.

أما بعد ذلك فمن المجافاة للعدالة أن نصرف النظر عن التعاون الواضح بين العرب والبربر في الميدان الغربي، ونركز التفكير في القسم الشرقي بمشكلاته المعقدة لنحكم في ضوء هذه المشكلات على الأمويين بالتعصب للعروبة، وقد تبين أن في إطلاق هذا الحكم مجافاة للواقع التاريخي في الشرق والغرب على السواء[1].

ويقول آخر: دأب الخلفاء الأمويون ومن قبلهم الراشدون على تقريب الموالي إليهم وإتاحة كل الفرص أمامهم للوصول إلى أرقى المناصب في الدولة، فاستخدم معاوية الموالي في الشؤون المالية والإدارية، إذ كان يتولى رئاسة الشؤون المالية في العراق على عهد زياد بن أبيه «زادان فروخ» وهي وظيفة تعتبر من أولى مناصب الدولة وأخطرها. أما عبيد الله بن زياد فقد استخدم الدهاقين، وهم كبار ملاك الأراضي المحليين في جباية الخراج، وذلك ليشعر الموالي بنوع من الإدارة الذاتية، وأنهم موضع ثقة الدولة وتقديرها.

ولم يشذ أحد من الحكام العرب طوال العصر الأموي عن سياسة الاعتماد على الموالي في الإدارة، وتقديم الأمثلة التي تبين تقدير العرب لهم.

فهذا الحجاج بن يوسف نراه يولي سعيد بن جبير(*) عطاء الجند، أي أنه الأمين على توزيع رواتب الجند ومخصصاتهم، وهي وظيفة كبرى، ولا سيما بالنسبة لتنظيم الجيش، وضمان الاستقرار بين أفراده.

كما تمتع الموالي بمركز رفيع في الشؤون السياسية، وكانت لهم الحرية المطلقة للتعبير عن آرائهم، ومن أولئك الموالي «رجاء بن حيوة» و«الحسن البصري». كما بلغ من ثقة الأمويين بالموالي أن قتيبة بن مسلم قد اتخذ هيئة استشارية من الموالي كان من بينها: الفضل بن بسام، والبختري بن مجاهد،

---

(١) أحمد: محمد حلمي/ الخلافة والدولة في العصر الأموي ص٢٤٠.

(*) قتل سعيد بن جبير على يد الحجاج بن يوسف، ويعود السبب الرئيسي في هذا إلى انضمام سعيد إلى ثورة عبد الرحمن بن الأشعث ضد الأمويين.

كما أن نصر بن سيار هو الآخر قد جعل من البختري بن مجاهد مستشاراً له، وصاحب أمره.

غير أن الموالي قد قابلوا هذه المعاملة الحسنة من جانب الأمويين بحقد لا مبرر له، إلا كراهية الفرس للسيادة العربية في الدولة الإسلامية، وصاروا يتلمسون الثغرات الواهية للتنفيس عن طريقها عن سخطهم، وما امتلأت به جوانحهم من بغضاء[1].

نعم لقد كتب الكثيرون في اتهام الأمويين بالتعصب للعرب ضد الموالي، حتى لقد خلقوا من العنصر العربي طبقة تعتبر قمة الطبقات التي يتكون منها المجتمع الإسلامي آنذاك، مما نجم عنه إهدار الحقوق الأساسية التي كفلها الإسلام لجميع المسلمين من كل جنس ولون، وكان هذا ـ كما يقول هؤلاء ـ من أسباب تذمر الموالي وتهافتهم على الدولة العباسية، واستماتتهم في سبيل القضاء على الحكم الأموي.

كما يشير إلى أن أهمية الموالي قد ظهرت قوية بتكاثر عددهم وبتركيز مبادىء الإسلام في نفوسهم منذ العصر الأموي، حتى لنجد من بينهم القادة والفقهاء والكتاب، كما نجد المقربين عند الخلفاء الأمويين من أمثال: سالم مولى هشام بن عبد الملك وكاتبه، وعبد الحميد بن يحيى الكاتب، مولى مروان بن محمد وكاتبه ووزيره، بل ونجد الأئمة المرموقين كأبي حنيفة النعمان[2].

ونفس الشيء بالنسبة للولاة والقادة من أمثال: أبي المهاجر دينار، مولى مسلمة بن مخلد الأنصاري الذي أصبح في يوم من الأيام رئيساً على عقبة بن نافع الفهري مؤسس القيروان.

---

(١) الأمويون والبيزنطيون ص ص٢٩٨-٢٩٩.

(٢) الدوري/مقدمة في تاريخ صدر الإسلام ص٢٠.

وتليد: مولى عبد العزيز بن مروان، وطارق بن زياد، مولى موسى بن نصير، وفاتح الأندلس، وعبيد الله بن الحَبْحَاب مولى بني سلول، والي خراج مصر، والوالي على إفريقية.

كل هؤلاء وأمثالهم أسهموا مساهمة فعالة في بناء الدولة الإسلامية سياسياً وعسكرياً ودينياً وفكرياً، إذ لم ينظر إليهم الأمويون نظرة فيها شيء من الاحتقار والازدراء بصفتهم موالي، وإنما أسندوا إليهم مناصب هامة في الإدارة والجيش والقضاء، وغير ذلك من الأعمال الهامة في الدولة.

هذه المناصب التي تسنموها سال لها لعاب الكثير من رجالات العرب والتي تمنوا الحصول على ما حصل عليه هؤلاء من مناصب قيادية في الدولة الأموية.

لا أدري حقيقة لماذا يتباكى العديد من الكتاب عرباً وموالي على وضع الموالي في الدولة الأموية؟. وأنهم يعيشون حالة من البؤس والشقاء، والذل والهوان؟، مع العلم بأن كثيراً من رجالاتهم ـ أي الموالي ـ قد نعموا في ظل الإسلام بالأمن والاستقرار، وتمتعوا بمناصب قيادية لم يكونوا يحلمون بها في يوم من الأيام أيام حكوماتهم السابقة، بل ولم تخطر لهم على بال، هذه المناصب يحسدهم عليها الكثير، فهؤلاء المرازبة والدهاقنة وغيرهم ممن كان لهم نفوذ وسلطة في السابق قد بقوا على ما هم عليه، إذ أسندت إليهم الكثير من المناصب الإدارية العامة، والإشراف على الديوان، وجباية الضرائب، نظراً لمعرفتهم التامة بتلك الأمور، وإجادتهم لها، بالإضافة إلى الاستعانة بعدد كبير من الموالي ممن لم يكن لهم مراكز مرموقة في دولهم السابقة. وقد رأى خلفاء بني أمية مدى الحاجة إلى مثل هؤلاء، فأسندوا إليهم تلك المناصب التي رأى المسؤولون في الدولة الأموية تفوق الموالي فيها عن العرب، إيماناً من خلفاء بني أمية بأنه يجب وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وقد كان.

يؤيد هذا ما أشار إليه مؤرخ يعتبر خصماً للدولة الأموية، ومع هذا لم يغفل الحقيقة التاريخية إذ يقول:

«كانت حالة ملاك الأراضي مثل الدهاقين الفرس حسنة إلى حد كبير، فقد أكسبهم ما كان لهم من السيادة أيام حكوماتهم الأولى نفوذاً كبيراً على الرعايا من صغار الفلاحين، ومن ثم لم يلبث هؤلاء أن أسندت إليهم المناصب الإدارية العامة، وجباية أموال الدولة، وذلك بفضل ما كان لهم من معرفة تامة بتلك البلاد وأهلها، كما صاروا حلقة اتصال بين الخليفة ورعاياه، فأنقذت هذه الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية الموسرة بقايا النفوذ القديم»[1].

والواقع أن هذه القضية التي أثارها المحدثون في الشرق والغرب نقلاً عن خصوم الأمويين من شيعة العباسيين أو العلويين أو الشعوبيين أو المستشرقين ممن كتبوا تاريخ الدولة الأموية بعد زوالها، والتنكيل بكل من يشايعهم هي ذات شقين:

الأول: الاتهام بالافتئات على الحقوق، وخلق أرستقراطية عربية تتحكم في كل شيء، وتجرد الموالي من كل شيء، هذا الشق مرفوض من أساسه، لأن استقراء التاريخ لا يعطي هذا حتى من أفواه خصومه أنفسهم.

الثاني: وهو استماتة الموالي ـ أو بعضهم بعبارة أدق ـ في العمل على إزالة الحكم الأموي، وتقويض أركانه، وانضمامهم إلى العديد من الثورات والتي كان من أبرزها الدعوة للرضا من آل البيت، هذا الشق نسلم به ولكن لبعض رجالات فارس البارزين، وليس لجماهير الفرس، أي أنه انضم إلى أبي مسلم الخراساني في دعوته ـ ضد الأمويين ـ للرضا من آل محمد بعض الموالي ممن لهم مصلحة، ومع هذا فإن هؤلاء الذي شايعوا أبا مسلم لم يكونوا هم السبب المباشر في زوال الحكم الأموي، وإنما العامل الحقيقي هو النزاع الجبار بين المضرية واليمانية في خراسان، وسقوط كثير من القتلى من الفريقين، مما أجج نار الفتنة في المشرق الإسلامي.

من هنا أمكن لأبي مسلم ومعاونيه أن ينفذوا من خلال تلك الفتنة التي كانت

(١) كريمر/فون: الحضارة الإسلامية، ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية، ص٧٨، الخربوطلي: الدولة العربية الإسلامية، ص٢٧٩.

كالليل المظلم إلى ما كانوا يطمحون إليه وهو الإطاحة بالحكم الأموي في خراسان.

أما أن نكيل الاتهامات جزافاً على جميع خلفاء بني أمية كما درج على ذلك البعض في هذا الموضوع، فهذا يحتاج إلى كثير من الدقة والموضوعية قبل الحكم عليه.

كما أن هناك أمر تنبغي الإشارة إليه وهو أن الدولة الأموية قد تلت العصر الراشد الذي كان فيه الخلفاء الراشدون، وكذا معاوية بن أبي سفيان صحابي جليل، وأحد كتبة الوحي لرسول الله ﷺ، وغيرهم كثير من رجالات بني أمية ممن لهم قدرهم ومكانتهم، لا يمكن أن يسكت أحدهم على ظلم يحدث في عهده، ومع هذا فلم نسمع أو نقرأ أن انحرافاً خطيراً قد مس الشريعة الإسلامية في العصر الأموي، لأنه لم يثبت أن صحابياً أو تابعياً قد اتهم خلفاء بني أمية بإهدار شيء من مقومات الشريعة الإسلامية، أو العدل الإسلامي، أو أي شيء من هذا القبيل.

ولكن علينا أن نضيف شيئاً آخر له أهميته، وهو أن بلاد الفرس بكاملها، وغيرها من البلدان الخاضعة للروم من خارج الأمة العربية، قد فتحت حديثاً، أي قبل قيام الدولة الأموية بفترة وجيزة قد فتحت غالبيتها في عهد كل من عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما، حتى استقر الفتح الإسلامي نهائياً في عهد الدولة الأموية.

بل أكثر من هذا هناك سؤال يفرض نفسه وهو:

متى كتب تاريخ بني أمية؟. ألم يكتب في عهد خصومهم العباسيين؟.

بل إن الكثير ممن كتب هذا التاريخ هم من الشعوبيين المتطرفين الحاقدين على الدولة الأموية، وليس بغريب على هؤلاء أن يكتبوا ما يروق لهم ضد الدولة الأموية، فهي قد قضت نحبها منذ فترة، وتولى أمور الدولة الجديدة خصومهم، ولا أبالغ إذا قلت بأنه لا يهم العباسيين في قليلٍ أو كثير ما يكتب عن الأمويين

من ذم وقدح في حكمهم، إن لم يكن للعباسيين أو بعضهم يد في ذلك، وهو محاولة النكاية بالأمويين، وأن حكمهم لم يلتزم بكثير من مبادىء الإسلام التي سار عليها رسول الله ﷺ وخلفاؤه من بعده ـ في نظرهم ـ. بل إن من الدلائل ما يؤكد على أن الأمويين قد استخدموا كثيراً من الموالي في مراكز قيادية حساسة وذلك بعد أن تعربوا وحسن إسلامهم، وتأكد للأمويين مدى إخلاصهم للعرب والإسلام. فلو كانت الدولة الأموية ممثلة بخلفائها تنظر إلى الموالي نظرة احتقار وازدراء لما ولّتهم الكثير من الأعمال، ولكن كما أسلفت فالذين كتبوا عن الدولة الأموية سواءً بالنسبة لموقفها من الموالي، أو غير ذلك لم ينصفوها، والأسباب واضحة، وهو أن تاريخهم قد كتب في عهد خصومهم، فماذا يتوقع أن يكتب عنهم؟.

هذا بالإضافة إلى أن العديد من بلدان العالم في الشرق والغرب قد فتحت على يد الأمويين، وأدخلت في الإسلام، وترتب على هذا حرمان البعض من زعماء تلك البلدان المفتوحة من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها من دون الناس بحق أو بغير حق.

ولهذا نجدهم ينضمون إلى أية حركة أو ثورة تقوم ضد الدولة الأموية، انتقاماً لما حل بهم على يد الأمويين، ومن قبلهم الخلفاء الراشدين، حين قضوا على امبراطورياتهم مؤملين أن يحققوا مآربهم البعيدة، وهي إعادة أمجادهم على أنقاض الدولة العربية الإسلامية.

يقول عن هذا ابن حزم:

«إن الفرس كانوا من سعة الملك، وعلو اليد على جميع الأمم وجلاله الخطير في أنفسهم حتى أنهم كانوا يسمون أنفسهم الأحرار والأبناء، وكانوا يعدون سائر الناس عبيداً لهم، فلما امتحنو ا بزوال الدولة عنهم على أيدي العرب، وكانت العرب أقل الأمم عند الفرس خطراً، تعاظمهم الأمر، وتضاعفت لديهم المصيبة، وراموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى»[1].

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل، جـ٢، ص ص١٠٨-١٠٩.

وعندما قامت الدولة الأموية ووجهت بأخطر المشكلات، وهي فتنة الخوارج وثوراتهم، وكان كثير منهم يلجأ إلى بلاد الفرس، كما أن الشيعة الذين حاولوا التشبث ببيعة الحسن بن علي رغم صلحه مع معاوية، ومبايعته له بالخلافة، وتنازله عنها.

هؤلاء الشيعة كان عشهم الذي لاذوا به هو بلاد فارس خاصة بعد مقتل الحسين بن علي في كربلاء.

فالدولة الأموية إذاً كانت في حاجة ماسة إلى استقرار الأمور بعد فتن رعناء استمرت حقبة من الزمن.

إذاً فقد كان مفروضاً على الحكومة الأموية أن تضع كل شخص في العمل الذي يناسبه، لأن النظام الجديد الذي جاء به الإسلام في كل مقومات الحكم والسياسة كان لابد له من فقهاء به يشرفون على تطبيقه في الأقاليم المفتوحة، هذا إلى جانب أن جميع الأعمال التي كان يتقنها الفرس قد أسندت إليهم فعلاً، ولم يحرموا منها.

وحين تدرس المسائل على مكث، وتراجع في هدوء وعمق سوف تتضح الحقيقة التاريخية التي أسلفتها، وهي إسناد الأمور إلى من يستطيع حملها ومعاناتها، ليكون الحكم نزيهاً ويؤتي ثماره.

وعلى العموم فإن أمر الموالي في العصر الأموي ـ خاصة خلال القرن الهجري الأول ـ هو: أمر قوم لم يتفقهوا بعد في النظام الجديد، أما في العصر العباسي فقد بلغ فيه الموالي ذروة الثقافة، وقمة العلم والأدب.

وإجمالاً فإن موقف الموالي لم يكن ضد الأمويين فقط ـ كما يتصور الكثير من الكتاب والمؤرخين ـ وإنما هو موقف إن صح التعبير عنه فيمكن أن نقول إنه ضد كل عربي مسلم ليس إلا، لأن هدف الكثير من زعماء الموالي فرساً وغيرهم إنما هو الإطاحة بالحكم العربي الذي يتمثل بالإسلام، والذي يعتبر في نظر

هؤلاء هو الذي أطاح بحكوماتهم وقضى على دكتاتورياتهم، وساوى بين الناس في كل شيء، وقضى على الطبقيات التي كانت سائدة إبان تلك العصور إلى حد بعيد، إذ لا يحق للعديد من الطبقات الاجتماعية في المجتمع الساساني والبيزنطي في ذلك الوقت المشاركة الفعلية في نظام الحكم، سواءً الإداري منه أو السياسي أو العسكري.

وكل ما هنالك هو أن ترزح تلك الطبقات تحت نير الظلم والاستعباد الذي يتمثل بزعامة حفنة من الزعماء يعدون بالعشرات، أما البقية فليست لهم حقوق بل عليهم كل الواجبات، وإنما هم من سقط المتاع ليس إلا، وهذا هو ما أثبته التاريخ فيما بعد.

كما أن هناك نقطة هامة يجب التنبيه إليها، تلك هي أن الموالي لم يقوموا بأي دور إيجابي في مساعدة الأمويين على إقامة دولتهم، قياساً بما فعله الموالي مع العباسيين، ومع ذلك فقد تعرض العديد من الموالي للكثير من الاضطهاد والتنكيل على يد العباسيين، في حين لم نجد ذلك بنفس المقدار لدى الأمويين على الأقل.

هذه نبذة قصيرة أثبتّهـــا عن وضع الموالي في العصر الأموي، وذلك لعقد مقارنة بين وضع الموالي في الدولة الأموية، وبين وضعهم في الدولة العباسية، فإلى موقف العباسيين من الموالي.

ثانياً:

«العباسيون والموالي»

ما دمنا قد تحدثنا عن وضع الموالي في الدولة الأموية، فيحسن أن نتطرق الآن إلى وضعهم في العصر العباسي، لكي نرى موقف هاتين الدولتين من الموالي أو العكس.

لقد أخذ الوضع السياسي والاجتماعي يتحول إلى كفة النفوذ الفارسي في هذه الفترة متقمصاً طابعاً آخر يختلف كثيراً عما كان في العصر الأموي، فقد تواطأ الكثير من المؤرخين على أن أبا مسلم الخراساني كان له دور فعال في الدولة العباسية إبان قيامها بل قبل قيامها، بل يكاد يجزم البعض على أن هذا الرجل كان اليد الباطشة لبني العباس قبل أن يكون لهم ملك، وقبل أن تظهر أسماؤهم على السطح، وأنه كان أيضاً لسانهم الناطق، حتى لقد نسب البعض خطاباً على لسان إبراهيم الإمام يعتبر غاية في الخطورة بالنسبة للعرب، والعباسيين أنفسهم باعتبارهم ليسوا من العرب فحسب وإنما من ذؤابتهم، ومن قريش بالذات.

-تقول الوصية: «أنظر هذا الحي من اليمن فالزمهم واسكن بين أظهرهم، فإن الله لا يتم هذا الأمر إلا بهم، واتهم ربيعة في أمرهم، وأما مضر فإنهم العدو القريب الدار، واقتل من شككت في أمره، وإن استطعت أن لا تدع بخراسان من يتكلم العربية فافعل، وأيما غلام بلغ خمسة أشبار تتهمه فاقتله»[1].

---

(١) ابن الأثير/ الكامل في التاريخ، جـ٤، ص٢٩٥،
ابن كثير/ البداية والنهاية، جـ١٠، ص٣٣.

وتبدو المتناقضات في هذه الوصية واضحة، فبينما نرى أن الإمام ينصحه بأن يلزم اليمانية، ويسكن بين أظهرهم ثم يتهم ربيعة، إذ نراه في موقف آخر يقول: وإن استطعت أن لا تدع بخراسان من يتكلم العربية فافعل، وأيما غلام بلغ خمسة أشبار تتهمه فاقتله.

فهل صدرت تلك الوصية حقيقة عن إبراهيم الإمام؟ ثم ما هو الهدف من إذاعتها فيما بعد؟ مع العلم بأن جمهرة من الكتب التاريخية الموثوق بها لم تشر إليها من قريب أو بعيد، ثم إن من يتأمل هذه الوصية المزعوم صدورها عن الإمام إبراهيم، لا يكاد يشك في أنها لو كانت حقيقة من مقولات الإمام، فإن من المرجح أنه لم يكن على بصيرة من أمره، لأن كل كلمة فيها هي عبارة عن سهم مسموم موجه إلى نفس قائله كرجل من ذؤابة العرب.

ولهذا نرى أنها من تلك النفثات الشعوبية التي تحاول دائماً إسناد كل فضل إلى الموالي، وتجريد العرب من كل فضل، حسداً منهم وبغياً.

فقضيّة التعصب الشعوبي قضية قديمة أذيعت على نطاق واسع منذ القرن الثالث أو الرابع الهجريين، ومن الجائز أن تكون هذه الوصية وليدة ذلك التعصب. وإذا كان هناك بعض كلمات قيلت لأبي مسلم من الإمام فإنها لم تصل إلى أن تصبح وصية أو دستوراً تقوم على أساسه دولة عربية لحماً ودماً، عقيدة وشريعة، أدباً وسلوكاً، سياسة وإدارة، لأن منطق هذه الوصية موجه كله ضد العرب، وفي مقدمتهم الإمام نفسه بل آل العباس وآل علي.

بينما نراه في موضع آخر يسكت سكوتاً كلياً عن التعرض للفرس، وإنما يتحدث عن رجال خراسان بالذات، وأنهم ذوو أجسام وأبدان، ومقاتلون من الطراز الأول، وعليهم وبهم إقامة الحق العباسي، وقيام دولتهم، وبدونهم فلن تقوم للعباسيين دولة. ولنا أن نتساءل! أليس اليمانية هم من العرب؟ بل والعرب الأصلاء؟ فكيف نوفق بين ما قالته الوصية من التزام جانبهم في أول الوصية؟ وبين قتل كل من يتكلم العربية؟ كل هذا مما يدحض صدور تلك الوصية عن

الإمام، بل صدورها عن أي واحد من العباسيين.

ويبدو لي أن تلك الوصية قد صيغت على هذا النمط، وفي فترة متأخرة جداً عن عهد إبراهيم الإمام وأبي مسلم كذلك، وما ذلك إلا لتبرير الأعمال التي قام بها أبو مسلم الخراساني في خراسان، وقتل كثير من رجالات العرب البارزين سواءً النقباء أو الدعاة الذين بذلوا جهوداً جبارة في سبيل نجاح الدعوة في كل من خراسان والكوفة، قبل أن يظهر اسم أبي مسلم على السطح، بل ربما قبل أن يولد أبو مسلم، خاصة إذا علمنا أن الدعوة قد بدأت مع مطلع القرن الثاني الهجري، بل ربما في نهاية القرن الأول الهجري.

لقد أسرف أبو مسلم في قتل الكثير من رجالات الدعوة، ولعل من أبرزهم نقيب النقباء في هذه الدعوة: سليمان بن كثير الخزاعي الذي ذهب ضحية ذلك على يد أبي مسلم دون ارتكاب جريمة توجب قتله، فلما خالفه في رأيه انتقم منه وقتله، مع أن إبراهيم الإمام قد أكد على أبي مسلم أثناء تكليفه بزعامة الدعوة في خراسان. أن لا يعصي لسليمان بن كثير أمراً، وإن أشكل عليه ـ أي على أبي مسلم ـ أمر فليرجع إلى سليمان دون الإمام، كما يقول الإمام نفسه.

وإجمالاً فإن تلك الوصية وأمثالها ما هي إلا أسطورة، وبالتالي فهي قائمة على الافتراءآت ليس إلا.

نعم لقد أخذ أبو مسلم على الناس البيعة بخراسان بعبارات غريبة، وعجيبة كذلك، إذ لم يشهد العالم الإسلامي حدوثها في بيعة ما منذ بيعة السقيفة في المدينة المنورة حتى ذلك الوقت. لقد أخذ أبو مسلم البيعة على عرب خراسان وفرسها، وجميع مواطنيها على كتاب الله، وسنة رسوله والطلاق، والعتاق، والمشي إلى بيت الله الحرام، وما إلى ذلك من عبارات مستحدثة، وكان المبايع له شخص مجهول الاسم أشير إليه بكلمة «الرضا من آل البيت» كما يقول ابن الأثير[1].

---

(١) الكامل في التاريخ، جـ٤، ص٣١٠.

وهنا يتساءل الباحث عن سر هذا اللغز، وحكمة هذا الغموض فلا يصل إلى بيان مقنع يكشف عن الحقيقة.

ومن العجيب أن أبا مسلم نفسه قد قضى نحبه، دون أن يخلف لنا شيئاً يفسر تلك الأمور البالغة التعقيد والسرية، مما يشعر بأن للرجل مطامع في الملك لا تقل عن مطامع العباسيين والعلويين، أسفرت عن وجهها أثناء اعتلاء السفاح عرش الخلافة، وتفاقمت أثناء خلافة أبي جعفر المنصور.

وباستكناه حقيقة موقف الفرس، ونظرتهم إلى الحكم العباسي، وهل أخلصوا له حقاً؟ أم أنهم كانوا يستهدفون من تظاهرهم بالمساندة والمؤازرة منافع لهم أو إحياءً لأمجادهم وحضارتهم؟ أو اتخاذه ذريعة للوصول إلى أغراض معينة أيًّا كان لونها وحقيقتها؟ أعني سواءً أكانت انتصاراً لما قد يقال من تشيعهم لبعض بني علي؟ أو لبعض بني يزدجرد؟ أو ما إلى ذلك من أمور؟ فإنهم كانوا في كل الأحوال متهمين لدى خلفاء بني العباس، وليس هذا مما طرأ عليهم منذ قصة البرامكة، وأسطورة العباسة، أو قضية الدس النافذ الذي اقترفه آل سهل في عصر المأمون، وإنما هو قائم ومجسم منذ أن اعتلى أبو العباس السفاح عرش الخلافة العباسية.

ودونما إطالة، فإننا نستطيع القول بأن القضاء على أبي سلمة وأبي مسلم الخراساني، والإيقاع بالبرامكة، والإطاحة بالفضل بن سهل، عندما تطلع هؤلاء إلى السلطة والنفوذ، ليست كلها إلا نتائج لتلك الحركات المضادة للخلافة العباسية.

وتحسن الإشارة إلى ذكر نبذة عن كل من هؤلاء، ومواقفهم من الدولة العباسية، ومواقف الخلفاء العباسيين منهم، ولنبدأ بأبي سلمة الخلّال.

أبو سلمة(*):

لا شكّ بأن أبا سلمة يعتبر واحداً من زعماء الدعوة في الكوفة، إذ تولى

(*) هو حفص بن سليمان الهمداني.

أمرها بعد وفاة بكير بن ماهان، وبتوصية منه، منذ سنة ١٢٧هـ ـ سنة ١٣٢هـ وهي السنة التي قامت فيها الدولة العباسية، وقد أخلص لها وبذل جهوداً جبارة في سبيل نجاح الدعوة حتى تم إعلان الدولة العباسية، وبعدها تولى الوزارة في هذه الدولة الفتية حتى لقب بوزير آل محمد، وهو كما يقول المسعودي: «أول من وقع عليه اسم الوزارة في دولة بني العباس»[١].

ولما نجحت الثورة أخفاها أبو سلمة عن العباسيين محاولة منه لتحويل الأمر إلى بني علي، وذلك عندما كاتب ثلاثة من العلويين يدعوهم واحداً بعد الآخر إلى قبول منصب الخلافة وهم:ـ

١ ـ جعفر الصادق: بن محمد الباقر بن علي زيد العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

٢ ـ عبد الله المحض: بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

٣ ـ عمر الأشرف: بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

وبالرغم من مكاتبته لهم، إلا أن أحداً منهم لم يجبه إلى طلبه، إما لعدم وضوح الرؤية بالنسبة لهم أو لاعتقادهم بأن الوقت لم يحن بعد للتفكير جدياً في هذا الموضوع.

ويبدو لي أن رفضهم هذا يعود بالدرجة الأولى إلى عدم ثقتهم بأبي سلمة، وولائه لهم، لأنهم يعرفون أنه كان شيعة للعباسيين، يؤيد هذا ما أشار إليه المسعودي وغيره قائلاً: عندما أرسل أبو سلمة خطاباً إلى جعفر الصادق، قال جعفر للرسول: وما أنا وأبو سلمة؟ وأبو سلمة شيعة لغيري[٢].

وبالجملة فقد فشلت محاولات أبي سلمة في إقناع أحد هؤلاء العلويين بتسلم زمام السلطة، حتى انكشف أمره للعباسيين، فما كان منه إلا أن ذهب

---

(١) التنبيه والأشراف، ص٢٩٣، مروج الذهب، جـ٣، ص٢٨٤ وكلاهما للمسعودي.

(٢) مروج الذهب، جـ٣، ص٢٦٩، التنوخي/الفرج بعد الشدة، جـ٤، ص٢٧٥.

لأبي العباس السفاح في مخبئه وسلم عليه بالخلافة.

وقد اعتذر أبو سلمة لأبي العباس عما بدر منه، فقبل السفاح عذره قائلاً:

«عذرناك يا أبا سلمة غير مفند، وحقك لدينا معظم، وسابقتك في دولتنا مشكورة، وزلّتك مغفورة»[1].

فهل بعد كل هذا يعتبـــــر أبو العباس صادقاً في حديثه لأبي سلمة وقبوله لعذره؟

لقد أثبتت الأيام أن أبا العباس لم يَنْسَ لهذا الرجل صنيعه، بل صمم على التنكيل به، ولكنه تحين الفرصة المناسبة للقصاص منه، فبالرغم مما حصل من أبي سلمة عندما أخفى الأمر عن العباسيين بعد نجاح الثورة، وبالرغم من تعاطفه مع العلويين، وتواطؤه معهم، ومحاولة صرف الأمر إليهم، إلا أن أبا العباس قد استوزره، ولقبه وزير آل محمد، فعل ذلك أبو العباس كله غير مكترث لما بدر منه ولو مؤقتاً ريثما تهدأ الأمور، وتستقر الأحوال، وحتى لا يتهم العباسيون بقتل وزرائهم، ومن حققوا لهم ملكاً.

أما بعد ذلك ـ أي استقرار الأمور ـ فسوف يعمل ما من شأنه التخلص من أبي سلمة بأية طريقة تضمن لأبي العباس سرية هذا العمل.

لقد صمم أبو العباس على التخلص من أبي سلمة مهما كلفه الأمر، وأخذ يفكر في الأمر مليًّا، حتى هداه تفكيره إلى الكتابة لأبي مسلم الخراساني شارحاً له ما جرى من أبي سلمة، إذ كتب أبو العباس لأبي مسلم(*) يطلب منه القضاء على أبي سلمة، إذ يقول البلاذري: كتب أبو العباس إلى أبي مسلم يعلمه الذي كان من تدبيره في صرف الأمر عنه، ونكثه ببيعة الإمام، فكتب أبو مسلم

---

(١) الجهشياري/ الوزراء والكتاب، ص٨٦.

(*) كان أبو مسلم يكره أبا سلمة، ويرى أنه العقبة الكئود في طريقه إلى السلطة والنفوذ لأن دور أبي سلمة كان أقوى سواءً في مجال الدعوة، أو الوزارة بعد قيام الدولة العباسية.

يشير بقتله، فكتب إليه أبو العباس: أنت أولى بالحكم فيه فابعث من يقتله، فوجه أبو مسلم مرار بن أنس الضبي، فلقيه ليلاً فأنزله عن دابته ثم ضرب عنقه[1].

ويقول ابن طباطبا: استوزر السفاح أبا سلمة، وفوض الأمر إليه، وسلم إليه الدواوين، ولقب وزير آل محمد، وفي النفس أشياء، وخاف السفاح إن هو قتل وزيره أن يستشعر أبو مسلم ويتنمر، فتلطف أبو العباس لذلك، وكتب إليه يعلمه بما عزم عليه أبو سلمة من نقل الدولة عنهم، ويقول له: إنني قد وهبت جُرْمَهُ لك، وباطن الكتاب يقتضي تصويب الرأي في قتل أبي سلمة[2].

ولا شك بأن ذلك قد وافق هوى في نفس أبي مسلم الذي أراد هو الآخر التخلص من شخص يعتبر من أبرز شخصيات الدولة العباسية، ولعله رأى في قتله ما يشبع رغبته، وذلك بانفراده بالسلطة إن قدر له ذلك، وأن لا يكون لأحد ذكر سواه، لأن وجود أبي سلمة يزعج ـ ولا شك ـ أبا مسلم، حيث أن نفوذ أبي سلمة الواسع أصبح يشكل خطورة على أبي مسلم، إضافة إلى خطورته على الخليفة والخلافة.

هذا بالإضافة إلى أن هناك من أشار إلى أن أبا مسلم، وليس السفاح هو الذي كتب إلى السفاح مشيراً عليه بقتل أبي سلمة[3].

وسواء كان مقتل أبي سلمة بمشورة السفاح؟ أم برأي أبي مسلم؟ فإن أبا سلمة قد قضى نحبه على يد رجال أبي مسلم، وقتل ضحية سياسة تجاه العباسيين، ولسياسة الدولة العباسية نفسها.

ويبدو لي أن أبا سلمة يتحمل جزءاً من تلك السياسة التي لجأ إليها، وهي

---

(١) أنساب الأشراف/القسم الثالث، ص١٥٦.

(٢) الفخري في الآداب السلطانية، ص١٥٥.

(٣) اليعقوبي/تاريخ اليعقوبي، جـ٢، ص٣٥٢، مروج الذهب، جـ٣، ص ص٢٨٤ـ٢٨٥.

محـاولة صرف الخلافة لآل علي، إن لم نقل يتحمل كافة المسؤولية، والتي أنهت حياته على يد السلطة العباسية سواءً عن طريق أبي العباس، أم عن طريق أبي مسلم، لأن أبـا سلمة أحسن مبتدأ بما قدّمه من خدمات جليلة للدعوة، وأساء معقباً عندما خان سيده، وخان قضيته التي عمل من أجلها سنوات عديدة.

ولهذا فإنني أرى أن ما أقدم عليه أبو العباس حيال ذلك الرجل إنما كان حلاً لمشكلة قد تواجه الدولة العباسية ـ في نظر أبي العباس ـ وأنه ليس أمام أبي العباس من خيار سوى استئصال شأفة ذلك الرجل حتى لا ينفرط العقد، وتذهب جهود العباسيين أدراج الرياح.

وبالجملة فإن تصرف أبي العباس حيال ترك أمر أبي سلمة إلى أبي مسلم إنما كان سياسة تنم عن دهاء وحيلة، وذلك بإبعاد التهمة في قتل أبي سلمة عن بني العباس، وإلصاقها برجل من بني جلدته، ذلكم هو أبو مسلم الخراساني، الذي لم يكن هو الآخر محبوباً من العباسيين، لأنه أصبح في نظرهم يشكل خطورة على دولتهم مثل أبي سلمة إن لم يزد عليه.

وقـد عمـد أبو العباس إلى هذا الإجراء حتى لا يكون لأبي مسلم حجة ومأخذاً على العباسيين فيما لو تولوا هم أمر أبي سلمة.

لهـذا كله تركـوا أمر أبي سلمة لأبي مسلم، ليأخذوه بجريرته إن افتضح الأمر، ويكون العباسيون برءآء من دم أبي سلمة براءة الذئب من دم يوسف.

ولنعد الآن إلى الحديث عن أبي مسلم.

أبو مسلم الخراساني:

في الحقيقـة أنـه لا يمكن أن ينكـر أحـد ما لهذا الرجل من فضل على الهاشميين ثم على العباسيين بوجه خاص، بصفته أحد رجال الدعوة البارزين في خراسان، وذلك بعدما اختمرت الدعوة وبدأت تؤتي ثمارها، إذ اتخذ أبو مسلم كل سبيل مشروع، بل ـ وفيما يقال ـ غير مشروع لإسقاط الحكم الأموي

في خراسان المنهار أساساً بسبب الصراع القبلي هناك، حيث استفاد أبو مسلم من ذلك الصراع، وحوله لصالحه، وكان ذلك بالإضافة إلى نجاح الدعوة نذيراً باضطراب الحكم الأموي في المشرق عموماً، مما عجل بسقوط الأمويين في تلك المناطق، وما تلاها من مناطق أخرى في العراق والشام والحجاز واليمن، بل ومصر وأفريقية بعد مقاومة جبارة في كثير من تلك المناطق التي تلت خراسان.

والظاهرة التي لا يمكن إغفالها هي أن سقوط الخلافة الأموية قد بدأ في خراسان، وأن رجل الموقف الذي هزم الوالي الأموي نصر بن سيار هو أبو مسلم، وبحسب هذا الرجل أن يعرف بهذه الأعباء الثقال، فماذا حدث إذاً من هذا الخراساني صاحب تلك الأيادي المدمرة للحكم الأموي، والرافعة للخلافة العباسية ـ في نظر الفرس ـ على الأقل؟.

إن الباحث ليحار في هذا، ولكن في التاريخ الذي نوجزه لنشاطه ومواقفه ما يكشف بعض الحقيقة عن أغراض أبي مسلم هذا

ففي سنة ١٣٦هـ استأذن أبو مسلم أبا العباس في الحج، وأحس السفاح أنه يريد أن يكون أميراً للحج في هذا الموسم، ليرى الناس قدره وفضله وشخصيته التي أسقطت دولة الأمويين، وأقامت دولة للعباسيين، ومعنى هذا أنه لولا أبو مسلم لما كان باستطاعته هو ولا الهاشميون جميعاً أن تكون لهم دولة، وربما ظن السفاح أن في ذلك انتقاصاً لبيته وسلطانه، وقد يؤثر ذلك على مستقبل الخلافة العباسية، وشغلت فكره تلك الهواجس والأحاسيس، فبعث إلى أخيه أبي جعفر يخبره بطلب أبي مسلم، ومبلغ ما في ذلك من الخطر على البيت العباسي، وأشار السفاح على أبي جعفر بأن يطلب الإذن بالحج هو الآخر في هذا العام، وبهذا لا يكون لأبي مسلم الحق في إمارة الحج ما دام أبو جعفر سيحج هذا العام.

وقد فعل أبو جعفر ما أشار به السفاح، وبالرغم من تذمر أبي مسلم بسبب

ذلك، وعلمه بتلك الخطة عندما قال متذمراً: «أما وجد أبو جعفر عاماً يحج فيه غير هذا العام» كما يقول ابن الأثير[1].

وما دام أنه قد أعلن على الملأ بأنه سيؤدي الفريضة هذا العام فإنه لم يستطع التراجع عنها، فصحب أبا جعفر في هذا الموسم، وسار في ركابه، ولكنه لم يستطع أن يكتم ما كان يجول بخاطره، إذ أخذ يتقدم في السير على أبي جعفر، ويقدم أمامه رجاله، وقد أوعز إليهم بنثر آلاف النقود باسم أبي مسلم، كما أظهر من البذل في الإنفاق ما فاق أضعاف ما بذله أبو جعفر، مما أشاع في الناس ذكره، وجعلهم يتساءلون! وربما قيل لهم من بعض شيعته: إن هذا الرجل هو الذي أجهز على الأمويين، وأقام الملك للعباسيين، وأنه صاحب الفضل على أمير الحج بل وعلى الخليفة نفسه، هذا هو مجرد استنتاج، إلا أنه لا ينبو عن كبد الحقيقة التي ذكرها المؤرخون بالتصريح أو بالتلميح.

المهم أن ذلك قد أثر في نفس أبي جعفر عندما شاهد أبا مسلم يتقدمه في الحج، وهو - أي أبو جعفر - أمير الحج، وليس من حق أحد من مرافقيه أن يتصرف دون إذنه في الإقامة أو السفر.

والأنكى من ذلك والأشد، أنه في أثناء العودة من الحج عندما وصل نبأ وفاة الخليفة السفاح يقوم أبو مسلم بتعزية أبي جعفر في وفاة أخيه دون أن يهنئه بالخلافة، أو يبايعه، مع علمه بأنه ولي العهد، وهو المرشح للخلافة.

ومن هنا فقد شغل أبو جعفر بأمر أبي مسلم، وقرر التخلص منه بأية وسيلة. والواقع أن مسألة التخلص من أبي مسلم لن تكون سهلة، فله في كل صقع من الأصقاع الشرقية للدولة أعوان وأشياع يغضبون إذا غضب، ويرضون إذا رضي، وله عيونه على الخلافة بل على الخليفة نفسه، ولهذا فإن السفاح - في نظري - كان أبعد نظراً، وأكثر حيطة وحذراً من أبي جعفر - ولكل منهما وجهة نظره في

---

(١) الكامل في التاريخ، جـ٤، ص٣٥٠.

توقيت التخلص من أبي مسلم ـ عندما قرر السفاح التريث في الإجهاز عليه عندما تستقر الأمور.

أما المنصور فقد صمم على التنكيل بهذا الرجل بعد أن سلك معه جميع الحيل، وأنواع التدبير المختلفة عندما استقدمه الى العاصمة العباسية وأجهز عليه.

وإذا حاولنا فهم أغراض الفرس ممثلة في سلوك أبي مسلم وتصرفاته بالنسبة للخلافة العباسية، أو للحكم العربي الإسلامي بوجه عام، فإننا سنواجه بكثير من محاولات هذا الفارسي الداهية، والخراساني المتعصب لبني جلدته، مما فرض على المنصور الجدية في محاولة إقناع الخليفة السفاح بالتخلص منه، رغم حاجة الدولة العباسية إليه في تلك الفترة بالذات، مضحين في ذلك حتى بالعرش إذا اقتضى الأمر لذلك.

وبالرغم من قناعة السفاح بوجوب التخلص من أبي مسلم، إلا أنه كان لا يرى رأي أبي جعفر في اتخاذ قرار حاسم وسريع في القضاء عليه، إذ أن أبا مسلم يحيط به رجال خراسان ومنهم حاشية له قوامها عشرة آلاف أو تزيد، كلهم يحملون السلاح من حوله، ويفتدونه بأنفسهم، وهو بالتالي كان يدفع لهم في غرة كل شهر مبالغ طائلة من الأموال في صورة رواتب وأعطيات ومنح.

ولهذا فإنني أرى بأن أبا العباس كان على حق في إحجامه عن المبادرة التي دبر لها المنصور فيما بعد، والتي قال المنصور فيها لأبي العباس: تغذه قبل أن يتعشَّاك، والله إن في رأسه لغدرة، وقال المنصور لأبي العباس في مناسبة أخرى عن أبي مسلم: والله لا يعبأ بنا ولا يفعل إلا ما يريد، كما يشير إلى ذلك ابن قتيبة وغيره من المؤرخين. وبالرغم من ذلك كله، فإن أبا العباس رفض إجابة أخيه أبي جعفر بالتسرع في التخلص من أبي مسلم للأسباب التي ذكرتها.

وما أن تولى المنصور الخلافة والظروف قد تغيرت بعض الشيء في عهد المنصور عنها في عهد السفاح، حتى ورث هذا العبء الخطير، والأخطبوط

الضخم الذي يتمثل في أبي مسلم ومن يحيطون به، ومن ثم فقد أخذ المنصور بدهائه، وحسن تدبيره، وفلسفته السياسية المشهورة يدبر في سرية تامة، وتكتم شديد، للتخلص من هذا الكابوس الذي كان يقض مضجعه كلما نام أو انتبه. ولكن مع هذا تعترض الباحث علامات استفهام كثيرة وكبيرة لعل من أهمها: أنه كيف انقلب أبو مسلم فجأة من رجل قال له إبراهيم الإمام ـ فيما يزعمون ـ أنت منا آل البيت؟ ثم أعطاه دخيلة سره وأسرار دعوته؟، وإذا قلنا أسرار الدعوة فهي ليست كدعوة إخوان الصفا مثلاً: تريد أن تشق طريقها في الظلام لبلبلة أفكار، أو نشر مفاهيم معينة، وإنما هي تخطيط وتدبير لقلب نظام حكم، إدارياً وسياسياً، أي إسقاط دولة تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، ومن سور الصين إلى المحيط الهندي(*). مسألة في غاية الخطورة، فكيف ولماذا يعتمد عليه العباسيون، وهم لا يعرفون حقيقة أهدافه الكامنة؟.

هذه مسألة تحتاج إلى وقفة لتقويمها والوصول إلى الحق فيها.

مسألة أخرى تلفت النظر في أمر أبي مسلم وعلاقته بالعباسيين، وهي أنه أسند إليه القضاء على بعض معارضي العباسيين، إذ أوكلت إليه مهمة القضاء على أبي سلمة الخلال، وقد تم ذلك على يد أبي مسلم، ونفس الشيء بالنسبة لعبد الله بن علي عم السفاح والمنصور، حينما خرج على المنصور، إذ أوكل المنصور مهمة قتاله إلى أبي مسلم، وتمكن الأخير في النهاية من القضاء على ثورة عبد الله بن علي وهروبه من المعركة منهزماً (أي هروب عبد الله بن علي).

هذا إلى جانب الثقة العمياء التي وضعت في الرجل منذ إبراهيم الإمام، والطور التنفيذي للدعوة على يد الإمام نفسه، فكيف يمكن التوفيق بين هذه التصرفات البالغة الخطورة من رؤوس العباسيين مع أبي مسلم؟ ثم كيف نعلل

(*) هذا الكلام ينطبق على الدولة العباسية مع بداية قيامها عندما ورثت حكم الأمويين، أما بعد ذلك فالأمر مختلف، إذ فقدت بعض ممتلكاتها في الأندلس والمغرب الأقصى على الأقل في العصر العباسي الأول.

الأسباب والدوافع الحقيقية للإيقاع بهذا الرجل الذي أقام للعباسيين دولة؟ ـ على الأقل في نظر الفرس ـ بل إن البعض من المؤرخين يرى بأنه عربي بالنسبة أو بالولاء والاستعراب.

ويرى البعض الآخر بأن أبا مسلم كان ضالعاً مع العلويين، وأنه ربما كان يراسلهم ويخالطهم ويرى بأنهم أحق بالحكم من بني العباس، باعتبارهم من بني علي وفاطمة ابنة رسول الله ﷺ[1].

ولا شك بأن الحسين بن علي كان زوجاً لإحدى بنات يزدجرد الإمبراطور الساساني الأخير. ويذكر ابن قتيبة وغيره من المؤرخين تلك المحاورة التي جرت بين المنصور وأبي مسلم، والتي انتهت باغتيال أبي مسلم، والتي قال فيها المنصور لأبي مسلم معاتباً ومؤنباً:

«ألست الكاتب إلي تبدأ بنفسك؟ والكاتب إلي تخطب آمنة ابنة علي؟ وتزعم أنك سليط(*) بن عبد الله بن عباس؟ لقد ارتقيت لا أم لك مرتقى صعباً»[2].

ويقول الشابشتي أيضاً: كان أبو مسلم صاحب دعوة العباسيين يدعي أنه من ولد سليط بن عبد الله بن عباس، فكان هذا أول ما بدأ به من خطابه، ثم تقريعه إياه بذنوبه، فكتبت إلى أبي العباس تقول: إن إبراهيم الإمام أقر بما استودعه إياه محمد بن علي من نسبك وولادة عبد الله بن عباس إياك، وإنك عبد الرحمن بن سليط، وأنه وعدك إذا تمم الله هذه الدعوة، وقتل الكفرة من بني أمية أن يزوجك أم علي بنت علي بن عبد الله، فما كنت قائلاً لرسول الله ﷺ؟ وأنت المجهول النسب، علج من علوج أصبهان، قال: يا أمير المؤمنين،

---

(١) المدور/جميل نخلة: حضارة الإسلام في دار السلام، ص٣٠.

(*) سليط: هو ابن لجارية بربرية صفراء اشتراها عبد الله بن عباس فولدت غلاماً فسماه سليطاً ونشأ في منزله. المصدر/الشابشتي/الديارات، ص٢١٧.

(٢) الإمامة والسياسة (المنسوب لابن قتيبة)، جـ٢، ص١٣٥.

أخبرني بهذا أخوك إبراهيم بن محمد، وكان هذا القول جرى بينهما في خطاب طويل قبل قتله إياه[1].

والظاهر من تلك العبارات التي قيلت على لسان المنصور أو غيره في هذا الموقف بالذات، أن الأمر لم يكن أمر التشيع للعلويين فحسب، وإنما كان ثمة أخلاط مختلفة اقتنع بها المنصور، مثل محاولة أبي مسلم تزوير نسبه الفارسي إلى أن يكون رجلاً من بني العباس، ولكي يعزز هذا النسب المزور بعث يخطب آمنة ابنة علي العباسي، وبهذا يصبح صاحب حق في الخلافة العباسية.

ويبدو لي أن الأمر يدور حول عدة أمور أدناها إلى منطق التاريخ بأحداثه الكثيرة إنما هو: التنازع على السلطة والنفوذ بين الفرس ـ ويمثلهم أبو مسلم ـ وبين العرب ـ ويمثلهم العباسيون ـ، ولا شك بأن أبا مسلم سواءً أكان تحركه ضد العباسيين بسبب تشيعه للعلويين كما يقال؟ أم في محاولته الصعود إلى قمة الحكم، مزوراً للنسب، وخاطباً لإحدى بنات البيت العباسي؟ أقول إن هذا لا يغير الحقيقة المادية الملموسة وهي أن أبا مسلم الخراساني ـ في أرجح الروايات ـ رجل من فارس، ومن إقليم خراسان، وهو كقائد وسياسي وداهية في القمة دون ريب، وجهوده في إسقاط الحكم الأموي ـ المنهار أساساً بسبب الصراعات القبلية العربية في خراسان ـ لا تنكر، فهي معروفة ومذكورة.

ولكن الحقيقة المؤكدة كما قدمنا إنما هي محاولة أبي مسلم بكل الوسائل ـ المشروع منها وغير المشروع ـ هي إعادة المجد الفارسي، والنفوذ الامبراطوري إلى خراسان، حيث سيكون هو الامبراطور المنتظر لدى أهل فارس وخراسان على الأقل.

نعم لقد ثقلت وطأة أبي مسلم على أبي العباس، وكثر خلافه إياه، ورده لأمره كما يقول الجهشياري[2].

---

(١) الشابشتي: الديارات، ص٢١٧. (٢) الوزراء والكتاب، ص٩٣.

فالمسألة إذاً كانت في واقعها سعياً للمجد الخراساني الذي انهار بالفتح العربي الإسلامي لبلاد فارس، إذا اتخذ أبو مسلم كل الوسائل التي ظنها موصلة إلى غرضه هذا.

أما ترديد القول بين تشيعه لآل البيت، أو تزييفه للنسب العباسي، أو تطاوله على المنصور وتقدمه إياه في الحج وغيره، فكلها في نظري مجرد تبريرات للإيقاع بهذا الرجل الطامع في الحكم والسيادة ليس إلا. وها هو المنصور قد فعل، وتخلص من أبي مسلم في عاصمة المنصور.

وما كاد المنصور ينتهي منه حتى أوشكت أن تعصف به وبقصره الذي يقيم فيه غضبة هادرة من رجال أبي مسلم الذين كانوا في العاصمة، ولكن المنصور استطاع التغلب على الموقف بذكاء.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قام شيعة آخرون لأبي مسلم ادعوا بأن أبا جعفر إله، وزعموا بأن أبا مسلم نبي، وقد تمثل ذلك بالراوندية.

والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن التخلص من أبي مسلم قد أثار كثيراً من الحركات الانتقامية لمقتله، وأن هذه الحركات قد لبست أردية مختلفة، واختفت وراء شعارات متباينة الله أعلم بمدى إيمانهم بها.

فبالإضافة إلى الراوندية نجد ثورة كل من: سنباذ وأستاذ سيس، واسحاق الترك والمقنع الخراساني وغيرهم ممن ظهروا في عهد المنصور أو في عهد ابنه المهدي، وقد تم لهذين الخليفتين القضاء على هذه الحركات.

والواقع أن ما قام به أبو مسلم إن دل على شيء فإنما يدل على أن الفرس بعامة، والخراسانيين بخاصة متعلقون بهذا الرجل تعلقاً شديداً، بل إنهم ليعتبرونه عميدهم والمقدم فيهم، وأنه من الممكن أن تعود به الامبراطورية التي سقطت إبان الفتوح الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما.

أقول: يمكن أن تعود ولو بصورة أخرى تحت أية راية، وفي ظل أي دين، ذلك أن الحركات التي انبعثت بعد مقتل أبي مسلم كانت مختلطة اختلاطاً شديداً، فقد ضمت في محيطها كثرة من الفرس، وجماعات غيرهم، ولكن القاسم المشترك بينهم جميعاً إنما هو التعصب الشعوبي للقومية الفارسية ضد الأمة العربية الإسلامية.

ولهذا فقد اتسمت مناهضة هذه الحركات بالقوة البالغة من قبل الخلفاء العباسيين، والتي كان لا بد من قمعها والإجهاز عليها.

البرامكة:ـ

لقد تفاقم نفوذ الفرس ممثلاً بالبرامكة في عهد الرشيد، وبدأ الناس من أن بيدهم كل الأمور، وأنه ليس للخليفة العباسي من شيء، ومع ذلك فقد تغافل الرشيد في أول الأمر، ولم يعطه شيئاً من الأهمية، على اعتبار أن مرضعته برمكية، وأن زوجها يعتبر أباً له بسبب من ذلك، وأن رجال البرامكة ممن بيدهم أمور السلطان هم إخوته من الرضاعة. ومن ثم فلا نستبعد ما كاد يجمع عليه المؤرخون من أنه سلم خاتم الخلافة للبرامكة، وأوكل أمور الدولة إليهم، لأنهم ليسوا غرباء عنه، بالإضافة إلى أن أمه الخيزران هي قريبة لهم ـ أي أنها فارسية ـ وهم عمد الفرس في هذا الزمان، ومن هذا المنطلق فلم يكن من بأس أبداً على الرشيد أن تصبح أمور الدولة كلها تقريباً في يد أبيه واخوته.

ولكن هل كان البرامكة مخلصين حقاً للرشيد وبيته ودولته؟ وهل كان ذلك الرباط المقدس الذي يشده إليهم بالأبوة والبنوة صارفاً لهم عن التواطؤ مع أعدائه؟

إن الأمور رغم تعمدنا الشديد في الإيجاز تحتاج إلى وقفة قصيرة تضع النقط فوق الحروف، وبشكل مناسب كذلك، وما نعني به في الحقيقة هو ذلك السؤال الذي يطرح نفسه أو يفرض نفسه.

هل كان أبناء خالد بن برمك يفضلون أي علوي مثلاً أو فارسي على ابنهم الرشيد؟

أم أن هناك وراء هذه المسائل ما هو أخطر منها بكثير؟.

أعني أن البرامكة كرجال من فارس ومن أحفاد شخصية مرموقة في الامبراطورية الفارسية، وله مكانته بين كبار رجال الدين المجوسي، حتى ليقال أنه كان سادن أحد بيوت النار الكبرى في الامبراطورية الساسانية إبان مجدها حتى سقطت في أيدي المسلمين.

هذه الملامح الشخصية للبرامكة تجعل الباحث يظن أنهم كانوا مدفوعين بعامل العطف على قومهم، وأنهم لم يستطيعوا رغم إسلامهم التخلص من رباط الوضعية الفارسية في السياسة والدين والجنس، وهذا فيما يبدو كان من الظنون التي ظنها الرشيد في وضعهم، وحامت الشكوك بسبب ما قيل عن عطفهم على العلويين أو بعضهم على الأقل.

فقد ذكر أن الرشيد أسند إلى جعفر بن يحيى التحفظ على يحيى بن عبد الله العلوي بعد أن استدرجه الفضل بن يحيى البرمكي من بلاد الديلم، وأخذ له الأمان من الرشيد، وأتى به إلى بغداد العاصمة، فأكد الرشيد على جعفر بن يحيى بأن يظل يحيى العلوي في السجن حتى يقضي الرشيد فيه بأمره، لكن جعفراً أطلق سراح يحيى، ذلك الخصم السياسي للعباسيين دون علم الرشيد، وكان الرشيد يعتقد أن إطلاق سراح يحيى العلوي سيزيله عن عرشه كما فعل النفس الزكية أخو يحيى عندما حاول إزاحة المنصور جد الرشيد عن أريكة الحكم، ثم إن للعلويين كما هو معروف دعوى استمع إليها الرأي العام. وقضى البعض من أئمة الإسلام حينئذاك بقبولها شكلاً وموضوعاً، ولعل موقف الإمام مالك بن أنس «صاحب المذهب المعروف» وإمام أهل المدينة، ومثل هذا موقف أبي حنيفة النعمان بن ثابت صاحب المذهب المعروف أيضاً من البيعة للمنصور، كل هذا مما يؤيد صحة تلك الدعوى، وهي البيعة للنفس الزكية من

قبل العباسيين والعلويين على حد سواء، قبل زوال الدولة الأموية، لكن العباسيين لم يلتزموا بما اتفقوا عليه مع العلويين، بل أكثر من هذا نجد أن المنصور يستأصل شأفة النفس الزكية وأخيه إبراهيم.

واليوم، والرشيد حفيد المنصور، ويحيى العلوي أخو النفس الزكية، ولا يقل عنه خطراً على الدولة العباسية، بل ربما يزيد عليه لوجوده في مكان بعيد عن مركز الخلافة، وهو بلاد الديلم.

إذاً ففرار يحيى من المعتقل لا بد أن يكون بوسيلة ميسرة، وبعلم القوّام على سجنه ـ أي جعفر البرمكي ـ، ولهذا فإن إطلاق سراح العلوي كان بأمر جعفر هذا، وربما كان متفقاً معه في الباعث والهدف، والرشيد لا يعلم هذا إلا بعد فرار يحيى، لأن البرامكة كانوا ينافقونه، ويراؤونه بالإخلاص المصطنع، بينما هم في واقع الأمر وحسبما تأكد لدى الرشيد من عيونه ومستشاريه إنما يريدون إزالة الخلافة العباسية وإسناد الأمر إلى بني علي، إما لإخلاصهم لهم، وإيمانهم بأحقيتهم بالخلافة، وإما تمهيداً للوصول إلى الحكم ـ وهذا هو الأقرب للمنطق والواقع في نظر البرامكة ـ لأنهم سيكونون أكثر نفوذاً في عهدهم، وأكثر جنياً لثمار الحكم الجديد عنه في أيام العباسيين.

على أن الأمر الواضح جداً في موقف الرشيد أنه كان منفعلاً إلى أقصى الحدود من البرامكة خاصة في نهاية عهده، إذ قال في مناسبات متعددة: بأن الخلافة ليحيى دوني وليس لي منها إلا اسمها، مما يدل معه على أنه يخطط للإيقاع بهم، حتى ليقال: بأن أم جعفر البرمكي ـ وهي في نفس الوقت أم الرشيد من الرضاعة ـ عندما علمت بعزم الرشيد على الإيقاع بهم، وكل من يمت إليهم بصلة، دخلت على الرشيد، وأخذت تتوسل إليه بأمومتها له، وبأخوة ولدها، وأبوة زوجها تذكره بماضي طفولته وهو بين أحضانها، وسائر ما هنالك من ذكريات تلين الصخر، ولكن الرشيد رغم ذلك كله تجهم في وجهها وأعلن أنه مصر على ما اعتزمه، ولا يقبل فيه شفيعاً ثم قال:

إذا انصرفت نفسي على الشيء لم تكد إليه بوجه آخر الدهر تقبل

ولما عزمت على الانصراف وهي يائسة من تلبية طلبها رفعت رأسها وهي غاضبة، وفي كثير من الانفعال والتأثر، وقالت:

ستقطع في الدنيا إذا ما قطعتني يمينك فانظر أي كفٍّ تبدل

فردعليها الرشيد بكلمة واحدة وقال: قد رضيت، فانصرفت وهي يائسة من مراجعته مرة أخرى[1].

وبالفعل فلقد أنفذ الرشيد كل ما ارتآه من استئصال للبرامكة حتى ليقال: بأنه كان يتقصى عن أشياعهم ليعرف مبلغ تعلقهم بهم، كل هذه الأمور تعطينا فكرة عن مدى انقلاب الرشيد على البرامكة بعد حادث إطلاق سراح يحيى العلوي.

وبالرغم من ثبوت ذلك في الكتب التاريخية إلا أن بعض الأساطير تسند أسباب النكبة إلى قصة العباسة «أخت الرشيد» وزواجها من جعفر البرمكي، وما اشترطه الرشيد من عدم الاتصال بها أو رؤيتها إلا بحضور الرشيد، وتزعم الأسطورة أن جعفراً قد نقض العهد الذي عاهد الرشيد عليه إبَّان إبرام عقد النكاح على العباسة، فحنق الرشيد لنكثه العهد، والاتصال بالعباسة سراً حتى لقد أنجبت منه.

ولكن الأقرب إلى الحقيقة هو ما أسلفناه من اتهام البرامكة، وذلك بالتواطؤ مع العلويين، ومن قبل الاستئثار بالسلطة والنفوذ حتى لم يكن للرشيد معهم أمر ولا نهي، وبالتالي إزاحة العباسيين عن عرش الخلافة، وإنزالهم من علياء الحكم إلى مصاف الجماهير، وهذا هو ما نراه أقرب إلى الحقيقة.

أما ما يقوله البعض من ملابسات وظروف حول أسباب الإيقاع بالبرامكة غير ذلك فهو من وضع الرواة أو المتشيعين للشعوبية الفارسية أو الأسرة البرمكية،

---

(١) ابن عبد ربه/العقد الفريد، جـ٥، ص٢٩٤.

ولكن لا أساس له من الصحة، لأنه في أهون الأمور يلصق بالخليفة والخلافة، وبعلمـاء الإسلام ومفكريه في ذلك العهد أشنع ضروب الانحراف والجهل، وهـذا غير معـروف عن الـرشيد لأن عهده كما شاع وذاع مما كتبه المؤرخون وغيرهم يعتبر من أزهى عصور تاريخ الإسلام.

حتى ليذكر البعض بأن الرشيد كان يصلي في كل ليلة مائة ركعة، بالإضافة إلى النظر في سائر مهام الدولة المترامية الأطراف، هذه المهام لم تكن لمجرد المرح البريء، بل كانت تتركز أساساً على شؤون النظر في المظالم والقضاء وإصلاح الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم وأمور الشرطة والجيش والعلاقات السياسية مع الروم وغيرهم، وسائر ما هنالك من أمور ثقافية وما إليها.

إذاً فأين الـوقت؟ وأين الفـراغ؟ وأين الطاقة التي تتحمل أمانة الحكم، ومسؤولية العائلة؟ ثم تقضي ساعات طويلة لأداء مائة ركعة في ليلة واحدة؟

أغلب الظن أن قصة العباسة كسبب لنكبة البرامكة هي كأسطورة المائة ركعة.

وهذا لا يعني أن الرشيد لا يؤدي شيئاً من النوافل، ولكن من الصعب جداً قبول مثل تلك الأمور في ليلة واحدة ومسؤولياته كثيرة أكثر من أن تحصى.

من كل هذا هل أخلص البرامكة للرشيد؟.

الـواقـع أنهم لم يخلصوا له ساعة واحدة، مما دفع به إلى التنكيل بهم واستئصال شأفتهم.

آل سهل :-

على أن الأمر لم يقتصر أيضاً على ما حدث من البرامكة، ومن كان قبلهم من رجالات فارس، ولكن عندما نساير العهود التالية نجد كثيراً من مضايقات الفرس للخلفاء العباسيين، ونذكر على سبيل المثال ما حدث بعد الرشيد مع ابنيه الأمين والمـأمـون، حتى لقـد جعل كل منهما من زعماء العرب وزعماء

الفرس ميداناً للتصارع والمباراة في الفتنة على يد هؤلاء الوزراء، الفضل بن الربيع، والفضل بن سهل، حتى كادت تتمزق وحدة الأمة والدولة، ثم انتهى الأمر بمصرع الأمين بيد طاهر بن الحسين قائد جيش المأمون، بجيش جله من فارس، وبويع للمأمون بمرو عاصمة خراسان، وتمكن الفضل بن سهل، ومن ورائه آل نوبخت من ضرب حصار على المأمون وتوجيهه الوجهة التي يريدونها بإيغار صدره على العرب، وكل من عدا الفرس، وأخذوا يزينون له البقاء في مرو، ويخوفونه من بغداد، بل ويحذرونه من كل عربي فيها، كما امتدت أيديهم إلى كل من يحاول تقديم صورة حقيقية للأحداث وظروفها وطبيعتها إلى المأمون، فكانوا ينزلون أشد العقاب بكل من يصل إلى مسامعهم أنه اتصل بالمأمون، أو أفضى إليه بشيء، وقد حدث أن حاول هرثمة بن أعين ـ وهو من الرعيل الأول في الدولة العباسية، وممن له مكانة مرموقة في المجتمع آنذاك ـ الاتصال بالمأمون، وإخطاره بما يجري، ولكن عيون الفضل بن سهل كانت أسرع إلى الرجل، فتمكن الفضل من التمويه على المأمون، وأن ما قدم من أجله هرثمة إنما هو لمحاربة الخليفة المأمون ليس إلا، واستطاع بهذه الطريقة القضاء على هرثمة، الذي أثبت التاريخ أنه رجل الدولة المخلص.

والذي يعنينا من ذلك كله، إنما هو محاولة زعيم الفرس في ذلك الوقت «الفضل بن سهل» السيطرة على الخليفة نفسه، وعلى جميع مقاليد الحكم في الدولة، مما أدى إلى إيغار صدور كثيرين على الفضل، مما دفع بعلي الرضا العلوي «ولي عهد المأمون» إلى أن يذكر للخليفة تفاصيل كل الأحداث التي اقترفها الفضل.

وعندما تبينت للمأمون الأهداف البعيدة التي كان يطمح إليها الفضل بن سهل قرر الرحيل من مرو إلى موطن آبائه وأجداده، إلى أرومته وعزوته، إلى بغداد بديلاً عن مرو التي مكث فيها مدة طويلة إلى أن كان ما كان، فتخلص من الفضل بن سهل، وعاد أدراجه إلى عاصمة ملكه الحقيقية بغداد.

أوردت هذا كله للتدليل على أن هؤلاء لم يكونوا مخلصين أبداً للدولة

العباسية التي أسدت إليهم الكثير من المعروف، وأوصلتهم إلى مناصب قيادية في الدولة يحسدون عليها، اعترافاً من الدولة بفضلهم ومشاركتهم في بنائها، ولكن هؤلاء لم يرعوا حرمة لمن أسدى إليهم ذلك الجميل، مما فرض على الخلفاء العباسيين أن يحدوا من سلطاتهم، وينكلوا بهم عندما امتدت أيديهم إلى أسيادهم.

الأفشين(*) :-

يمكن أن نعتبر ما قام به الأفشين ضد الخلافة العباسية في عهد الخليفة المعتصم إنما ينم عن خيانة أكثر منها ثورة، فلقد برز اسم هذا الرجل، وعظم شأنه، وذاع صيته، عندما قضى على بابك الخرمي الذي دوّخ العباسيين لمدة تزيد عن اثنين وعشرين عاماً، إذ تمكن الأفشين من القضاء عليه، هذا بالإضافة إلى انتصاره في موقعة عمورية إلى جانب الخليفة المعتصم قائد الجيش، ومنذ ذلك الوقت أصبح الأفشين أكبر قادة الخلافة العباسية.

هذا المنصب الذي وصل إليه ربما أثار فيه نعرته الأعجمية، إذ لم يكن بأقل من بابك الخرمي والمازيار طموحاً، وتعصباً لقوميته، وبغضاً للعرب - في نظر الأفشين على الأقل - وكان عبد الله بن طاهر هو أول من كشف أمره، إذ كان الأفشين يرسل جميع الأموال والهدايا التي ترد إلى بلاده «أشروسنة» وقد قبض ابن طاهر على حاملي هذه الأموال، فاعترفوا بأنها للأفشين، ومنذ ذلك الوقت كلف المعتصم ابن طاهر بتقصي الحقائق عن كثب، وسرعان ما انكشفت سيرته مع المازيار، إذ وقع في يد ابن طاهر عدد من الرسائل المتبادلة بين الأفشين والمازيار.

ومن المعتقد أن الأفشين كان يطمع بولاية خراسان، ولهذا شجع المازيار على الثورة اعتقاداً منه بأن ابن طاهر لن يتمكن من هزيمة المازيار الذي أعلن الثورة فيما بعد، وبهذا يرسله الخليفة لحرب المازيار فيتحقق لهما ما أرادا،

(*) الأفشين: لقب من ألقاب ملوك أشروسنة، واسمه الحقيقي: حيدر بن كاوس.

لكن الأفشين كان واهماً إذ تمكن ابن طاهر من احتواء ثورة المازيار بل والقبض عليه وإرساله مكبلاً إلى الخليفة.

ولم يقتصر الأمر على تواطؤ الأفشين مع المازيار، وتحريضه على الثورة ضد الخلافة، وإنما تبين للخليفة بأن منكجور الأشروسني «أو الفرغاني: كما تقول بعض الروايات» لم يعلن الثورة هو الآخر إلا بطلب من الأفشين، وذلك عندما أرسل الخليفة الأفشين للقضاء على منكجور إذ عرف الخليفة أنه أرسله إليه لا للقضاء عليه وإنما لمعاونته، لأنهما متفقان.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه يبدو أن دسائس البلاط، ووشايات كبار رجال الدولة ضد الأفشين قد زادت في إيغار صدر الخليفة عليه، لا سيما بعد أن نوى الهرب بقصد إثارة الخزر ضد الدولة العباسية، ففشل وانكشف أمره، يؤكد هذا ما أشار إليه وكيع إذ يقول: كان أحمد بن أبي دؤاد قد عادى الأفشين، وحرض عليه المعتصم، فلم يزل يخبر المعتصم بأن الأفشين على دين المجوسية، وأنه كاتب المرزبان «يقصد المازيار» حتى عصى، فأوغر قلب المعتصم على الأفشين، وهمَّ به بعد أن أخذ المرزبان، وجمع بينه وبينه[1].

ولما أحس بتغير المعتصم عليه أجمع أمره على الفرار، واللحاق بأرمينية، والخروج منها إلى بلاد الخزر، والرجوع مرة أخرى إلى بلاد أشروسنة[2].

كما همَّ بإعداد مائدة يدعو إليها الخليفة وبعض حاشيته، ويدس فيها السم، لكنه فشل في ذلك أيضاً، وعندما اتضحت الصورة للخليفة شكل محكمة خاصة لمحاكمته قيل إن المعتصم ترأسها، وقيل وزيره محمد بن عبد الملك الزيات، وجمع بين الأفشين والمازيار، فأقر المازيار بمكاتبة الأفشين له، ومما قاله الأفشين في إحدى رسائله التي بعث بها إلى المازيار: لم يبق غيري وغيرك وغير بابك، وقد مضى بابك، وجيوش الخليفة عند ابن طاهر، ولم

(١) أخبار القضاة، جـ٣، ص٢٩٥.

(٢) تاريخ الرسل والملوك، جـ٩، ص١٠٥، تاريخ ابن خلدون، جـ٣، ص٢٦٨.

يبق عند الخليفة سواي، فإن هزمت ابن طاهر كفيتك المعتصم، وبهذا يخلص لنا الدين الأبيض(*).

وقد وجهت للأفشين العديد من التهم التي أقر ببعضها، وأنكر البعض الآخر.

ويشير البعض إلى أن محاكمة الأفشين قد أضاءت الطريق أمام الخليفة وحاشيته، وأظهرت له ما كان يضمره هؤلاء المجوس نحو الإسلام، وكانوا يترقبون الفرصة للرجوع إلى دينهم، وما ثورة بابك والمقنع الخراساني وغيرهما إلا دليل واضح على هذا الميل(١).

وعلى أية حال فقد انتهت المحاكمة بإدانته، حيث تدل نتائجها على أن الأفشين لم يحسن إسلامه، وأن كره العرب وحكمهم كان أساس تفكيره السياسي، وأنه فكر في بعث وإعادة المجوسية إلى سابق عهدها، ومكاتباته لكل من المازيار ومنكجور، وتحريضهما على الثورة ضد الخلافة، بالإضافة إلى رسائله إلى أهل أشروسنة قائلاً: إلى إله الآلهة من عبده فلان، ووجود أصنام في بيته، وأنه لم يختتن، وأكله المخنوقة على اعتبار أن لحمها أرطب من لحم المذبوحة.

وفي رأيي أن واحدة من تلك التهم الموجهة إليه والتي أقرّ بها، ومنها مكاتبته للمازيار بتحريضه على الثورة كافية لإدانة هذا القائد والإجهاز عليه، ناهيك بالعديد من التهم التي ثبتت عليه، وبهذا انتهت حياته في السجن الذي بني له خصيصاً.

فهل بعد كل هذا يمكن أن يسكت الخليفة على هذا التصرف المشين؟

وأخيراً أليس من حق الخليفة أن ينكل بهذا الرجل بالرغم مما بذله من جهود

(*) يقصد بالدين الأبيض: المجوسية.

(١) خليفة/حسن: الدولة العباسية قيامها وسقوطها، ص١٣٧.

مشكورة في القضاء على عدد من المناوئين للدولة العباسية؟.

الواقع يفرض على الخليفة أن يستأصل شأفته، لأنه تعدى حدوده، وأمعن في غروره، ونسي نفسه، ولم يرع للخلافة حرمة ولا ذماراً.

وإذا نظرنا إلى موقف الدولة التي وجهت كتابة التاريخ الأموي، وجعلته بالشكل الذي هو عليه حتى اليوم وهي الدولة العباسية، فماذا كان موقف هذه الدولة من الموالي؟.

إن سجلات هذه الدولة تكشف عن القسوة الشديدة ضد الخارجين عليها، فما بالنا إذا رأينا العباسيين ينكلون بالذين كان ظاهرهم ـ على الأقل ـ سنداً لهم، ودعامة لحكمهم لا لشيء إلا لمجرد الشك في إخلاصهم للبيت العباسي كما أسلفت.

ففي بداية الدولة نرى أن العباسيين ينكلون بأبي سلمة الخلال لأنهم شَكُّوْا في إخلاصه تجاههم، وتواطؤه مع العلويين، كما استدعى المنصور أبا مسلم ونكل به، ولكن لماذا؟.

لأنه شك في إخلاصه، أو بعبارة أكثر وضوحاً إن جميع الاضطهادات الحقيقية والفعلية التي انصبت على رجالات فارس من الموالي في العهد العباسي إنما كانت ناشئة عن الشكوك والظنون، وتقارير من الموتورين ضد هؤلاء المنكوبين أمثال البرامكة وآل سهل، وغيرهم.

ولا شك بأن العباسيين كانوا مضطرين في بداية الأمر للاستعانة بالموالي خاصة الفرس منهم، ذلك أنه عند قيام الدولة العباسية كان هناك العديد من العناصر المناوئة للعباسيين كالعلويين وأتباعهم، وفلول الأمويين والخوارج وغيرهم، فكان لا بد للعباسيين من الاستعانة بجميع العناصر التي يرون أنه من الممكن أن تساندهم حتى يضمنوا دوام حكمهم، ولكنه عندما استتب لهم الأمر نراهم ينكلون بهؤلاء غير مبالين خاصة عندما شكوا بإخلاصهم لهم.

يقول البعض: لقد كان الموالي من أقوى عناصر الدولة العباسية، ومن أشد المتحمسين لوجودها حتى اعتبرت مظهراً صريحاً لانتصار الإرادة الأجنبية المعارضة للحكم العربي، وبالغ الموالي في إظهار دورهم في خدمة هذه الدولة، ودفعهم الشطط والإسراف في الاعتداد بالنفس إلى أن يصبحوا خطراً على سلطة الخلفاء العباسيين، فاصطدمت بهم الدولة العباسية بدورها، وكانت لها معهم مواقف مشهودة في عهد المنصور والرشيد والمأمون، حتى خسر الموالي قضيتهم أمام هؤلاء الخلفاء الكبار الذين قضوا على زعامتهم، وألزموهم بالولاء لسلطتهم[1].

وبالرغم من أن الدولة العباسية قد قامت بمساعدة الفرس الذين تهيأ لهم سبيل الاشتراك في أعمال الحكومة منذ قيام العباسيين، حتى بلغ نفوذهم أقصاه في عهد الرشيد ممثلاً بالبرامكة الذين كانوا في بداية عهد الدولة ـ ممثلين بخالد بن برمك ـ يأتمرون بأوامر الخلفاء، إلا أن الخلفاء العباسيين شعروا منذ آل إليهم الأمر بتطلع مواليهم الفرس إلى الوثوب على الحكم، والقبض على ناصية الأمور تمهيداً للقضاء على السيطرة العربية، وانتقاماً لما أصابهم من زوال دولتهم.

ولعل في نكبة السفاح لوزير آل محمد «أبي سلمة الخلال» وفي مقتل أبي مسلم أحد أصحاب الدعوة على يد أبي جعفر المنصور، وفي نكبة البرامكة على يد الرشيد، وآل سهل على يد المأمون، خير دليل على شعور الخلفاء العباسيين نحوهم، حيث قاوموا توثبهم، وقمعوا تطلعهم إلى السيطرة والحكم أو الانتماء إلى أحزاب أخرى معارضة للعباسيين كالعلويين. هذا بالإضافة إلى أن الدولة العباسية قد نكلت بالعديد من الزعامات الفارسية الأخرى التي قامت بثورات متعددة ضد الخلافة، والتي كان هدفها بالدرجة الأولى هو الإطاحة بالعباسيين، واستئصال شأفتهم، حتى يتمكنوا ـ بعد أن يقضوا على العروبة والإسلام ـ من استعادة أمجادهم الغابرة.

(١) حبيبة/علي: دولة الأمويين، ص ص١٤٩-١٥٠.

ومما يؤكد هذا الكلام ما أشار إليه البعض إذ يقول:

لم يكد يستقر الأمر للعباسيين في الدولة الإسلامية حتى وجد الموالي من الفرس الفرصة سانحة لاستعادة نفوذهم، وإظهار نحلهم القديمة، وتحقيق مطامعهم القومية، ولكن العباسيين وقفوا في وجههم، ونكلوا بكل من تحدثه نفسه بنشر النحل الفارسية القديمة ظاهراً أو خفية، وبذلك قضي بالفشل على حركاتهم، واحتفظ العباسيون بسيادتهم في الدولة[1].

ومعنى هذا أن الموالي كانت لديهم مطامح سياسية، وذلك بمحاولة الإطاحة بالدولة العباسية الممثلة للعرب، بعد أن أطيح بالدولة الأموية.

ويقول كاتب آخر متحدثاً عن موقف الموالي من بني العباس:

«لقد استقبل الموالي حكم بني العباس بالثورات المتوالية سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية تظهر بقوة في خلافة المنصور، وتستمر في عصور المهدي والرشيد والمأمون والمعتصم، ولو تصفحت تاريخ العباسيين بدقة لرأيته سلسلة صفحات مملة قاتمة»[2].

وأخيراً وليس آخراً هل سكت الموالي في عهد العباسيين الذين منحوهم من الحقوق أكثر مما حصلوا عليه في عهد بني أمية؟ بل وفي عهد امبراطورياتهم السابقة للإسلام؟ والتي يدعي الكثير من الكتاب ـ خاصة المستشرقين من أمثال بروكلمان، وجولدتسيهر، وميور، وفان فلوتن، وكريمر، وفلهاوزن، وغيرهم كثير مما لا يتسع المجال لذكر آرائهم المتشددة ضد الدولة الأموية ـ بأن الدولة العباسية قد ساوت بين العرب وغيرهم في الحقوق والواجبات في حين لم يحصل ذلك في عهد الأمويين؟

أقول: هل سكتوا ورضوا بما هم عليه؟ الواقع يستبعد هذا، فالموالي

---

(١) سرور/محمد جمال الدين: الحياة السياسية في الدولة العربية الإسلامية خلال القرن الأول والثاني بعد الهجرة، ص٢.

(٢) الدوري/مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، ص١٤.

ـ وأقصد الزعماء منهم ـ لم يسكتوا ولن يسكتوا، بل ثاروا في وجه الدولة العباسية في كثير من المناسبات، وأثاروا في وجهها العديد من المشاكل، ولم يهدأ لهم بال سواءً قاموا بتلك الثورات بزعامات فارسية، أم أنهم انضموا إلى زعامات أخرى مناوئة للعباسيين، بينما لا نشاهد تلك الثورات بهذا الشكل في عهد الدولة الأموية ـ أقصد بزعامات فارسية ـ وإنما انضموا في عهد الأمويين إلى الحركات المناوئة للأمويين فقط كثورة المختار بن أبي عبيد الثقفي، وعبد الرحمن بن الأشعث، والحارث بن سريج، وأخيراً انضمامهم للدعوة للرضا من آل البيت. أي أن تلك الثورات التي قاموا بها في العصر الأموي إنما كانت بزعامات عربية صرف انضموا إليها وساعدوها.

يؤكد هذا ما أشار إليه البعض إذ يقول:

لا شك بأن الثورات التي قامت في العصر الأموي هي ثورات عربية، وأن الموالي شاركوا فيها مع حلفائهم «مواليهم» أو مع زؤسائهم قادة الأحزاب، ولا نجد ثورة للموالي تستحق الذكر في الشرق قامت تحت رايتهم أو بدعوتهم[1].

أقول وبالرغم من ذلك كله فإن خلفاء العباسية لم يطمئنوا لحظة واحدة إلى هؤلاء الرجال في أي شيء يناط بالإسلام شريعة ومنهجاً، إذ كانت هذه الأمور تسند غالباً إلى قوم من العرب.

إذاً فإن ما سلكه الأمويون مع الموالي من حيث استبعادهم عن بعض الوظائف والأعمال القيادية التي لا يتقنونها ـ إن حصل شيء من ذلك ـ لا يبعد كثيراً عن مسلك العباسيين مع هذه الفئة إن لم يزد عليه.

ولهذا فإنه إذا صح أن يوجه اتهام بالاضطهاد للموالي فهو إلى العباسيين أقرب، لأن تلك حقائق مادية ثابتة لا تقبل الجدل، وقد حدثت بالفعل، وظلت آثارها أحقاباً طويلة شهدتها أجيال.

وفي النهاية يحسن أن أورد ما قاله أحد المستشرقين حول هذا الموضوع

---

(١) الدوري/مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص ص٤٣-٤٤.

مدافعاً عن التهم الموجهة للأمويين باضطهادهم للموالي، عندما عقد مقارنة بين نظام الحكم في كل من العصرين، الأموي والعباسي، إذ يقول:

«وكان الخلفاء العباسيون أكثر استبداداً من الأمويين، وأشد منهم تقليداً للمثال الفارسي في إدارتهم، ولعله من قبيل التناقض أن يلصق الناس بالأمويين تلك التهمة الشائعة، وهي أنهم حولوا الخلافة إلى ملك، مع أنه لم يحدث أن مارس أموي مثل تلك السلطة الشخصية التي مارسها العباسيون الأول، أو ظهر بمثل تلك الأبهة الملكية التي ظهروا بها، هذا التناقض ذاته يوحي بأنه ينبغي علينا إذا شئنا أن نفهم الطبيعة الحقيقية للأزمة أن ننفذ إلى ما دون سطح الوقائع بكثير، وأن نجتهد بصورة خاصة في تحرير أنفسنا من عادة مؤرخي العرب الذين ينظرون إلى العملية التاريخية على ضوء الأعمال الشخصية، دون اعتبار منهم للظروف التي اكتنفت أعمال الأفراد ورسمت حدودها، والقضية تتلخص في أن الأمويين كانوا ضحية عملية ديالكتيكية داخل المجتمع الإسلامي وهي عملية نقد ذاتي ألقت بالتدريج ستاراً على المثل العليا السياسية في ذلك المجتمع، لكن لما كان المجتمع نفسه يفتقر إلى الوسائل أو الإرادة لتحديد تلك المثل وتجسيدها في نظام سياسي فقد حاول التملص من مسؤولياته بإلقاء تبعة الإخفاق على الأمويين، ووجد فيهم هدفاً قابلاً لتحمل اللوم»[1].

ويؤكد هذا القول مؤرخ آخر قائلاً: «إن خلفاء الدولة الأموية لم يقتلوا رجالهم، أو يسجنوهم، بينما قتل العباسيون معظم وزرائهم، أو سجنوهم وصادروا أموالهم»[2].

وعلى أية حال فإن وضع الموالي ـ خاصة الزعماء منهم ـ في عهد العباسيين لم يكن بأفضل منه في عهد الأمويين مع اختلاف ما بين العصرين من ظروف وملابسات، مع الفروق الكثيرة بين ظروف هذين العصرين، وضرورات الحكم فيهما مما أشرت إليه آنفاً.

(١) جب/هاملتون/دراسات في حضارة الإسلام، ص٤٨.

(٢) الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ص٢٦٤.

الفصل الخامس

«بين الأمويين والموالي»

«بين الأمويين والموالي»

لقد بالغ العديد من المستشرقين والمستغربين في الحديث عن ظلم الأمويين للموالي واحتقارهم والواقع أن ما قيل حول هذا الموضوع يحتاج إلى كثير من الدقة والموضوعية والوضوح، وتقصي الحقائق، ودراسة الموضوع من جميع جوانبه، أقصد فيما يتعلق بالأمويين وموقفهم من الموالي، أو موقف الموالي من الأمويين، وبالتالي يمكن الحكم واتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع.

ويبدو لي أن الأمويين لم يضطهدوا الموالي بحال من الأحوال، وإنما هناك أمور وظروف أجبرت الأمويين على انتهاج أسلوب معين في الولاية والقضاء والإدارة والقيادة، ولا يعني هذا إبعادهم عن هذه المناصب، وإنما حاول الأمويون أن يضعوا الشخص المناسب في المكان المناسب، لأنه لا يصح بحال من الأحوال أن يسند القضاء مثلاً أو الإدارة أو القيادة إلى أناس دخلوا في الإسلام حديثاً ولمَّا يفهموا أصوله وقواعده، فكان من المنطقي أن تسند غالبية هذه الأعمال إلى من يستطيع القيام بها كما قررها الإسلام، لأن هناك أموراً أسندت بالفعل إلى الموالي لبراعتهم فيها أكثر من غيرهم، مثل أمور الخراج والجباية وما إليها. وهذا الأمر لم يستمر طويلاً إذ ما لبث الموالي أن تسنموا الكثير من الأعمال الإدارية والقيادية والقضاء، بعد ما فهموا روح الإسلام. وسأتطرق بشكل موجز إلى نماذج من ذلك للتدليل على أن الأمويين لم يضطهدوا الموالي. هذا الكلام الذي قال به الشعوبيون والمتعصبون ضد الدولة الأموية جعل الموالي ومن تعاطف منهم يعتقدون ـ خطأً ـ بأن الأمويين قد اضطهدوهم، وسلبوهم الكثير من السلطات التي كانوا عليها بالأمس، قبل أن

يقوض الإسلام عروش امبراطورياتهم، ويحيلهم إلى أمة مسلمة تتخذ من القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة منهجاً وأسلوباً في حياتها الدنيوية والدينية.

لهذا سأحاول قدر المستطاع إجلاء الحقيقة بعيداً عن الهوى والانفعال، مبيناً الأسباب والمبررات التي دفعت بالأمويين إلى انتهاج أسلوب معين في الحكم كما تقضي به الضرورة.

أما الشعوبيون ومن سار على نهجهم من مستشرقين وغيرهم فما عليهم إلا أن يعلنوا ذلك صراحة وعلى رؤوس الأشهاد بأن الدولة الأموية قد حرمتهم من حقوقهم، ولم تسو بينهم وبين العرب في كثير من الأشياء، لهذا ثاروا في وجهها ـ أي الموالي ـ راكضين وراء كل من يعلن سخطه عليها علّهم بذلك يستطيعون تحقيق مكاسب لهم، ويكون لهم بذلك الدالة على من ساعدوه إن قدر له النجاح في ذلك.

وفي اعتقادي أن كثيراً من الكتاب والمؤرخين الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع لم يعطوه حقه من الدراسة والبحث والاستقصاء والتمحيص، بل نرى غالبيتهم قد صبوا جام غضبهم على الدولة الأموية دون أن يأخذوا في الإعتبار المقاصد البعيدة التي يطمح إليها الموالي، والمناسبات العديدة التي أعلنوا فيها سخطهم على الأمويين. فعندما انتصر المسلمون بقيادة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه على قائد الفرس رستم في المعركة الفاصلة في التاريخ «القادسية» وقوضوا أركان الامبراطورية الفارسية، نرى أن الموالي يعمدون إلى التدبير لقتل الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الذي هز أركان دولتهم في تلك المعركة وما بعدها من معارك فاصلة أيضاً، بصفته خليفة المسلمين، وأنه هو المخطط والمدبر لموضوع فتح هذه البلدان وإدخالها في الإسلام.

وبالفعل فقد تمكن المتآمرون من إحكام خطتهم، وقتل الخليفة على يد واحد منهم، علماً بأن أبرز المتآمرين وهو الهرمزان كان ملكاً في يوم من الأيام، وقد عفا عنه الخليفة عمر نفسه، وبإمكانه أن لا يعفو عنه لكثرة نقضه العهود مع

المسلمين، فماذا جنى إمام المسلمين من وراء العفو عنه؟ لقد دفع الخليفة ثمن عفوه عنه وعطفه عليه، وإبقائه في المدينة معززاً مكرماً حياته ثمناً لذلك(*).

ومرة أخرى عندما عمد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان إلى تعريب الدواوين، وتعريب العملة وتوحيدها، ثار ثائرهم في كل مكان سواءً الفرس أو الروم أو غيرهم، وأعلنوا نقمتهم على الدولة الأموية كذلك.

وأهم شيء يواجهنا من الثورات الفارسية ضد الدولة الأموية هو ما أعقب حركة التعريب الكبرى التي قام بها الخليفة عبد الملك بن مروان إثر انتصاره على عبد الله بن الزبير، وتوحيد جميع الأقاليم والشعوب الإسلامية، فلقد بدا تذمر الموالي واضحاً عندما تمت حركة التعريب في كل من الدواوين والعملة، واستغني عن البعض من الموظفين والعاملين في هذه المجالات من فرس وروم وقبط ومن إليهم ممن لا يحسنون العربية، حيث شاركهم العرب في هذه الوظائف، وبذلك ضاعت على البعض منهم مكاسب كانت ذات أثر كبير في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية ـ حسبما يتصورون ـ.

كذلك كان لإلغاء الدرهم الفارسي وسائر مفرداته ـ مشتقاته ـ ما جعل الفرس يحسون بزوال آخر رمز لهم ولامبراطوريتهم التي أطاح بها المسلمون، فلم يكن بد من إظهار السخط والتذمر في أشكال تخفي وراءها أغراضهم الحقيقية حتى لا يتهمهم أحد، مع أنهم يعملون على إحداث انقلابات أو تبرم بالحكم الإسلامي، فداروا من حوله، وأخذوا يجاهرون بآراء كلامية زاعمين أنهم يجددون في الدعوة الإسلامية بأساليب تتفق مع الوضع القائم مع تلك الفتوحات الضخمة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد تحركات الجهمية، أتباع جهم بن صفوان، والقدرية، والحركات الأخرى التي كانت تتظاهر بالإصلاح في خراسان، وسائر أقطار المشرق كما هو مسطور وموضح في مدونات الفرق والملل والنحل.

(*) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع إرجع إلى الفصل الأول من هذا الكتاب.

وإذا أضفنا إلى ذلك مسألة إسناد الأعمال والمناصب القيادية إلى جماعات من العرب وبخاصة من عايشوا الوضع الجديد، مثل الصحابة والتابعين ومن إليهم، ممن فقهوا منهاج الإسلام في الحكم، وما يناط به من سياسة وإدارة، وموارد مالية، وأساليب تصريف شؤون الدولة، وذلك لسبب بسيط، وهو أن هؤلاء العرب المسلمين كانوا هم وحدهم ذوي الكفاية، وتحمل عبء تلك الأعمال، وهذا لون آخر فرضته المصلحة العامة في الدولة الإسلامية، إذ لا يستوي من أسلم في عهد نزول القرآن الكريم على رسول الله ﷺ، وفقه الإسلام، أو أخذ عن هؤلاء العلماء الأفذاذ، والجهابذة العظام في شؤون الحرب والسياسة، وسائر تلك الأمور الخطيرة التي تلقوها عن الوحي الذي كان ينزل على رسول الله، وشهدوها واقعياً عملياً في عهد رسول الله وخلفائه الراشدين.

هل يستوي هؤلاء مع من كان جاهلاً بغالبية تلك الأمور إن لم تكن كلها؟.

حتى تحولت دولته بكافة شعوبها إلى الحكم الإسلامي، ولم يمارسوا سياسة الحكم الجديد، فضلاً عن أصوله وقواعده التي بينها كتاب الله عز وجل، وسنة نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام.

إذاً فليس من سبيل لاستقامة أمور الدولة الإسلامية ـ بعد أن احتوت أقطاراً شاسعة من امبراطورية فارس، وما صاقبها من أراض واسعة تحتلها شعوب مختلفة من ترك ومغول وهنود وروم وغيرهم ـ إلا بوضع مقاليد الحكم والسياسة وسائر القيادات العسكرية والمدنية الهامة في أيد عربية، لا لأن العرب طبقة أرستقراطية كما يفتري المتعصبون والجاهلون والحاقدون، ولكن لأن مصلحة الحكم تقتضي وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

والأمويون بوجه عام، بل وسائر خلفاء الإسلام سواءً قبل الأمويين أو بعدهم، لم يسعوا إلى تقسيم المجتمع الإسلامي إلى طبقات بعضها أرستقراطي يحتل القمة، والبعض الآخر رعايا يكونون أسفل القاعدة في الهرم

الاجتماعي المزعوم، ولكن منطق المصلحة يفرض أن يكون كل في مكانه، وأن تسند الأعمال ـ كل الأعمال ـ إلى من يستطيع القيام بها وأداءها، وإلا لغدت الأمور فوضى، واتهم المسلمون بالبلبلة والارتباك بفتحهم تلك الأقطار، وهذا ما يكذبه منطق الواقع الذي أحست به الأمم والشعوب المفتوحة فتحاً إسلامياً، وليس غزواً استعمارياً بالسيطرة واستنزاف خيرات الشعوب. ولا يمكن بحال من الأحوال أن يكون الناس كل الناس على درجة سواء في كل شيء في الفقر والغنى، في العلم والجهل، في القوة والضعف، لأن تلك سنة الله في خلقه ولأن الله سبحانه وتعالى أراد عمران هذا الكون، يقول الله سبحانه وتعالى: **﴿والله فضّل بعضكم على بعض في الرزق﴾**[1].

وقال تعالى: **﴿وما يستوي الأعمى والبصير، ولا الظلمات ولا النور، ولا الظل ولا الحرور، وما يستوي الأحياء ولا الأموات﴾**[2].

ويقول جلّ من قائل: **﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض﴾**[3].

وما دام أن الله سبحانه وتعالى قد فضل بعض النبيين على بعض، فمن باب أولى تفضيل بعض الخلق على البعض الآخر على قدر درجاتهم.

والإسلام كما هو معروف لم يفضل بعضاً على بعض إلا بمقدار الكفاءة والمقدرة فمن توفرت فيه تلك الأمور كان جديراً بالمنصب.

ونستطيع أن نخلص من هذا إلى أن ظاهرة عدم إسناد الأعمال الهامة في الدولة إلى الموالي لم يكن بسبب الاضطهاد، أو اعتبارهم طبقة دنيا على الإطلاق، كما صور ذلك الشعوبيون والمستشرقون ومن إليهم، وإنما كان الأمر على خلاف ذلك تماماً، وهو أن الأعمال التي لا يتقنها العرب كانت تسند إلى الموالي مثل الإشراف على الديوان بوجه عام قبل تعريبه، وأمور الجباية، وإدارة

---

(١) سورة النمل: آية ٧١.

(٢) سورة فاطر: الآيات من ١٩ـ٢٢.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٥٣.

سك النقود، إذ لم يكن يشرف عليها غير الموالي، ومع هذا فلم يقل أحد من العرب أن احتكار الموالي لتلك الأعمال فيه مساس بالعرب، ذلك لأن الإسلام سوى بين الناس، وجعلهم كأسنان المشط، ونص على أن أكرمهم عند الله أتقاهم، هذا الكلام ينطبق على الدولة الأموية في بداية عهدها أما بعد ذلك فقد حظي الموالي بكثير من المناصب القيادية في الدولة.

ومن هنا ينبغي أن نقف وقفة قصيرة تناسب هذا المقام لنوضح كلمة التقوى في مثل هذا الموقع، فنرى أنها تحتل مكانة هامة في مواقع الأعمال والوظائف، فإذا كان المتقي هو من يؤمن بالله عن علم واقتناع، ويعمل الصالحات على مقتضى هذا الإيمان، فلا بد أن يكون على أتم معرفة بدقائق الأعمال، ولا شك أن مسائل السياسة والإدارة في المال والاقتصاد والتربية والتعليم والثقافة، وتطور المجتمعات، ودراسة العادات والتقاليد وتصريف شؤون الحياة بكل ما فيها، ومن فيها، وما يناط بها في الماضي والحاضر والمستقبل، كل ذلك من صميم التقوى بمقتضى الإيمان، والعمل الصالح المبنيين على العلم والاقتناع. وبعبارة أخرى فإن الأمة العربية الإسلامية في هذا الوقت الذي ندرسه كانت هي الأمة التي رشحتها ظروفها لتسلم القيادة والزعامة بسبب من شريعة الإسلام التي بعث بها وبلغتها رسول الله ﷺ.

أما ما يحدث بعد ذلك ـ أي دخول الكثير من الموالي في الإسلام ممن حسن إسلامهم، وتفاعلوا مع هذا الدين الجديد، وفهموا أصوله وقواعده ـ فإن الأمويين لم تكن لهم مواقف تجاه البارزين منهم، بل نراهم قد أسندوا إلى هؤلاء العديد من المناصب القيادية الهامة في الإدارة والجيش.

ولهذا فإن الفكرة الشائعة عن بني أمية، والتي أذاعها عدد من المستشرقين ـ ومن قبلهم الشعوبيين ـ من أمثال فون كريمر، وفان فلوتن، وفلهاوزن وغيرهم، ثم تلقفها عدد من أبناء العروبة من أمثال فيليب حتي، وجورجي زيدان، أو بالنسبة لغيرهم من مؤرخي المسلمين المحدثين الذين نقلوا عن هؤلاء جميعاً دون روية أو إعمال فكر، وصبوا جام غضبهم على الدولة الأموية، واتهموها

بالاضطهاد والقمع لمن عدا العرب، وادعوا بأن بني أمية تعصبوا للعرب ضد الموالي، وأنهم استغلوهم واحتقروهم، ونتج عن هذا كله سخط الموالي الذي تولد عنه سقوط الدولة الأموية كواحد من العوامل العديدة المؤدية إلى سقوطها، حيث اعتمد هؤلاء الكتاب مستشرقين ومستغربين بالدرجة الأولى على روايات وأخبار مبعثرة هنا وهناك في كتب الأدب المتمثلة في روايات الجاحظ في العديد من كتبه، وابن عبد ربه في كتابه «العقد الفريد» وأبي الفرج الأصفهاني في كتابه «الأغاني» وقصص ألف ليلة وليلة، وغيرها.

هذه الكتب ـ في نظري ـ لا يعتد بالكثير من الآراء والأفكار التي قيلت فيها، لأنها تختص بالدرجة الأولى في الأدب، والأدب كما هو معروف لا يخضع في بعض جوانبه للمنهج التاريخي من حيث التدقيق والتمحيص والتحليل والمناقشة والمقارنة، ومن ثم الخروج بنتائج كما هو الحال بالنسبة للتاريخ.

وكل ما في الأمر هو أن كثيراً مما ورد في هذه الكتب وأمثالها إنما يسجل حالات فردية لا يمكن أن نستخرج منها قاعدة عامة تبين لنا سياسة الدولة أو حتى الرأي العام، وهذا لا يعني أن هذه الكتب وأمثالها لا يمكن الاستفادة منها أو الاعتماد عليها، بل بالعكس، إلا أن فيها الغث والسمين، وعلينا عندما نحاول الاستفادة منها أن ندقق فيما نأخذه منها ومن أمثالها، حتى لا نقع في أخطاء نحن في غنى عنها.

ويؤيد هذا ما أشار إليه البعض من أن غالبية تلك الأخبار التي قيلت في هذه الكتب وأمثالها، إنما هي أخبار تتصل بالبيئات القبلية وبمفاهيمها، وهي بيئات لا تحترم الحرف اليدوية، أو حتى الزراعة، بل تعتز بالفروسية، وفن القتال. ومن الطبيعي أن تكون نظرة هؤلاء العرب إلى الموالي من فلاحين وصناع نظرة لا تتسم بالاحترام[1].

ويبدو لي أن تلك النظرة من العرب إلى المهن التي كان يزاولها غالبية

---

(١) الدوري/مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص٤٢.

الموالي تنطبق أيضاً على العرب ممن يمتهنون تلك المهن، أي أن نظرة العرب إلى كل من يمتهن هذه الحرف هي في الواقع نظرة تتصف بعدم الاحترام أيضاً، يستوي في ذلك الموالي والعرب. مع ما في تلك النظرة من سلبيات وإيجابيات.

فإذا كان العرب ينظرون إلى هذه المهن بشيء من الاحتقار، وينظرون إلى من يزاولها نظرة تتصف بالازدراء سواءً كان هؤلاء الذين يزاولونها من العرب أو غيرهم من الأجناس الأخرى؟ فهذه ـ في نظري ـ ليست مأخذاً على العرب تجاه الموالي، ما دام أن نظرتهم تلك هي على درجة سواء لمن يزاولون هذه المهن عرباً أم غير عرب. وإن اعتبرت مأخذاً عليهم فهي في الواقع نظرة شاملة للعرب وغيرهم من الأمم الأخرى، ولا شك بأنها من الأمور التي لا تتفق وجلال الإسلام، لأن الإسلام لا يفرق بين كبير وصغير، بين عبد وحر، بين غني وفقير، بين شريف ووضيع، بين عربي ومولى، فأساس التفاضل هو التقوى، وليس غير التقوى.

ولهذا فإن نظرة العرب إلى الموالي الذين يزاولون تلك المهن لا تنطبق عليهم وحدهم بل على كل من يحترف هذه الوظائف عرباً كانوا أو موالي حتى يومنا هذا.

من كل ذلك فإنني أرى أن الأمويين غير مسؤولين عن تلك التصرفات التي تحدث من حين لآخر، ما دام أنه لم يكن لخلفاء بني أمية ضلع في ذلك، لأن تلك هي نظرة العرب عموماً قبل الإسلام بأزمان طويلة، بل وبعده حتى يومنا هذا.

هذا بالنسبة للعامة من الموالي ومن سار على شاكلتهم، ومن كان في مستواهم من العرب. أما من برزوا في مجالات أخرى في الكتابة والعلم والقضاء والقيادة، فإن منزلتهم تختلف عن أقرانهم، ذلك أننا نرى العديد من رجالات الموالي من الكتاب والعلماء والقادة والولاة ممن كانت لهم منزلة رفيعة لدى العرب وغيرهم، وعلى الأخص لدى العمال والولاة والخلفاء، وهؤلاء بعض

من تسنمـوا مراكز قيادية، ونالوا احترام الجميع. فهذا الحسن البصري الذي عاش حياة لا تختلف عن حياة الـزعماء من حيث الاحترام والإجلال، حيث عاش في البصرة، ولقي احترام الجميع، وإجلال رجالات الدولة الأموية، ولم يقل عنه أحد بأنه لا يستحق هذا الاحترام لأنه مولى، أو أنه اضطهد من قبل السلطات ولقد بلغ من تقدير الناس وإجلالهم لهذا الرجل ما قاله عنه ابن خلكان إذ يقول: تبع الناس كلهم جنازة الحسن البصري، واشتغلوا به، فلم تقم صلاة العصر بالجامع، ولا أعلم أنها تركت منذ كان الإسلام إلا يومئذ، لأنهم كلهم تبعوا الجنازة، حتى لم يبق بالمسجد من يصلي العصر[1].

شخص كهـذا من المـوالي يحتـرمه الخاص والعام ويمشي الجميع في جنازته، حتى يصل الأمر إلى أن يهجر المسجد الجامع في صلاة العصر، نظراً لحرص الجميع على حضور جنازته، هل يصح أن نتهم الدولة وعمالها بأنها اضطهدت الموالي؟

كما أن هناك الكثير من الأدلة التي توضح لنا بجلاء بأنه لم تكن للخلفاء الأمويين أية مواقف سلبية تجاه البارزين من الموالي سواءً في الإدارة أو السياسة أو الحرب أو الكتابة أو غير ذلك.

فهذا مثلاً أبو المهاجر دينار، مولى مسلمة بن مخلد الأنصاري والي مصر آنذاك، إذ عينه مسلمة أميراً على أفريقيا بعد أن أقنع الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان بعزل عقبة بن نافع، إذا استطاع هذا المولى فتح البعض من بلدان المغرب الأوسط، كما تمكن من إقناع الزعيم البربري كسيلة ـ بعد الانتصار عليه وأسره ـ بالدخول في الإسلام.

وهذا حسان بن النعمان الغساني نراه يعقد لابني الكاهنة رئاسة اثني عشر ألف جندي من البربر هم صفوة رجالات البربر البتر، كل واحد منهما رئيساً على ستـة آلاف جنـدي، حيث أسلمـوا وحسن إسلامهم، وأصبحوا هم وجندهم

---

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، جـ٢، ص٧٢.

يعيشون جنباً إلى جنب مع العرب، ومع هذا فلم يفكر حسان مطلقاً بأن هؤلاء مجرد موالي، وأنهم لا يستحقون تلك المناصب، بالرغم من أن حساناً هو الذي أجهز على أمهم الكاهنة البربرية وأدخل قومها في الإسلام.

ألا يخشى حسان بأن ينتقض هؤلاء على المسلمين؟

الواقع أنه لم يفكر في ذلك لأنه رأى صدقهم وإخلاصهم للإسلام والمسلمين، وبهذا أسند إليهم تلك المناصب، وأصبحوا مع العرب يداً واحدة تعمل لنشر الإسلام في عديد من البلدان التي لم تدخل في الإسلام بعد.

وهذا مولى عبد العزيز بن مروان، ولي عهد الخلافة الأموية، والوالي على مصر والمسمى «تليد» يصبح والياً على إفريقية بعد عزل حسان بن النعمان عنها.

وهذا طارق بن زياد ـ مولى موسى بن نصير ـ القائد المشهور والمذكور، وهو أيضاً من طائفة الموالي، نرى بأن موسى بن نصير الوالي والقائد على الشمال الإفريقي في ذلك الوقت يوكل إلى طارق فتح شبه جزيرة إيبريا (الأندلس فيما بعد) حيث منحه ثقته، وأمَّره على العديد من رجالات الإسلام عرباً وموالي، ومن بينهم أبناء موسى إذ بقوا تحت إمرة ذلك الرجل، ولم يفكر موسى لحظة واحدة بنسب ذلك الرجل، بل اختاره من بين العديد من العرب البارزين، وفضله عليهم لقيادة تلك الحملة مع ما فيها من أخطار.

وهذا طريف بن مالك: مسلم من البربر أرسله موسى بن نصير على رأس سرية استكشافية إلى جنوب إسبانيا حيث وصل إلى جزيرة عرفت باسمه، وعادت حملته بأخبار مشجعة للاستمرار في عملية الفتح. وبغنيمة جليلة[1].

وهذا برمك: والد خالد بن برمك: ولاه أسد بن عبد الله القسري على بلخ وما حولها، وقد كان هذا الرجل بارزاً في قومه من آل ساسان، وأحد سدنة بيوت النار.

(١) ابن المقري/نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، جـ١، ص٢١٤.

وهذا أيضاً عبيد الله بن الحبحاب ـ مولى بني سلول ـ الذي كان في يوم من الأيام على خراج مصر، إلى أن أصبح فيما بعد والياً على إفريقيا بالإضافة إلى الأندلس.

وهذا سالم ـ مولى سعيد بن عبد الملك ـ كاتب الرسائل في خلافة هشام بن عبد الملك.

وهذا عبد الحميد بن يحيى بن سعد الأنباري. من أهل فارس. مولى للعلاء بن وهب العبادي المسمى بـ «عبد الحميد الكاتب» كاتب مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية حيث كان يحبه، ويرفع من منزلته بين الكتاب والعمال إذ كان أبرز رجل في الكتاب في ذلك الوقت حتى اتخذه وزيراً له.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن الكثير من القادة العرب قد اعتمدوا على رجالات من الموالي، من أصحاب الرأي والمشورة في الحرب والسلم، من أمثال: البختري بن مجاهد مستشار نصر بن سيار ـ العامل الأموي في خراسان ـ وصاحب أمره.

كما أن زياد بن أبيه قد اعتمد على الموالي، وكتب إلى الخليفة معاوية بن أبي سفيان يوصيه باستخدام الموالي لأنهم أنصر وأغفر وأشكر كما يقول البلاذري[1].

وكذلك فعل ابنه عبيد الله لأنه وجد الدهاقين أبصر بالجباية، وأوفى بالأمانة، وأهون على مطالبة[2].

كما عين معاوية بن أبي سفيان مولاه عبد الله بن دراج على خراج العراق في ولاية المغيرة بن شعبة[3].

وهذا سليمان بن سعد الخشني: كاتب عبد الملك بن مروان والوليد

---

(١) البلاذري/أنساب الأشراف، جـ٤، قسم ١، ص٢٣.

(٢) المصدر نفسه، والجزء نفسه، قسم٢، ص١٠٩.

(٣) البلاذري/فتوح البلدان، ص٢٩١.

وسلميان، وعمر بن عبد العزيز، كان من أهل الأردن، وهو أول من نقل الديوان من الرومية إلى العربية، وهو أول مسلم ولي الدواوين كلها، وكانت النصارى تلي الدواوين قبله[1].

أما منصب القضاء فحدّث ولا حرج.

فهذا القاضي شريح بن الحارث ظل قاضياً منذ خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حتى ولاية الحجاج بن يوسف، كما يقول ابن خلكان وغيره.

وهـذا رجـاء بن حيوة: مولى كنـدة، كان بحق وزير صدق للخليفتين سليمان بن عبد الملك وعمر بن عبد العزيز، وله دور بارز في اختيار الولاة، وفي عقد البيعة لعمر بن عبد العزيز، قال عنه مسلمة بن عبد الملك: برجاء بن حيوة وبأمثاله ننصر[2].

وهـذا سعيد بن جبير: مولى بني والبـة، أسـود اللون، عالم من علمـاء الكـوفـة، جعله الحجاج بن يوسف على عطاء الجند في الكوفة[3]. وقد ولي القضاء في زمن الحجاج[4].

وهـذا محمـد بن سيريـن: أبوه مولى لأنس بن مالك، كان حسن العلم بالفرائض والحساب والقضاء. قال عنه ابن كثير: لم يكن بالبصرة أعلم بالقضاء منه، ولا أجرأ على تعبير الرؤيا منه[5].

وهذا عكرمة، مولى ابن عباس وهو الذي نقل علم ابن عباس إلى خراسان

---

(١) ابن عساكر/تهذيب تاريخ دمشق الكبير، تهذيب وترتيب: عبد القادر بدران، جـ٦، ص٢٧٨.

(٢) الذهبي/سير أعلام النبلاء، جـ٤، ص٥٦٠.

(٣) الذهبي/سير أعلام النبلاء، جـ٤، ص٣٢١، ابن قتيبة/المعارف، ص٤٤٢.

(٤) ابن قتيبة/المعارف، ص٤٤٧.

(٥) البداية والنهاية، جـ٩، ص٢٦٧، الذهبي/سير أعلام النبلاء، جـ٤، ص ص٦٠٨-٦٠٩.

ويقال بأنه بربري الأصل، أسود اللون من سكان المدينة[1].

وهذا نافع: مولى ابن عمر وراويته، وهو عالم المدينة وفقيهها، قيل إنه بربري من المغرب، وقيل بأنه فارسي[2].

وهذا عطاء بن أبي رباح، من الموالي أيضاً، أسود شديد السواد، انتهت إليه فتوى مكة، كان مولى بني فهر أو بني جمح[3].

وهذا وهب بن منبه اليهودي الأصل الذي تولى القضاء في صنعاء في اليمن[4].

وهذا أيضاً ميمون بن مهران: الذي تولى قضاء الجزيرة الفراتية لعمر بن عبدالعزيز وخراجها[5].

وهل يمكن أن يثق عمر بن عبد العزيز في مجال القضاء إلا لمن أثبت أنه كفؤ لتحمل هذا العبء الخطير؟.

وهذا الشعبي والحسن البصري الذي كان والده مولى لزيد بن ثابت، كل منهما ولي القضاء في البصرة وهما من الموالي[6].

وهذا الليث بن سعد، أصله من خراسان، ومولده في قلقشندة، كان إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقهاً. قال عنه ابن تغري بردي: كان كبير الديار المصرية ورئيسها، وأمير من بها في عصره، بحيث أن القاضي والنائب من تحت إمرته ومشورته، وقد ولد سنة ٩٤هـ[7].

---

(١) الذهبي/سير أعلام النبلاء، جـ٥، ص٨٠.

(٢) المصدر نفسه، جـ٥، ص ص٩٥، ٩٩.

(٣) المصدر نفسه، جـ٥، ص ص٨٠.

(٤) المصدر نفسه، جـ٥، ص ص٥٤٥.

(٥) المصدر نفسه، جـ٥، ص ص٧٣.

(٦) تاريخ الرسل والملوك، جـ٦، ص٥٥٤.

(٧) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جـ٢، ص٨٢.

وبعد: أليست هذه الأمثلة التي أوردتها وهي قليل من كثير كافية لدحض آراء الشعوبيين والمستشرقين والحاقدين، حين اتخذوا من عملية الاضطهاد تكأة يحاولون أن يصلوا بها إلى مراميهم ومطامحهم، وهي الحط من شأن العرب الذين قام الإسلام أول ما قام على أكتافهم.

وحيث أن الأمويين يمثلون العرب (بعد الخلافة الراشدة) عندما انساحوا في أقطار كثيرة، وأدخلوها في حوزة الإسلام، فكان لا بد لهؤلاء من تشويه سمعتهم، ووصفهم بأنهم متعصبون لبني جلدتهم من العرب، وبالمقابل كانوا يضطهدون من لم يكن عربياً ويرون أنهم أقل منزلة منهم وقدراً. فهل بعد كل هذا يمكن أن يقال بأن العرب كانوا يحتقرون الموالي؟ أو أن بني أمية كانوا يضطهدونهم؟، وهل بعد كل هذا يسوغ لأحد القول بأن المجتمع الإسلامي عاش على الطبقية؟ لو كان الأمر كذلك لما كان أحد من هؤلاء الموالي في منزلته التي وضعتها الدولة فيه. في رأيي أن ما يدعيه هؤلاء يدحضه البعض مما أشرت إليه، وهو أن الأمويين لم يضطهدوا الموالي بحال من الأحوال، لأننا لم نقرأ ولم نسمع بأن واحداً من الفقهاء أو العلماء، أو التابعين قال شيئاً تشتم منه رائحة النقمة على الأمويين، وأنه كانت لهم مواقف سلبية تجاه الموالي أو غيرهم ممن يعيشون داخل الدولة من غير المسلمين، وبإمكان هؤلاء أن يفاتحوا الوالي بل الخليفة مباشرة بما يجري في الدولة دون خوف أو وجل.

وقد تحدث البعض عن هذا الموضوع قائلاً:

ليس ثمة من منصب إلا وكان فيه للموالي نصيب، وهذا يدل على أن الأمويين كانوا ينظرون إلى الأمور نظرة موضوعية، ويحاولون الاستعانة بجميع العناصر التي تثبت كفاءتها وقدرتها على الاشتراك في إدارة الدولة وتثبيت سلطان بني أمية سواءً أكانوا من العرب؟ أم من الموالي؟[1].

كما أنه بالرغم من استقلال القضاة بأحكامهم في عهد الدولة الأموية

---

(١) خماش/نجد، الإدارة في العصر الأموي، ص٣٤٩.

استقلالاً تاماً إلا أن ذلك لم يمنع الخليفة هشام بن عبد الملك من التدخل في شؤون القاضي خاصة عندما رأى منه حيفاً وإجحافاً بحق البعض إذ يقول الكندي:

إن يتيماً من مراد كان في ولاية يحيى بن ميمون الحضرمي، وهو على القضاء فرد أمره إلى عريف قومه، وكان في حجره، فتظلم اليتيم بعد بلوغه من العريف إلى يحيى زماناً فلم ينصفه منه، وأتى اليتيم ببينة من قومه فشهدوا أنه مظلوم، فلم يستمع يحيى منهم، فكتب إليه اليتيم بأبيات أبي شمر:

ألا أبلغ أبا حسان عني ... بأن الحكم ليس على هواكا
وتزعم أنها حق وعدل ... ولم يسمع بحكم مثل ذاكا
ألم تعلم بأن الله حق ... وأنك حين تحكم إذ يراكا

فبلغ يحيى بن ميمون ذلك فسجن اليتيم، فرفع أمره إلى هشام بن عبدا لملك، فعظم ذلك عليه، وكتب بصرفه، وكان في كتابه إلى الوليد بن رفاعة:

إصرف يحيى عما يتولاه من القضاء مذموماً مدحوراً، وتخير لقضاء جندك رجلاً عفيفاً ورعاً تقياً سليماً من العيوب لا تأخذه في الله لومة لائم[1].

إذا عرفنا موقف هذا الخليفة من القاضي عندما رأى منه حيفاً في حكمه، عندما أصدر أمره إلى عامله بعزله، ولم يكتف بهذا بل أوصاه وأكد عليه باختيار قضاته ممن يتوفر فيهم التقى والصلاح والعفة.

فكيف يمكن أن يتهم خلفاء بني أمية أيضاً بالانحراف عن تطبيق الشريعة الإسلامية واضطهاد الناس وأكل حقوقهم بغير حق؟.

ويحسن في هذه المناسبة أن أورد ما أشار إليه البعض حيال تحامل العديد من المستشرقين ومن نهج نهجهم من الكتاب المحدثين على الدولة الأموية، ووصمها بالظلم والاضطهاد لمن عدا العرب إذ يقول:

(١) كتاب الولاة وكتاب القضاة، ص٣٤١.

إن الفكرة الشائعة عن بني أمية التي أذاعها فون كريمر، وفان فلوتن وبراون وأمثالهم من المستشرقين، ورددها كما هي جرجي زيدان، ثم نقلها ـ بدون فحص ـ بعض المؤلفين المحدثين مثل: حسن إبراهيم حسن، وعبد العزيز الدوري، هي أن بني أمية كانوا متعصبين ضد الموالي، وأنهم كانوا يستغلونهم، واضطهدوهم واحتقروهم، ومن أجل ذلك حمل المؤلفون على الأمويين حملة شديدة، واستنتجوا أن سخط الموالي الذي تولدت عن هذا الاضطهاد كان أهم أسباب سقوط الدولة الأموية.

حتى لقد جمع الدكتور الدوري في كتابه «العصر العباسي الأول» كل التُّهم التي ساقها المستشرقون المذكورون قابلاً لها كقضية مسلَّمة، دون مناقشة أو بحث أو دفاع، وكانت حملته من أقسى الحملات على بني أمية، وهي بالطبع لا تعطي صورة حقيقية عن حكم الدولة الأموية، وقد اعتمد الدوري ـ بصفة خاصة فيما كتبه ـ على جرجي زيدان، واتخذ هؤلاء جميعاً من كلام الشعوبيين والمتعصبين أدلة تاريخية.

غير أن الحقائق تبين أن الأمويين قد اعتمدوا على الموالي، وأشركوهم وعينوهم في أرقى المناصب.

كذلك ما اتهم به المستشرقون ومن قلدهم في هذا رجال بني أمية بأنهم كانوا يزيدون دائماً في الضرائب، أو يفرضون ضرائب جديدة عل الموالي.

هذه أيضاً تعوزها الأسانيد التاريخية.

فالضرائب التي زاد فيها الأمويون قليلة ومعدودة، وشاملة للعرب والموالي على حد سواء.

على أن الأمويين إذا كانوا قد ظلموا فإن ظلمهم كان واقعاً على العرب وغيرهم معاً، فقد فرضوا خراجاً على أهل اليمن، وهم عرب مسلمون، وصادر ابن هبيرة ـ عامل الأمويين ـ أموالاً لأشراف العرب في خراسان، وأغرم الحجاج

المهلب بن أبي صفرة أموالاً باهظة، وحبس أبناءه لديون طالبهم بها، كما حُبس يزيد بن المهلب في عهد عمر بن عبد العزيز لنفس السبب، كما صُودرت أموال خالد القسري كبير العرب اليمنية[1].

وإجمالاً فإنه لم تكن هناك أمة تستطيع أن تقوم بتصريف أمور الحكم وشؤون الدولة بوجه عام حسبما قضى به الوضع الجديد الذي حدث بعد الإسلام، لأمور واضحة لا تحتاج إلى جدل أو بيان، لأن منطق السياسة والحكم حتى في أحدث العصور التي نعيشها اليوم تفرض هذا الشيء، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يتهم القائمون على الحكم بأنهم يترفعون عن سائر البشر بحجة أن هؤلاء موالي.

فالاتهام ـ في نظري ـ منهار من أساسه ولا صحة له على الإطلاق، ولم يترفع العرب في يوم من الأيام عن الموالي إلا ما ندر.

ويشير البعض من المؤرخين المحدثين إلى أن العصبية العربية لم تكن وحدها هي التي حركت الموالي، وجعلتهم يخرجون على الدولة الأموية، ولكن كان للشعور القومي والعصبية الجنسية المتأصلة في نفوس هؤلاء الموالي نصيب كبير في تغذية هذه الحركات وتقويتها، ولقد وضح هذا المعنى لدى العرب منذ مقتل الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إذ كانت هذه المأساة كإنذار وجهته الأعاجم للعرب، فابتدأ الفريقان منذ تلك اللحظة يودعان عهد الصفاء والمودة، وأخذ ذلك الستار الجميل الذي أسدله الإسلام على النفوس ينكشف رويداً رويداً لكي تظهر من ورائه الأطماع الكامنة، والحزازات القديمة[2].

وبالنظر إلى هذا الموضوع نرى أن الأستاذ الفاضل يقر بأن الشعور القومي والعصبية لدى الموالي هي التي دفعت بهم إلى الكثير من المواقف السلبية ضد

---

(١) الريس/الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، الصفحات ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦.

(٢) النجار/محمد الطيب في كتابيه: الموالي في العصر الأموي، ص٢٣، الدولة الأموية في الشرق، ص١١٣.

الدولة الأموية، وأن مقتل عمر رضي الله عنه، ما هو إلا إنذار مبكر من الأعاجم موجه للعرب، ثم بعد هذا بدأوا يودعون الصفاء والموادة.

فما دام أنهم قد قتلوا الخليفة الراشد عمر ولما يمض على فتح بعض بلادهم سوى بضع سنوات، فأي صفاء؟ وأية مودة يودعانهما؟.

في رأيي أنه لم يكن هناك صفاء ولا مودة منذ القادسية، بل وقبلها بقرون عديدة يمكن أن يودع، ما دام أنهم قتلوا من أراد هدايتهم للإسلام. فماذا فعل بهم الخليفة عمر؟.

الواقع أنه لم يفعل شيئاً يوجب الأخذ بالثأر، بل بالعكس لقد اتصف حكمه بالعدل والمساواة، ونعم الناس في ظل هذا الحكم بالأمن والاستقرار، ومع هذا لم يسلم من شرورهم وآثامهم، حيث اغتالوه في المسجد أثناء الصلاة.

ولعل ما يدحض ادعاءآتهم بأن عمر أساء إليهم ولم يعدل بحقهم ما قاله رسول كسرى حينما وفد على عمر فوجده نائماً تحت ظل شجرة، عندها قال الرسول عبارته المشهورة التي ذهبت مثلاً: «حكمت فعدلت أمنت فنمت».

ويورد ابن سعد هذه القصة من وجه آخر إذ يقول: رأى الهرمزان عمر بن الخطاب مضطجعاً في مسجد رسول الله ﷺ فقال: هذا والله الملك الهنيء[1].

أليس هذا كافياً لتفنيد كل الدعاوى التي قيلت في هذه المناسبة حينما شهد شاهد من أهلها؟.

ويصدق المثل السائر على هذا الكلام: والفضل ما شهدت به الأعداء.

ولنا أن نتساءل!.

هل يعتبر إخراج الموالي من الظلمات إلى النور، وتحريرهم من رق العبودية الذي مكثوا فيه أحقاباً طويلة على يد أسيادهم من الأكاسرة والروم

(١) الطبقات الكبرى، جـ٣، ص٢٩٣.

وغيرهم، وتنفسهم نسائم الحرية، هل يعتبر ذلك ظلماً وعدواناً؟.

الواقع يرفض هذا ويؤكد بأن مجيء الإسلام إلى تلك البلاد، إنما كان خيراً وبركة على السواد الأعظم منهم، ولم يلحق الضرر إلا بشرذمة قليلة من المتنفذين والمنتفعين الذين لم يدخل الإيمان في قلوبهم، حيث قضى الإسلام على جبروتهم وسلطانهم، وجعلهم على حد سواء في الحقوق والواجبات مع من كانوا عبيداً لهم في يوم من الأيام، وكانوا يودون لو بقيت دولتهم على ما هي عليه قبل دخولها في الإسلام ليستمروا في العسف والاضطهاد لهؤلاء المغلوبين على أمرهم.

هذا في الواقع هو ما فعله عمر بن الخطاب، فهل يستحق بتصرفه هذا التنكيل به والقضاء عليه؟.

كما أن هناك من أشار إلى أن الموالي لا يفتأون أن ينضموا إلى أي ثائر ضد الأمويين انتقاماً منهم لما حل ببلادهم على يد العرب إذ يقول:

إن المتتبع لحركات الموالي وثوراتهم يلاحظ أنهم كانوا ينتهزون الفرص كلما لاحت لهم في سبيل القضاء على الدولة الأموية، وأنهم كانوا ينضمون إلى كل خارج على هذه الدولة، وأن كثرتهم وقلتهم في تأييد الأحزاب الخارجة كانت تتبع شخصية الداعي، وحسن سياسته، ولكنهم على كل حال، كانوا يفرحون ويبتهجون لكل خروج على الدولة الأموية، وذلك لأنهم كانوا يحقدون على الأمويين بل على العنصر العربي بأكمله، ويرون أن تلك الحروب التي تقوم بين الأحزاب المختلفة من العرب، ستؤدي حتماً إلى إضعاف الغالب والمغلوب، وفي هذا قوة ونجاح لهم[1].

ومعنى هذا في نظر الأستاذ الفاضل أن نقمة الموالي لم تكن ضد الأمويين فحسب على أساس ذلك الاضطهاد المزعوم بل ضد كل عربي مسلم،

---

(١) النجار/الدولة الأموية في الشرق، ص١١٣.

لاعتقادهم أن العرب هم الذين قوضوا عروشهم، وقضوا على أمجادهم، ولهذا نراهم يركضون وراء كل خارج على الدولة ممن يتوسمون فيه تحقيقاً لمآربهم وأهدافهم.

ويقول أيضاً في مؤلفه الآخر:

لا شك بأن هدف الموالي الكامل الذي يتمنونه ويسعون إليه، إنما هو القضاء على السيادة العربية واسترجاع المجد القديم، والسلطان المغتصب، وإقامة دولة أعجمية في مظهرها وحقيقتها[1].

ويضيف قائلاً: وكان مقتل عمر صدمة عنيفة روعت جمهرة المسلمين، وغيرت من شعورهم تجاه الأعاجم، من أسلم منهم ومن لم يسلم، فلقد وضحت تلك المؤامرة الفارسية، وظهرت أصابع الأعاجم ملطخة بدماء عمر، وإذ ذاك تبين للعرب أن الحقد الدفين قد تنبه في قلوب هؤلاء الناس[2].

فهل بعد كل هذا يمكن أن نعتبر ما قام به الموالي إنما هو نتيجة لاضطهادهم على يد الدولة الأموية؟.

أم أن الحقد الدفين ـ كما يقول الكاتب ـ تجاه العرب والإسلام هو الذي يغلي في صدورهم.

لقد رأى هؤلاء منذ الوهلة الأولى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو مخطط القادسية، ومجهز الجيوش كلها، وهو الذي اختار قادتها ورجالها، كل ذلك هو الذي أطاح بامبراطوريتهم على يد قائده سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

وقد اقتضى منهم ذلك التنكيل بهذا الرجل على يد واحد من ملوكهم وهو «الهرمزان» ثم جفنية، بالإضافة إلى دور اليهود في تلك المؤامرة ممثلة بكعب

---

(١) النجار/الموالي في العصر الأموي، ص١٣٠.

(٢) النجار/الموالي في العصر الأموي، ص٢٤.

الأحبار وتنبؤاته عن قرب أجل عمر، وأخيراً المنفذ لتلك العملية وهو «فيروز» أو «أبو لؤلؤة المجوسي» كما تقول عنه بعض المؤلفات التاريخية.

لقد اعتقد هؤلاء ـ خطأً ـ بأنهم سيجهزون ليس فقط على خليفة المسلمين، بل على دولة الإسلام، وتوقعوا بأن القضاء على عمر هو في حد ذاته قضاء على العرب والإسلام.

ولكن هيهات! إذ أثبتت الأيام عكس ما يتوقعون، إذ دك المسلمون ما تبقى من حصونهم، وأجهزوا على آخر أباطرتهم «يزدجرد الثالث» وكان مقتل عمر دافعاً لهؤلاء المسلمين الذين نذروا أنفسهم رخصية في سبيل الله للانسياح في تلك الديار وإدخالها في الإسلام، وأصبحت الامبراطورية الفارسية بعد فترة وجيزة من مقتل عمر أثراً بعد عين، كما خسرت القوة الأخرى الموازية لفارس وهي الامبراطورية البيزنطية الكثير من ممتلكاتها في الشرق سواءً في الشام أم في مصر أم في جزر البحر الأبيض المتوسط مثل قبرص ورودس وغيرهما.

من كل هذا يتبين لنا بأن العداء قديم قدم التاريخ قبل ظهور الإسلام، وقبل أن تثل عروشهم، وتدخل تلك البلدان في الإسلام.

ومما يؤيد ما أشرت إليه ما تحدث عنه واحد من المؤرخين إذ يقول:

إذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد أرضى العرب بما صنعه لهم، وأرضى الفرس بما أفاض عليهم من العدل، فقد أغضب كبراءهم، وذوي السلطان عليهم، لأنه ثل عروشهم، وزلزل قصور عظمتهم[1].

أما أحمد أمين فيقول هو الآخر عن ذلك:

أتى أهل البيت إلى خراسان فوجدوا من الناس كل ترحيب ونصرة لا حبًّا بهم، وإنما للثأر من الدولة الأموية، تحت شعار حب آل البيت ورايتهم[2].

---

(١) الخضري/محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية «الدولة الأموية»، ص٢٠.

(٢) فجر الإسلام، ص٢٧٦.

ويقول في كتابه الآخر «ضحى الإسلام»:

كره الموالي الحكم الأموي كراهة عميقة، فسعوا في إسقاطه، وقد كانت وجهة نظرهم تقول: إن الأمويين لم يعدلوا في حكمهم لنا، وترقبنا انتقال الأمر من خليفة إلى خليفة، فكان أمر الظلم على السواء، وليس في الإمكان أن نحول الأمر من العرب إلى الفرس فيكونوا هم الحاكمين، لأن السلطة الكبرى لا تزال في يد العرب، ولأنه إذا أثيرت هذه الدعوة تجمع العرب وغير الفرس علينا، فلندع إذاً إلى نقل الخلافة من الأمويين إلى يد الهاشميين، فنجد القلوب مستعدة بقبول الدعوة، لأن الهاشميين عرب، ولأنهم أقرب إلى رسول الله ﷺ من الأمويين، وهذا يسرع في قبول الدعوة، ويصبغها بصبغة دينية.

وأخيراً فنحن إذا عضدنا الهاشميين رأوا أنهم وصلوا إلى الحكم بمعونتنا، ونجحوا بتدبيرنا، فيكون ظاهر الحكم وباطنه لنا، نتولى المناصب العالية، وندير دفة الدولة، ونترك لهم أبهة الخلافة ومظهرها الخارجي، فلهم الشكل ولنا الجوهر.

لعل هذا كان يدور في خلد المؤسسين من الفرس للدعوة العباسية[1].

هذا الكلام الذي قال به أحمد أمين لا يبعد كثيراً عن كبد الحقيقة التاريخية.

ومعنى هذا فإن تعاطف الفرس مع تلك الثورات التي قامت ضد الدولة الأموية، والتي كان من أبرزها الثورات العلوية أو التي تدعو باسم العلويين، أو الدعوة للرضا من آل البيت، لم يكن هدفها ـ في نظري ـ هو حب من قاموا معه وآزروه، أو القناعة بشرعية الدعوات التي يدعو إليها هؤلاء، وإنما كان الهدف البعيد هو اتخاذ تلك الدعوات جسراً يعبرون من فوقه لتحقيق أغراضهم ومراميهم، وذلك بالاستحواذ على السلطة فيما بعد إن قدر لهم ذلك.

ويقول آخر:

---

(١) ضحى الإسلام، جـ١، ص٣١.

دأب الموالي طوال العصر الأموي على انتهاز كل الفرص المواتية للنيل من السيادة العربية، دون تقدير لحسن معاملة الأمويين لهم، وساعد الموالي على انتهاج هذه السياسة ما امتلأ به شرق الدولة الإسلامية على عهد الأمويين بالفتن والثورات العديدة والمتلاحقة، ولم يحل بينهم وبين تحقيق مآربهم غير يقظة العمال الأمويين في العراق، وقبضهم على ناصية الأمور بيد من حديد، وهذا العمل أمر بدهي تقتضيه سلامة الدولة الإسلامية، ولا يبرر اتخاذه دليلاً على سوء معاملة الأمويين للموالي[1].

ويضيف قائلاً:

وبلغ من ثقة العرب بالموالي أن قتيبة بن مسلم الباهلي حين اتجه إلى فتح بلاد ما وراء النهر، اتخذ من الموالي في خراسان ـ التي أصبحت قاعدة لأعماله الحربية ـ هيئة استشارية كهيئة أركان الحرب، كان منها: الفضل بن بسام، البختري بن مجاهد، وظل ولاة الدولة الأموية العرب حتى أواخر أيام حكمهم يتابعون حسن الثقة بالوالي، حتى أن نصر بن سيار آخر وال أموي على خراسان جعل البختري بن مجاهد مستشاراً له، وصاحب أمره.

غير أن الموالي قابلوا هذه المعاملة الحسنة من جانب الأمويين بحقد لا مبرر له إلا كراهية الفرس للسيادة العربية في الدولة الإسلامية، وصاروا يتلمسون الثغرات الواهية للتنفيس عن سخطهم، وما امتلأت به جوانحهم من بغضاء.

ومن أمثلة هذه الثغرات أن العرب ـ والمقصود بهم الجند العرب ـ كانوا مميزين عن الموالي في العطاء، ولم يكن في هذا الأمر شيء تستنكره الأوضاع السياسية في مطلع أيام الدولة الإسلامية، ذلك أن العرب كانوا إذ ذاك هم حملة رسالة الدين الإسلامي، وقام على أكتافهم بناء الدولة، ومن ثم تطلب هذا الأمر تمييز الجند منهم في العطاء على جماعة الموالي.

ثم إن العرب نظراً لتفرغهم للشؤون الحربية والفتوح الإسلامية تركوا

---

(١) العدوي/الأمويون والبيزنطيون، ص٣٠٠.

للمـوالي الاشتغـال في الحياة الاقتصـادية حتى صاروا القابضين على ناصية الصناعة والتجارة في شتى المدن، وخاصة بإقليم العراق في البصرة والكوفة.

لقد ردد كثير من المستشرقين الزعم الخاطىء بسوء معاملة الأمويين للموالي.

كما سار على نهج أولئك المستشرقين نفر من المؤرخين المحدثين، دون اعتمـاد على الروية، وتمحيص الحقائق التاريخية، وخلط هؤلاء وهؤلاء بين مقاومة الأمويين لحركات الموالي المناهضة للإدارة العربية، وبين الإتهام بهتاناً بأن هذا العمل من جانب الأمويين يحمل تعصباً منهم للعنصر العربي على الموالي[1].

ومـما يؤيد تواطؤ المـوالي مع الكثير من الثائرين على الدولة الأموية في المشرق ما أشار إليه البعض إذ يقول:

وهكـذا نجـد العـراق وما وراءها موطناً لحركات متتابعة ثائرة يشترك فيها جميعها هؤلاء الفرس الذين عرفوا باسم الموالي، مهما تنوعت أهدافها، وتباعد موطنها، فقد أسهموا في تحركات العلويين، وأيدوا الخوارج الشراة، وتحركوا بالثـورة تقـوية للخـارجين على الولاة، وانفردوا ببعض الحركات الثورية التي هدفت إلى التسوية في المعاملة بالنسبة للمفروض من العطاء، أو الواجب في شؤون الخارج، فكل حركة قامت في القسم الشرقي للدولة كان للموالي فيها حظ ونصيب[2].

وجملة القول في هذه المسائل كلها أن الأمويين لم يضطهدوا الموالي، كما أن عمـر بن الخـطاب رضي الله عنه بالغ في الإحسان إليهم، ومع ذلك فقد انتدبوا له من قام بطعنه بخنجر مسموم، وهو قائم في صلاة الصبح.

---

(١) العدوي/الأمويون والبيزنطيون، ص٢٩٩، هامش ١.

(٢) أحمد/محمد حلمي، الخلافة والدولة في العصر الأموي، ص١٨٢.

فهل كان عمر يفكر حقاً باضطهاد أبي لؤلؤة أو الهرمزان أو جفينة أو غيرهم من الموالي؟.

الواقع يؤكد في قوة أن الخليفة عمر أحسن ولم يسيء، كذلك الحال بالنسبة لمعاوية بن أبي سفيان رأس الدولة الأموية، أو يزيد ابنه، أو أي واحد من الأمويين، كل هؤلاء لم نسمع بأن أحداً منهم صب جام غضبه على المولى فلان.

وهذه سجلات التاريخ المنشورة، فهل قال الطبري، أو اليعقوبي، أو الدينوري، أو ابن الأثير، أو غيرهم، بأن الخليفة الفلاني قد غضب على المولى فلان وعاقبه لمجرد أنه مولى؟ أو أنه لم ينظر إلى مظلمته على اعتبار أنه مولى لا يستحق أن ينظر الخليفة إلى مظلمته؟.

إن المصادر التي بين أيدينا لم نر فيها هذا، ومع ذلك فإن كتابات المحدثين من مستشرقين ومستغربين وغيرهم، تطالعنا كل يوم بمزاعم لا نعرف لها أصلاً من اضطهاد الأمويين للموالي.

ومع هذا فللحق نقول: إننا لا نبرىء جميع خلفاء بني أمية من وصمة الخطأ أو الخطيئة، فهم ليسوا بمعصومين، والعصمة مقصورة فقط على الأنبياء والرسل، ومن عداهم فهو عرضة للخطأ.

ولعل مما تردد على ألسنة خصوم الأمويين، وسجله بعض المؤرخين هو ما نسب إلى الوليد بن يزيد بن عبد الملك من إفراطه بحب القيان، وغرامه ببعض الأشربة كالخمر مثلاً، فلربما كان هناك بعض الصحة في بعض جوانبه، ولكن لا نقبل أبداً أن يقال عن هذا الخليفة أنه تحدى القرآن الكريم، حيث زعم الرواة أنه كان يستفتح بالقرآن، أو أنه تفاءل يوماً في المصحف، فلما وقف على قوله تعالى: ﴿**واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد**﴾(*) مزق المصحف الكريم، وقال مردداً هذين البيتين من الشعر:

(*) سورة إبراهيم: آية ١٥.

أتــوعــد كل جبــار عنــيد(**)

نعــم أنــا ذاك جبــار عنــيد

إذا ما جئــت ربــك يوم حشــر

فقــل يا رب مزقــنــي الــولــيد[1]

ثم ألقى بالمصحف في أسلوب يشعر بالإهانة والتحدي.

وبالرغم من أن ابن الأثير قد أورد هذه القصة إلا أنه في نفس الوقت يشك في مدى صحتها، إذ يقول:

وقد نزه قوم الوليد مما قيل فيه، وأنكروه ونفوه عنه، وقالوا: إنه قيل عنه، وألصق به، وليس بصحيح[2].

كما أن هناك من فند ذلك إذ يقول:

والـراجح أن هذين البيتين من الشعر الملحد المفتعل الذي أضيف إلى الوليد بن يزيد للتشنيع عليه، والقطع بزندقته وكفره، فأبو الفرج الأصفهاني هو أول من حمل هذين البيتين بإسناد ضعيف، وأن رواة الشيعة هم الذين لفقوهما في القرن الرابع أو قبله بقليل، وصنعوا لهما خبراً، وجعلوهما حكاية[3].

ويبـدو لي أن هناك تناقضاً واضحاً بين ما أشار إليه البعض حيال مجون الوليد بن يزيد وتمزيقه للمصحف الشريف، وبين ما أشار إليه البعض الآخر، عنـدمـا تسلق ابن عمـه يزيد بن الوليد بن عبد الملك ـ هو واليمانيون الذين

(**) ورد في بعض المصادر البيت الأول هكذا:

تهـددنـي بجـبـار عنـيد نعـم أنـا ذاك جبـار عنـيد

(١) الدميري/حياة الحيوان الكبرى، جـ١، ص٦٧.

(٢) الكامل في التاريخ، جـ٤، ص٢٦٩.

(٣) عطوان/الوليد بن يزيد: عرض ونقد، ص٢٥٠، عطوان/شعر الوليد بن يزيد، ص ص٤٥-٤٦.

ساعدوه ـ قصر الوليد، فلما أحس بالغلبة أغلق الباب، وأخذ مصحفاً وبدأ يقرأ فيه وقال: يوم كيوم عثمان[1].

فالتناقض واضح بين ما فعله الوليد في المرة الأولى عندما مزق المصحف الشريف، وداسه تحت أقدامه، وبين ما فعله في المرة الثانية عندما تسلق عليه الثوار قصره، إذ فتح المصحف وقرأ فيه متمثلاً بما فعله الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

لهذا فإنني أستبعد أن يقوم الوليد بعمل كهذا، وهو تمزيق المصحف حيث أن الدولة الإسلامية في ذلك الوقت والحمد الله في قمة عزها ومجدها وسؤددها، والرجل واحد من أبناء الخلفاء الذين فتحوا الدنيا بسيوفهم إعلاءً لكلمة الله، فكيف يحصل هذا؟

مثل هذا الكلام لا يمكن أن يلقى قبولاً من مسلم يعرف قدر نفسه، ويحترم عقله، لأن مثل هذا الكلام ما كان يخفى على كثير من التابعين وهم كثر في ذلك الوقت.

وما كان يمكن أن يخفى أيضاً على أبي مسلم الخراساني صاحب الدعوة للرضا من آل البيت في خراسان على الأقل، لأن تلك الفعلة ـ المزعومة ـ كانت تكفي وحدها لإزالة الحكم الأموي من جذوره في لحظات.

ولكن إغفال التابعين والدعاة لهذا، وعدم إثارته بأي شكل من الأشكال إبان الدعوة وبعدها إلى القرن الثالث الهجري تقريباً، يدل دلالة واضحة على أن هذه القصة مجرد أسطورة، حيكت ثم قيلت في عصور متأخرة جداً عن عهد الخليفة الأموي الوليد بن يزيد، ومتأخرة كذلك عن حركة تدوين التاريخ الإسلامي الأولى على الأقل.

---

(١) خليفة بن خياط/تاريخ خليفة بن خياط، ص٣٦٥، الخضري/محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية/الدولة الأموية، ص٢٠١.

قد يكون الوليد هذا ماجناً في بعض ما يقوله من شعر، وربما يشرب الخمرة أيضاً، ولكن لا يمكن أن نسلم بكل ما نسب إليه جملة وتفصيلاً، ولعل أهم الأمور التي نستبعد فيها أن يعمد الوليد إلى ارتكابها مسألة تمزيق المصحف الكريم والدهس عليه تحت أقدامه على مرأى ومسمع من الناس، لأنه لن يسكت من في قلبه ذرة من إيمان على ذلك التصرف الأهوج فيما لو حصل.

ولم تقتصر نظرة الشعوبيين والمستشرقين ومن سار على نهجهم إلى الأمويين تجاه الموالي فقط، وإنما سرى ذلك إلى أمور أخرى اتهموا فيها بعض بني أمية كيزيد بن معاوية، عندما ألصقوا به الكثير من التُّهم، كإهماله لشؤون رعيته، وحبه للصيد، ومعاقرته للخمرة، ومجونه، وتشفيه من الحسين بن علي، وشعره في ليالي الحرة عندما تمثل بالأبيات الخاصة بمعركة بدر، فهل حدث هذا؟.

لعل من بين من فندوا كثيراً من هذه التُّهم الموجهة إلى يزيد بن معاوية، واحداً من الأئمة المشهود لهم بالتقوى والصلاح، إذ يقول عندما سئل عن يزيد:

من قال إن يزيداً كافِرٌ، وأنه قتل الحسين تشفياً، وأخذ بثأر أقاربه من الكفار، فهو كاذب مفتر.

ومن قال بأنه تمثَّل لما أتي إليه برأس الحسين:

لما بدت تلك الحمول وأشرفت
تلك الرؤوس على ربى جيرون
نعق الغراب فقلت نح أو لا تنح
فلقد قضيت من الحسين ديوني

فقد كذب في هذا.

كما أن ديوان الشعر الذي يعزى إليه عامته كذب.

وأعداء الإسلام كاليهود وغيرهم يكتبونه للقدح في الإسلام، ويذكرون فيه

ما هو كذب ظاهر كقولهم أنه أنشد:

ليت أشياخي ببدر شهدوا
جذع الخزرج من وقع الأسل
قد قتلنا الكبش من أقرانهم
وعدلناه ببدر فاعتدل

وأنه تمثل بذلك ليالي الحرة فهذا كذب.

وأخيراً يقول: ومع هذا فيزيد لم يأمر بقتل الحسين، ولا حمل رأسه بين يديه، ولا نكت بالقضيب على ثناياه، بل الذي جرى هذا منه هو عبيد الله بن زياد، كما ثبت ذلك في صحيح البخاري، ولا طيف برأسه في الدنيا، ولا سبي أحد من أهل الحسين، بل الشيعة كتبوا إليه وغروه، فأشار عليه أهل العلم والنصح بأن لا يقبل منهم، فأرسل ابن عمه مسلم بن عقيل، فرجع أكثرهم عن كتبهم حتى قتل ابن عمه، ثم خرج منهم عسكر مع عمر بن سعد حتى قتلوا الحسين مظلوماً شهيداً[1].

وسئل الإمام الغزالي عمن يصرِّح بلعن يزيد، هل يحكم بفسقه؟ أم يكون ذلك مرخصاً له فيه؟ وهل كان مريداً قتل الحسين رضي الله عنه؟ أم كان قصده الدفع؟ وهل يسوغ الترحم عليه؟ أم السكوت عنه أفضل.

فأجاب قائلاً:

لا يجوز لعن المسلم أصلاً، ومن لعن مسلماً فهو الملعون، وكيف يجوز لعن المسلم ولا يجوز لعن البهائم؟ وقد ورد النهي عن ذلك.

ويزيد صح إسلامه، وما صح قتله الحسين رضي الله عنه، ولا أمر به، ولا رضيه.

---

(١) ابن تيمية/سؤال في يزيد بن معاوية، ص ص١٥-١٧.

ومهما لا يصح ذلك منه لا يجوز أن يظن ذلك به، فإن إساءة الظن بالمسلم حرام، وقد قال الله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم، ولا تجسّسوا، ولا يغتب بعضكم بعضاً**﴾[1].

ومن زعم أن يزيداً أمر بقتل الحسين رضي الله عنه، أو رضي به، فينبغي أن يعلم به غاية الحمق[2].

فهل حدث كل هذا من يزيد بن معاوية؟.

يبدو لي أن هناك مبالغة كبيرة فيما نسب إليه، ونحن لا نبرىء يزيد من بعض الخطأ ولكن لا نقبل بأن يقال عنه ما قيل: من انتهاكه للحرمات، وعبثه ومجونه واستهتاره، إذا عرفنا بأن الرجل هو المسؤول الأول عن محاولة فتح القسطينطينية وإدخالها في الإسلام بالرغم من فشل الحملة إذ كان هو أميرها.

وبالرغم من تحامل العديد من المؤرخين والكتاب على الدولة الأموية، وتعصبها للعرب دون سواهم إلا أن هناك الكثير من المنصفين، أو على الأقل ممن يعترفون بذلك بالرغم من تحاملهم على الدولة الأموية في كثير من المواقف التي ضمنوها كتبهم، إلا أنهم مع ذلك يعترفون صراحة بما يتمتع به الموالي من الحقوق والامتيازات التي تمتع بها غيرهم من العرب.

يقول بندلي جوزي عن هذا الموضوع:

معاذ الله أن أنكر فضل بني أمية على الأمة العربية، وبعض حسناتها على الأمم المغلوبة كالفرس مثلاً، فقد ألغى العرب المسلمون النظام الفارسي القديم المبني على تفاوت الطبقات، وساووا بينهم في الحقوق والواجبات[3].

أما فون كريمر فقد قال هو الآخر:

---

(١) سورة الحجرات: آية ١٢.

(٢) ابن تيمية/سؤال في يزيد بن معاوية، ص ص٣٣-٣٤.

(٣) من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام، ص٦١.

إن الموالي كانوا يتمتعون بالحقوق والمميزات التي تمتع بها العرب الخلص[1].

ويقول في موضع آخر:

إن بعض الموالي الفرس ظلوا مخلصين في قرارة نفوسهم لمعتقداتهم القديمة، وقبلوا الإسلام ظاهرياً فقط[2].

ويقول أحمد أمين مؤكداً بأن كثيراً ممن دخل الإسلام من الموالي لا يمكنه أن تنمحي منه عقيدته التي ورثها عن آبائه وأجداده إذ يقول:

أتظن أن الفارسي أو السوري النصراني أو الروماني أو القبطي إذا دخل في الإسلام انمحت منه كل العقائد التي ورثها عن آبائه وأجداده؟ وفهم الإسلام كما يريد الإسلام من تعاليمه؟.

كلّا! لا يمكن أن يكون ذلك، وعلم النفس يأباه كل الإباء، فللفارسي صورة للإله غير صورة النصراني الروماني، وهما غير صورة النصراني المصري، وللألفاظ المستعملة في الديانات كجهنم والجنة، وإبليس والملائكة، والآخرة، والنبي، ونحو ذلك من معان عند كل من هؤلاء تخالف المعاني التي يتصورها الآخر.

فلا تظن أن هؤلاء الذين دخلوا في الإسلام من الأمم الأخرى فهموه بحذافيره كما فهمه العرب، حتى المخلصون منهم في اعتناقهم الإسلام، إنما فهمه كل قوم مشوباً بكثير من تقاليدهم الدينية القديمة، وفهموا ألفاظه قريبة من الألفاظ التي كانت تستعمل في دياناتهم، مستشهداً بما رواه الأزدي من أن رجلاً من مسلمي الشام تصالح مع آخر على أن يرعى له غنمه نظير أن يهبه زوجته

---

(١) الحضارة الإسلامية، ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية، ص٧٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٤.

تبيت عنده، وقد دعاهما الخليفة عمر بن الخطاب فأقرَّا بأن ليس عندهما علم بحرمة ذلك[1].

ومع ما في صحة هذا الكلام ـ في نظري ـ من مبالغة إلا أن الواقع يؤكد بأن كثيراً منهم قد شاب معتقداتهم الكثير من النحل والعقائد القديمة التي لا تمت إلى الإسلام بأية صلة.

وما دام أن هذه هي أهداف البعض من هؤلاء الذين دخلوا في الإسلام لا عن قناعة، وإنما محاولة منهم للوصول إلى أهدافهم ومراميهم، وهو تحطيم الإسلام والعروبة الممثلة للإسلام في ذلك الوقت.

ما دام الأمر كذلك، فماذا يرجى من هؤلاء؟.

أليس من حق الأمويين أن يقفوا في وجه هؤلاء للحفاظ على الإسلام، وللحد من تطلعهم إلى القضاء على الدولة الأموية، دفاعاً عن كيان هذه الدولة العربية المسلمة؟.

أما الخربوطلي فقد قال أيضاً:

والحقيقة التاريخية أن الموالي الفرس لم يكونوا يعانون الاضطهاد، بل تمتع الموالي في العصر الأموي بنظام اجتماعي يعد أفضل من مثيله في عهد الدولة الساسانية، فقد كان النظام الفارسي إقطاعياً يقوم على طبقتين:

أولاهما: الطبقة الارستقراطية، وتشمل كبار ملاك الأراضي الذين استأثروا بخيرات البلاد.

ثانيتهما: طبقة الشعب، وتتألف بدورها من طبقات متحاجزة تحاجزاً تاماً أوغر قلوب الناس بعضهم على بعض[2].

---

(١) فجر الإسلام، ص٩٤.

(٢) التاريخ الموحد للأمة العربية، ص٨٤.

ويقول العدوي عن ذلك أيضاً:

لقد دأب الموالي على مساعدة أعداء الأمويين دون نظر إلى مذهبهم أو عقائدهم، فبعد فشل حركة المختار انضم الموالي إلى صفوف الخوارج الذين جعلوا من بلاد الأهواز في فارس مقراً لعصيانهم ومناهضتهم للبيت الأموي، وعدَّل الخوارج في هذه البيئة الجديدة من آرائهم بما يرضي نزعات الموالي، فقال الخوارج إن الخلافة يجب أن لا تقصر على العرب من قريش، وإنما يصلح لهذا المنصب كل مسلم عادل سواءً أكان عربياً أم غير عربي، وكلما زاد خطر الخوارج وقوتهم كلما زادت مصالح الموالي، حتى اقتضى الموقف إرسال الحجاج بن يوسف الثقفي إلى العراق لتأمين مشرق الدولة[1].

أما شاكر مصطفى فقد قال هو الآخر في تقديمه لكتاب «مروان بن محمد، وأسباب سقوط الدولة الأموية»:

والتاريخ الأموي بالذات تاريخ مهمل مشوه معاً، خمسمائة سنة من التاريخ العباسي عملت فيه دفعاً إلى العتمة، ونيلاً في الأركان، ولقد تَقَضَّى ذلك العهد الذي كان يحتاج في السياسة إلى غمط بني أمية، وفي الجو الديني إلى تفضيل جماعة على آخرين، تَقَضَّى ولكن عقابيل ما سجل وكتب وأضيف وحذف بنتيجة ذلك العهد ما تزال في الكتب هي وحدها التاريخ الباقي.

إن جهداً مضاعفاً من التجرد، ومن العمق هو وحده الذي يرد ذلك التاريخ حيًّا وصحيحاً، ولست أقول رائعاً ناصعاً، ولا أسود كالغراب، ولا بين بين، ولكن يرده حيًّا وصحيحاً[2].

ويقول بلياييف:

---

(١) الأمويون والبيزنطيون، ص٣٠١.

(٢) أبو جيب/مروان بن محمد وأسباب سقوط الدولة الأموية/مأخوذ من المقدمة للدكتور شاكر مصطفى، ص١١.

ينبغي لدارس التاريخ للبلدان العربية في عهد الخلافة الأموية أن يذكر هذه الحقيقة وهي :

أن كتابة التاريخ العربي بدأت في القرن التاسع أو العاشر الميلادي، أي في عهد الخلافة العباسية، فكان من الطبيعي أن تنعكس في هذه الكتابات التاريخية ميول العباسيين الدينية والسياسية، ففي هذه المصادر موقف متحيز مقصود ضد الأمويين، فبينما يعتبر المؤرخون العباسيين أسرة حاكمة باركها الله سبحانه وتعالى، نراهم يرون في الأمويين حكاماً دنيويين، أو ملوكاً يتمسكون بمأثور الجاهلية.

هؤلاء المؤرخون عاشوا وألفوا في العراق، وكانوا يأخذون بالروايات التاريخية المؤيدة للعباسيين، والمعارضة بالتالي للأمويين[1].

أما البعض الآخر فقد قال عن تحامل المصادر ضد العصر الأموي :

والحق أن العصر الأموي عصر مظلوم ـ على أهميته ـ تحامل عليه المؤرخون القدامى، ولما يدرسه المؤرخون المحدثون دراسة موضوعية تبرز أهميته في الحضارة الإسلامية، فتَعَصُّبُ العباسيين ضدهم، ومحاولتهم طمس هذا العصر الزاهر، والفرس والموالي، وتَسَاوُقُ المؤرخين معهم، وكره العلويين لهم، كل ذلك عوامل جعلت الأوائل يفضلون دراسة هذا العهد والإخبار عنه إلا من زاوية معينة.

كذلك ارتكب الأمويون ولا سيما المتأخرين منهم أخطاءً شَنِيْعَةً أدت لا إلى ذهاب دولتهم فحسب، بل أدت إلى تشويه سمعتهم، وتصويرهم بغير صورتهم الحقيقية[2].

ويضيف قائلاً : لقد حاول عدد من الباحثين قديماً وحديثاً تصوير العهد

---

(١) العرب والإسلام والخلافة العربية، ص٢٠٥.

(٢) حمادة/محمد ماهر: الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصر الأموي، ص٢٠.

الأموي على أنه عصر السيادة العربية، وأن الدولة العباسية تختلف اختلافاً بيّناً في كل شيء عن الدولة الأموية.

فالجاحظ يذكر بأن دولة بني مروان دولة عربية أعرابية، وأن دولة بني العباس أعجمية فارسية، ونفس الشيء بالنسبة لفان فلوتن وفلهاوزن إذ اعتبرا العهد الأموي عهداً عربياً، واعتبرا سقوط الدولة الأموية على أنه تاريخ فاصل في تاريخ البلاد الإسلامية انتقلت فيه البلاد من عهد إلى آخر هو عكسه تماماً.

إن تصوير الأمر على هذا الشكل لا يخلو من مبالغة لا يستطيع المؤرخ قبولها الآن، ذلك أنه ليس في التاريخ تواريخ فاصلة محددة، فالعصور الوسطى بروحها ومفهومها الحضاري لم تبدأ حتماً في سنة ٤٧٦م، والشيء نفسه ينطبق على الدولة الأموية، والدولة العباسية، إذ ليس هناك انقطاع في التاريخ الإسلامي.

والعصر العباسي امتداد للعصر الأموي، وسقوط الدولة الأموية، ونهوض العباسيين للحكم لا يَعْدُو كونه انقلاباً نقل الحكم من سلالة إلى سلالة معارضة، والعاصمة من إقليم إلى إقليم[1].

ويقول آخر:

وعلى كل حال فإن التاريخ قد ظلم بني أمية ظلماً كثيراً، إذ طمس كل ما لهم من فضائل وإيجابيات ولم يتعرض لها أبداً، ولم يذكرها، وبالمقابل فإنه توسع في ذكر السلبيات، أو افترى عليهم الكذب، فنسب لهم ما لم يكن منهم، وأوجد حوادث لم تقع في أيامهم.

ويعود ذلك إلى أن كتابة التاريخ إنما كانت في عهد خصومهم السياسيين من بني العباس، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذه الكتابة كانت بأيد شيعية وجدت في تلك الحقبة، وكانت حاقدة تنتقد الحكم ومن ورائها أهداف

---

(١) المصدر نفسه، ص٢١.

وغايات، وتوجه سهامها بالدرجة الأولى على بني أمية، إذ تثير الحماس ضدهم لما ناله آل البيت على أيديهم، وبهذا الحماس تكسب الأنصار، وتحصل على المؤيدين، ومن أهم ما وجهت إلى بني أمية من انتقادات اغتصابهم للخلافة، وجعلها وراثية، وقسوة الولاة، وشدة طاعة أهل الشام لهم، والمصائب التي حلت بآل البيت، وانتشار اللهو والفساد في عصرهم.

ومع هذه الانتقادات التي صح بعضها، وغالى أعداؤهم في بعضها مغالاةً كبيرة، وسبح خيالهم في تدوين جزء منها، ومع هذا فإن لهم فضائل كثيرة أغفل المؤرخون ذكرها[1].

وقبل أن أختم هذا الموضوع يحسن أن أورد نصاً أشار إليه واحد من المستشرقين الحاقدين على العروبة والإسلام، والذي يناقض فيه آراءه تجاه موقف الموالي من الإسلام في الوقت الذي كان يكيل فيه الاتهامات للدولة الأموية في كثير من كتبه التي نشرها إذ يقول في هذا:

إذا كان الأعاجم قد أقبلوا في بادىء الأمر على الدخول في الإسلام، فإنهم لم يفعلوا ذلك من أجل الإسلام نفسه بمقدار ما فعلوه ابتغاء المزايا التي كان يمكنهم منها، فهم قد اتخذوا الإسلام وسيلة للتقرب من الطبقة الحاكمة، وللمشاركة فيما كان لها من مزايا، أي أنهم اتخذوه وسيلة لكي يستعربوا، وينالوا ما كان للعرب من حقوق ومزايا، ثم سموا أنفسهم بأسماء عربية، وألحقوا بالقبائل العربية، وقد استطاع بعض أهل الطموح منهم أن ينالوا حظوة عند العرب، وأن يلعبوا دوراً ذا وجهين للتوسط بين القوميتين العربية والفارسية[2].

ويقول في كتابه الآخر:

وجذب الإسلام الفرس أول الأمر للمنافع التي يجلبها، أكثر مما جذبهم

---

(١) شاكر/محمود: التاريخ الإسلامي، العهد الأموي، ص٥٠.

(٢) فلهاوزن/تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ص٤٧٠.

لذاته، واستعملوه سبيلاً للتقرب من الطبقة الحاكمة، ولمشاركتها في مزاياها، ولتعريب أنفسهم، ثم اتخذوا أسماء عربية، ودخلوا في القبيلة العربية، وتزلف للعرب الأفراد الطامحون منهم، ولعبوا دوراً ملتبساً وسطاً بين الشعوب[1].

والمتتبع لهذه العبارات التي قال بها فلهاوزن يرى بأنها تنم عن كيد الأعاجم وحقدهم على الإسلام وأهله.

وبمقارنة ما كتب هذا المستشرق الآن، وما كتبه في كثير من المناسبات في كتبه نرى التناقض واضحاً، لأن الرجل قد كتب كثيراً في مثالب الأمويين، ولم ينصفهم في كتاباته المسعورة والمعادية للعروبة والإسلام.

بعد كل هذا أليس من حق الأمويين أن يعاملوهم بالمثل إن حصل شيء من هذا؟. مع أنه لم يحصل إلا نادراً.

ومن خلال دراستي لهذا الموضوع وجدت أن الكثير من المؤرخين المحدثين قد نقلوا العديد من الآراء المتمثلة باضطهاد الأمويين للموالي من عدد من المستشرقين ومن في حكمهم دون تدقيق أو تمحيص، وكان الأجدر بهؤلاء أن يناقشوا ما يكتبونه، وأن يقفوا عند كل كلمة فيها مساس بالإسلام والمسلمين، حتى يتبين لهم الحق. ولا يعني هذا التعصب للعرب أو للإسلام، بل يجب أن يكون رائد الجميع هو الوصول إلى الحقيقة التاريخية أياً كانت تلك الحقيقة ليس إلا، فإذا كان البعض من حكام بني أمية قد أساءوا إلى أمتهم أو إلى شعوبهم، أو انتهكوا حرمة من الحرمات، فلا يعني هذا أن نلتمس لهم العذر، ونبرر أفعالهم المشينة على أنها أعمال خيرية، ولكن يجب أن لا يكون الحكم قاسياً وشاملاً لكل خلفاء بني أمية، لأن المعروف أن هناك الكثير والكثير من خلفاء بني أمية ممن التزموا بمبادىء الحكم الإسلامي ولم يشذوا عنه، ولهذا فإنه ليس من حق هؤلاء أن يصموا الدولة الأموية بكاملها بالتعصب والاضطهاد والقسوة تجاه شعوبها، بل عليهم أن يكتبوا التاريخ للتاريخ فقط، وليس تعصباً لحزب

---

(١) الدولة العربية وسقوطها، ص٣٩٢.

أو فئة أو شيعة أو ما إلى ذلك من هوى أو عاطفة أو انفعال، لأن ذلك يبعد الباحث عن تحري الدقة فيما يكتبه.

ويبدو لي أن كثيراً من الكتابات التي تناولت تاريخ بني أمية القديم منها والحديث قد ظلمت الأمويين كثيراً، ولم تتحر الدقة في ذلك، بل أطلقت لنفسها العنان في ذكر مساوىء هذه الدولة دون محاسنها.

إن من كتب عن تاريخ بني أمية من أمثال «دوزي» في كتابه «نظرات في تاريخ الإسلام»، «بندلي جوزي» في كتابه «من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام»، «فون كريمر» في كتابه «الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية»، «جولدزيهر» «العقيدة والشريعة في الإسلام»، «فان فلوتن» في كتابه «السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات»، «فلهاوزن» «الدولة العربية وسقوطها» وآخرون من أمثال «فيليب حتى» «تاريخ العرب المطول»، «جرجي زيدان» «تاريخ التمدن الإسلامي».

أقول: هل من الإنصاف في شيء أن نعتمد اعتماداً كليًّا على هذه المؤلفات التي أصبحت مصادر أولية بالنسبة لمن أخذ عنها، بالرغم من وجود العديد من المصادر الأولية والمراجع التي تعتبر أكثر دقة وواقعية من تلك الكتب التي لا يريد أصحابها بالإسلام والمسلمين خيراً، ثم هي في نفس الوقت الأقرب إلى تلك الأحداث التي جرت في عهود الإسلام الأولى من تلك الكتب الحديثة الشعوبية والاستشراقية. ولا يعني هذا أن لا نعتمد على أمثال تلك الكتب في شيء، وإنما يجب اتخاذ الحيطة والحذر من تلك الكتابات، فما وافق الواقع أخذناه وعملنا به، وما جانبه وقفنا عنده وناقشناه، ووضعناه على المحك، وأبدينا وجهة نظرنا حياله.

من كل هذا ألا يمكن تفسير ما قام به الموالي، وما يذاع بين حين وآخر من أن الدولة الأموية كانت لها مواقف سلبية من الموالي، ولم تسو بينهم وبين العرب، ما هو إلا محاولة من الموالي بشتى الطرق والأساليب المشروعة منها

بل وغير المشروعة للقضاء على الإسلام الذي قام أول ما قام على يد قادة أشداء من العرب، من أمثال: خالد بن الوليد، وسعد بن أبي وقاص، وأبي عبيدة عامر بن الجراح، وعمرو بن العاص، والنعمان بن مقرن، وعقبة بن نافع، وقتيبة بن مسلم، والمهلب بن أبي صفرة، ومحمد بن القاسم، وحسان بن النعمان الغساني، وموسى بن نصير، وغيرهم كثير، كل هؤلاء تمكنوا من تقويض أركان كثير من الامبراطوريات المعاصرة للدولة الإسلامية في ذلك الوقت، وأدخلوا أهلها في الإسلام، ونقلوهم من ذل العبودية إلى عز الحرية، ومن الظلمات إلى النور، وبالطبع فإن هذا لن يرضي الكثير ممن لهم مصلحة، ومطامح سياسية واقتصادية واجتماعية.

هذا في الواقع هو الذي دفع بالكثير من هؤلاء إلى أن يعلنوا سخطهم على الدولة الأموية، لأنها حدت من نفوذهم، وجعلتهم هم ومن كانوا عبيداً لهم في يوم من الأيام على درجة سواء في الحقوق والواجبات، وهذا ما لا يرضون عنه ولا يقبلون به.

خَاتِمَة

خاتمة

بعد الانتهاء من الحديث عن وضع الموالي في الدولة الأموية، يحسن أن أشير إلى بعض النقاط الهامة في الموضوع، والتي ناقشتها في ثنايا البحث.

ولعل من أبرز تلك النقاط:

تلك الفكرة السائدة لدى الكثير من الكتاب والمؤرخين سواء الشعوبيين أو المستشرقين، أو من سار على نهج هؤلاء من مؤرخي العروبة المحدثين، وهي: أن الدولة الأموية قد اضطهدت الموالي، ولم تسو بينهم وبين العرب في العطاء، وفرضت الجزية حتى على من أسلم، وحرَّمت تزويج العربيات من الأعاجم، وعربت الدواوين محاولة منها لإقصاء الموالي عن العمل بتلك الدواوين.

فعن الموضوع الأول وهو: اضطهاد الأمويين للموالي، وعدم التسوية بينهم وبين العرب في الحقوق، فقد ناقشت هذا الموضوع، وتوصلت فيه إلى أنه لم يحصل شيء من ذلك الاضطهاد المزعوم، بل إن الأمويين قد عاملوا الموالي معاملة تتسم بالعدل والمساواة في كثير من المواقف.

حقيقة أن الدولة الأموية ـ في بداية عهدها ـ قد أسندت كثيراً من أمور القيادة والإدارة والقضاء إلى أناس غالبيتهم من العرب المسلمين، وما ذلك إلا لأن العرب كانوا هم وحدهم ذوي الكفاية، وتحمل عبء تلك الأعمال، وهذا لون فرضته المصلحة العامة في الدولة الإسلامية.

إذ هل يستوي من أسلم في عهد نزول القرآن الكريم على رسول الله ﷺ،

وفقه الإسلام من رسول الله، أو أخذ من هؤلاء العلماء الأفذاذ، والجهابذة العظام من صحابة رسول الله في شؤون الحرب والسياسة والإدارة، وسائر تلك الأمور الخطيرة التي تلقوها عن الوحي، أو شهدوها واقعاً عملياً في عهد رسول الله وخلفائه الراشدين؟.

هل يستوي هؤلاء؟ ومن كان جاهلاً بكل تلك الأمور حتى تحولت دولته بكافة شعوبها أو أغلبها إلى الحكم الإسلامي؟ ولم يمارسوا سياسة الحكم الجديد فضلاً عن أصوله وقواعده التي بينها كتاب الله، وسنة رسوله، فمثلاً هل يريد الناس من الأمويين ـ في بداية حكمهم ـ أن يولوا الموالي المناصب القيادية في الدولة من ولاية وإمارة وقضاء؟ وهم ـ أي الموالي ـ بل أكثرهم لا يفهمون الإسلام على حقيقته كما فهمه من عاصر الإسلام وعايشه من صحابة رسول الله ﷺ والتابعين.

ولهذا فإنه لا يمكن بحال من الأحوال إسناد غالبية هذه المناصب إلا لمن أثبت جدارة وفهماً للدين الإسلامي الصحيح، وهذا لم يتوفر في الغالب إلا للعرب المسلمين في تلك الفترة من خلافة الدولة الأموية على الأقل.

إذاً فليس من سبيل لاستقامة أمور الدولة الإسلامية بعد أن احتوت أقطاراً واسعة إلا بوضع غالبية مقاليد الحكم والسياسة والقيادات العسكرية والمدنية الهامة في أيد عربية، لا لأن العرب طبقة أرستقراطية كما يفتري المتعصبون، ولكن لأن مصلحة الدولة تقتضي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. فظاهرة عدم إسناد الأعمال الهامة في الدولة الأموية إلى الموالي لا تعني اضطهادهم كما صور ذلك المستشرقون ومن نهج نهجهم، وإنما كان الأمر على خلاف ذلك تماماً، وهو أن الأعمال التي لا يتقنها العرب كانت تسند مباشرة إلى الموالي مثل جباية الخراج والإشراف على شؤونه، والعمل في الدواوين بوجه عام قبل التعريب، وإدارة سك النقود، وسائر المسكوكات التي كانت تضرب في المناطق الفارسية والرومية، إذ لم يشرف عليها غير الموالي، ومع ذلك لم يقل أحد إن احتكار الموالي لتلك الأعمال فيه مساس بالعرب، ذلك

أن الإسلام قد سوى بين المسلمين، ونص على أن أكرمهم عند الله أتقاهم.

ومما يثبت حسن نوايا الأمويين حيال هذا الموضوع، هو أن كثيراً من الأعمال والمناصب الحساسة والبارزة في الإدارة والقيادة والقضاء قد أسندت فعلاً إلى أناس من الموالي بعدما حسن إسلامهم، وأثبتوا أنهم كفء لتحمل أعباء تلك المسؤوليات. ولعل من أبرز هؤلاء:

أبو حنيفة النعمان، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، وطارق بن زياد، ومالك بن طريف وسالم مولى هشام بن عبد الملك، وعبيد الله بن الحبحاب، وأبو المهاجر دينار، وعبد الحميد بن يحيى كاتب مروان بن محمد ووزيره، وابنا الكاهنة اللذان كانا رئيسين على فرقتين من الجيش الإسلامي قوام كل فرقة ستة آلاف رجل، وكثير غير هؤلاء لم أتطرق لذكرهم، لم تقف الدولة الأموية منهم موقفاً سلبياً، وتحرمهم من هذه المناصب التي تسنموها في الإدارة والقيادة والولاية والقضاء، بل أسندت إليهم الكثير من الأعمال الهامة والخطيرة والتي سال لعاب الكثير من رجالات العرب ممن كانوا يعملون تحت إمرة هؤلاء الموالي.

فالدولة الأموية كانت ـ في نظري ـ ملزمة بأن تسلك هذا المنهج في بداية عهدها، وليس أمامها من خيار غير ذلك، أما بعد أن أسلم هؤلاء، وحسن إسلامهم، وأثبتوا جدارة ومهارة، فإن الدولة لم تفرق بينهم وبين غيرهم من العرب، والأحداث والوقائع تثبت ذلك وتؤكده.

أما عن الموضوع الثاني وهو: فرض الجزية على من أسلم.

لقد اختلط الأمر على الكثير من الكتاب والمؤرخين، المقدامى منهم والمحدثين بالنسبة لمسألة التفريق بين الجزية التي تؤخذ على الرؤوس ممن لم يسلموا، وبين الخراج الذي يؤخذ على الأرض المفتوحة عنوة، سواء أسلم أهلها أم لم يسلموا؟.

فالدولة الأموية لم تأخذ الجزية على من أسلم، بل فرضت الخراج على

الأرض المفتوحة عنوة أسلم أهلها أم لم يسلموا، عرباً كانوا أم غير عرب، وهذا منهج سار عليه الخلفاء الراشدون قبل الدولة الأموية، ولا يتعارض مع مبادىء الإسلام.

كما أن الخلفاء الأمويين لم يقرُّوا عمالهم على أخذ الجزية ممن أسلم، وإن حصل شيء من ذلك ـ وهو نادر ـ من قبل بعض العمال، فإن الخلفاء الأمويين لا يرضون بهذا، ولم يفرضوه على الناس.

وما دام أن الجزية لا تشكل إلا قدراً ضئيلاً مما يرد إلى بيت المال، فما هو الدافع لخلفاء بني أمية لأن يأخذوها ممن أسلم؟.

الأحداث التي مرت بها الدولة الأموية والتي أشار إليها العديد من الكتاب والمؤرخين ـ حتى الحاقدين على الإسلام ـ حيال تمتع أهل الذمة من يهود ونصارى وغيرهم بحريتهم الكاملة الدينية والدنيوية، وأنهم قد نعموا بالأمن والطمأنينة والاستقرار في ظل الدولة الأموية، وأنها عاملتهم بالحسنى وهم غير مسلمين.

كل هذا ينفي تلك الفرية التي قال بها البعض من الكتاب ممن أعماهم الهوى عن تلمس الحقيقة التاريخية.

فإذا كان هذا هو أسلوب الأمويين مع أهل الذمة وهم غير مسلمين فكيف يمكن تقبل تلك الادعاءآت الباطلة التي تقول بأخذ الجزية من المسلمين؟.

لقد اتخذ المغرضون والحاقدون على الدولة الأموية من إجراء الحجاج بن يوسف ـ وهو إعادة أصحاب القرى إلى قراهم بعدما هجروها إلى المدن ـ ذريعة للنيل من الدولة الأموية، وقد ناقشت هذا الموضوع، وتوصلت إلى أن ذلك الإجراء الذي أقدم عليه الحجاج إنما كان بناءً على طلب من العمال وجباة الخراج عندما شكوا إلى الحجاج انكسار الخراج، نتيجة إسلام أهل الذمة ولحاقهم بالأمصار.

فلو كان الحجاج ينوي فعلاً أخذ الجزية ممن أسلم لكان بإمكانه أن يفرضها على هؤلاء، سواءً سكنوا في الأرياف أم في المدن والأمصار؟ وقد طبق الحجاج هذا المبدأ على الجميع عرباً وموالي، مما يدل على أن غاية هذا الإجراء هو تعمير الأرض واستيفاء الخراج ليس إلا، وكان محاولة من الحجاج للحد من انتقال أصحاب الريف إلى المدن وهجر قراهم، وترك مزارعهم، هذا التصرف كان في نظر الحجاج حلاً لمشكلة ظهرت على السطح، وهي هجر القرى والضياع، والاتجاه للمدن، ولم يقدم على هذا العمل إلا بعد الشكوى المقدمة إليه من الجباة ولعمال.

وقد سلك العباسيون نفس المسلك الذي انتهجه الحجاج، وذلك في عهد المنصور عندما أقدم عامله على الجزية على إجراء مماثل مقتدياً بالحجاج إذ وشم الفلاحين بوشم خاص، ومنعهم من مغادرة قراهم.

أما موضوع تحريم زواج العربيات من الأعاجم، فقد ناقشت هذا الموضوع، وتوصلت فيه إلى قناعة تامة بأن هذا الأمر لم يصدر عن خلفاء بني أمية، إذ لم أطلع على أي مصدر أو مرجع يفيد من قريب أو بعيد بأن أي خليفة أموي قد أعلن على الملأ بأن من زوج بنته العربية من أعجمي فمصيره العقاب الصارم، والسجن المؤبد.

في رأيي أنه لم يحصل شيء من ذلك، وكل ما في الأمر ـ إن كان حصل شيء من ذلك ـ فهو تصرف فردي من بعض الولاة، ولا يعجب الخلفاء.

ثم إننا لو نظرنا إلى هذا الموضوع لوجدنا أنه كان تقليداً سار عليه العرب، بل وغير العرب منذ أزمان بعيدة سابقة للإسلام.

ولعل القصة التي أوردتها في الفصل الثاني والمتضمنة رفض النعمان بن المنذر تزويج بناته من أولاد كسرى، بالرغم من أن النعمان كان عاملاً لكسرى على الحيرة، وبالرغم أيضاً من حاجة النعمان إلى كسرى. بالرغم من ذلك كله، فقد رفض النعمان هذا الطلب جملة وتفصيلاً، ودفع حياته ثمناً لهذا

الرفض، حتى لا يلحق بأسرته وبقومه عاراً إلى آخر الدهر ـ كما يرى النعمان ـ بل تمخض عن هذا أيضاً تلك المعركة الشهيرة التي وقعت بين العرب والفرس، والتي حسمها العرب لصالحهم، تلك هي معركة ذي قار.

وعندما أتى الإسلام لم يحاول إجبار الناس على ترك تلك العادة أو ذلك التقليد، فالقرآن الكريم لم يتوعد من لم يزوج بنته من أعجمي بالعذاب الشديد، بل حث فقط على أن أكرم الناس عند الله أتقاهم، لكنه لم يجبرهم على تغيير نظرتهم إلى الأعاجم، وهو التزاوج أو عدم التزاوج فيما بينهم.

ونفس الشيء بالنسبة لموقف رسول الله ﷺ من تلك القضية إذ لم يلزم أحداً من العرب بتزويج بنته من مولى بالرغم من وجود كثير من الموالي في عهد رسول الله ﷺ ممن يفضلون كثيراً من العرب من أمثال: بلال الحبشي، وسلمان الفارسي، وصهيب الرومي، وغيرهم ممن أبلوا بلاءً حسناً في الإسلام، بل ركز على أنه ليس لعربي على أعجمي فضل إلا بالتقوى، إذ جعل التقوى هي أساس التفاضل بين الناس.

ويبدو لي أن أمر معالجة هذا الموضوع قد تركت للمجتمع ليعالجها بنفسه بالطريقة التي يراها، وسارت منذ ذلك الوقت ـ أي منذ ظهور الإسلام ـ إلى يومنا هذا، إذ لم تتدخل الدول على مر العصور الإسلامية في شيء من ذلك.

ولهذا فإنني أرى أن الأمويين غير مسؤولين عن تلك القضية، لأنها كانت سائدة قبلهم، بل قبل الإسلام، وبقيت في عهدهم، واستمرت بعدهم إلى يومنا هذا، والأمثلة على هذا كثيرة من واقعنا المعاصر.

فإلقاء اللوم والتبعة على الدولة الأموية يجانب ـ في نظري ـ الحق والواقع.

أما عن موضوع تعريب الدواوين في عهد عبد الملك بن مروان، وما قيل من أن عبد الملك عندما عرب الدواوين، إنما كان محاولة منه لإقصاء الموالي عن العمل بتلك الدواوين. فعند تتبعي لهذا الموضوع في المصادر والمراجع

وجدت أن الأمر على خلاف ذلك، إذ لم يكن محاولة من عبد الملك بن مروان لإقصاء الموالي عن العمل في هذه المرافق الحيوية، ولكنها الضرورة الملحة التي فرضت على عبد الملك تعريب تلك الدواوين والعملة أيضاً.

ولو رجعنا إلى الأسباب الرئيسية التي دفعت بالخليفة إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء، لالتمسنا له العذر في هذا العمل، بل يجب علينا أن نكبر في هذا الرجل شجاعته وإقدامه وتصميمه على عملية التعريب، لأن الدولة الإسلامية يجب أن تتولى أمورها بنفسها، لا أن تعتمد على الروم والفرس والقبط واليونان من غير المسلمين في أهم مرافق الدولة، وبغير هذا التصرف من جانب عبد الملك فإنه لن تكون للإسلام دولة مستقلة في كل شؤونها ومرافقها، كما أن اللغة العربية هي أولاً وقبل كل شيء هي لغة القرآن الكريم، ثم هي لغة العرب أجمع، وهي في نفس الوقت لغة الدولة الرسمية.

لقد أثبتت الأحداث أن عبد الملك كان على حق، وأن تصرفه هذا كان سليماً ولا غبار عليه، ومن حقه أن يفعل ذلك في دولة يعتبر هو رئيسها، وهو المسؤول عن كل ما يجري فيها.

ولعل مسألة استقلال الدولة في جميع مرافقها، ومن بينها تعريب الدواوين والعملة، هي من مسؤولياته الكبيرة، وهي شغله الشاغل، وأن عبد الملك لم يقص غير العرب من هذه الدواوين، خاصة من يجيدون اللغة العربية، بشهادة الأعداء قبل الأصدقاء، والفضل ما شهدت به الأعداء، ذلك أن هناك الكثير من المصادر والمراجع التي تؤكد بأن عبد الملك لم يستغن عن خدمات هؤلاء الموالي، وإنما أبقى الكثير منهم في مناصبهم التي كانوا عليها، بعد أن أجادوا لغة الدولة وفهموها.

فهل يمكن أن نعتبر ما قام به عبد الملك من تعريب للدواوين والعملة هو في حد ذاته محاولة منه لإقصاء غير العرب من هذه المرافق؟.

الواقع يستبعد هذا، وكان من المفروض أيضاً أن تعرب الدواوين قبل عبد

الملك، وقد بدىء بها بالفعل، فلربما لو عاش الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فترة أطول لعرّب تلك الدواوين، إذ أنه هو أول من بدأ بتعريب الدواوين، أما عبد الملك فإنه قد صمم بالفعل على ذلك ونفذه بجرأة وشجاعة، خاصة بعد استتباب الأمن في ربوع دولته، وتم له ما أراد، ويمكن الرجوع إلى المصادر والمراجع التي تناولت هذا الموضوع لمعرفة الأسباب الحقيقية التي دفعت بعبد الملك إلى انتهاج ذلك الأسلوب.

هذه في الواقع نبذة قدمتها ـ بعد دراسة مستفيضة ومعاناة ـ عن موقف الدولة الأموية من الموالي، مع مقارنة أوضاع الموالي في هذه الدولة مع خليفتها الدولة العباسية.

أرجو أن أكون قد وفقت في إيضاح بعض الحقيقة عن هذا الموقف الذي عاش أزماناً طويلة يكيل الاتهامات لخلفاء بني أمية، من أن دولتهم عربية لحماً ودماً، تعصبت للعرب دون سواهم، أما بقية العناصر المكونة لهذه الدولة فليس لها شأن في التاريخ، بل حرمت من كل الحقوق، وفرضت عليها كل الواجبات، كما فرضت الجزية حتى على من أسلم، وحرِّم تزويج العربيات من الأعاجم، كل تلك يكذبها الواقع، ويرفضها المنطق والتاريخ، لأن أحداث التاريخ التي مرت بها الدولة الأموية أثبتت كذب ادعاء هؤلاء ممن وصموا الدولة الأموية بهذه الأمور حسداً منهم وبغياً.

ولا أدعي في هذا أنني قد أشرفت على النهاية، أو وصلت إلى الغاية في هذا الموضوع وإنما تلك محاولة للوصول إلى الحقيقة التاريخية التي تعرِّي الزيف، وتوضح الواقع، وتبرز الحقيقة، وترد كيد الأعداء إلى نحورهم، ونافذة أفتحها لمن يريد ولوج هذا الباب الشائك للبحث عن مزيد من الخفايا التي لم تكن قد ظهرت بعد.

هذا الموضوع ما زال ـ في نظري ـ بأمس الحاجة إلى كشف المزيد من أسراره وحقائقه المطمورة والمشوهة من قبل أعداء العروبة والإسلام.

فإن أصبت فبتوفيق من الله، وإن أخطأت فحسبي أنني بشر، وكلنا خطّاء، وما أردت إلّا الحقيقة وليس غير الحقيقة، بعيداً عن الهوى والانفعال قدر جهدي وطاقتي.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل، فبه التوفيق، ومنه العون، وصلى الله على محمد وآله وصحبه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تم بعون الله ويليه الهوامش والمراجع والمصادر

فَهْرَسُ المَصَادرِ والمَرَاجِع

أولاً: المَصَادرُ

ثانيا: المَرَاجِع

أولاً :

المَصَادر

١ ـ **القرآن الكريم** .

٢ ـ السنة النبوية المطهرة

٣ ـ **ابن الأثير** : ـ أبو الحسن علي الجزري (ت ٦٣٠هـ)
الكامل في التاريخ . ط٢ . دار الكتاب العربي . بيروت ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .

٤ ـ **ابن أبي أصيبعة** : ـ موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم .
عيون الأنباء في طبقات الأطباء . ط٣ . دار الثقافة . بيروت . لبنان ـ ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

٥ ـ ٦ ـ **البلاذري** : ـ أحمد بن يحيى بن جابر . (ت٢٧٩هـ)
أ ـ أنساب الأشراف . جـ٤ . قسم ١ مؤسسات الدراسات الأفريقية الإسلامية . القدس/١٩٧١م .
أنساب الأشراف . جـ٤ . قسم ٢ . مكتبة المثنى . بغداد .
أنساب الأشراف . القسم الثالث . تحقيق . د . عبدالعزيز الدوري . بيروت . ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .
ب ـ فتوح البلدان : نشره ووضع فهارسه ملاحقه د . صلاح الدين المنجد . مكتبة النهضة المصرية . مطبعة لجنة البيان العربي .

٧ ـ **ابن تغري بردي** : ـ جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت٨٧٤هـ)
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . وزارة الثقافة والإرشاد القومي . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .

٨ ـ **التنوخي**: ـ القاضي أبو الحسن المحسَّن بن علي (ت٣٨٤هـ)
كتاب الفرج بعد الشدة. تحقيق. عبود الشالجي. دار صادر. بيروت. ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٩ ـ **ابن تيمية**: ـ شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)
سؤال في يزيد بن معاوية. تحقيق د. صلاح الدين المنجد. ط٣. دار الكتاب الجديد. بيروت. لبنان/١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

١٠ ـ **ابن الجوزي**: ـ الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ)
تاريخ عمر بن الخطاب. تحقيق. أسامة عبد الكريم الرفاعي. منشورات دار إحياء علوم الدين. ١٣٩٤هـ.

١١ ـ **الجهشياري**: ـ أبو عبد الله محمد بن عبدوس
كتاب الوزراء والكتاب. حققه ووضع فهارسه، مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م.

١٢ ـ **ابن حزم**: ـ أبو محمد علي بن أحمد (ت٤٥٦هـ)
الفصل في الملل والأهواء والنحل. مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م. القاهرة.

١٣ ـ **ابن خلدون**: ـ عبد الرحمن بن محمد (ت٨٠٨هـ)
تاريخ ابن خلدون المسمى: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر/١٣٩١هـ. ١٩٧١م.

١٤ ـ **ابن خلكان**: ـ أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (٦٠٨ـ٦٨١هـ)
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق د. إحسان عباس. دار الثقافة. بيروت. لبنان.

١٥ ـ **ابن خياط**:ـ خليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ)
تاريخ خليفة بن خياط. تحقيق د. أكرم ضياء العمري. ط٢. دار القلم. دمشق. مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

١٦ ـ **الدميري**:ـ كمال الدين
حياة الحيوان الكبرى. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

١٧ ـ **الدينوري**:ـ أبو حنيفة أحمد بن داود.
كتاب الأخبار الطوال. تحقيق. عبد المنعم عامر. مراجعة د. جمال الدين الشيال. دار المسيرة. بيروت.

١٨ ـ ١٩ ـ **الذهبي**:ـ الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. (ت ٧٤٨هـ)
أ ـ دول الإسلام. تحقيق. محمد فهيم شلتوت، محمد مصطفى إبراهيم. الهيئة العربية العامة للكتاب. ١٩٧٤م.
ب ـ سير أعلام النبلاء. الجزء الرابع: أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه. شعيب الأرناؤوط، حققه. مأمون الصاغرجي. ط١/ ١٤٠١هـ/١٩٨١م. مؤسسة الرسالة. بيروت.
الجزء الخامس: حققه. شعيب الأرناؤوط. ط١/١٤٠١هـ/١٩٨١م. مؤسسة الرسالة. بيروت.

٢٠ ـ **ابن سعد**:ـ محمد.
كتاب الطبقات الكبرى. دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت/١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٢١ ـ **السيوطي**:ـ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)
تاريخ الخلفاء. ط١. مطبعة السعادة بمصر ١٣٧١هـ.

٢٢ ـ **الشابشتي**:ـ أبو الحسن علي بن محمد (ت٣٣٨هـ)

الـديارات. تحقيق. كوركيس عواد. ط٢/١٣٨٦هـ/١٩٦٦م. مطبعة المعارف، بغداد.

٢٣ ـ **الطبري**: ـ أبو جعفر محمد بن جرير (٢٢٤ـ٣١٠هـ)
تاريخ الرسل والملوك. تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢/ دار المعارف بمصر.

٢٤ ـ **ابن الطقطقى**: ـ محمد بن علي بن طباطبا.
الفخري في الآداب السلطانية، والدول الإسلامية. دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت/١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٥ ـ **ابن عبد ربه**: ـ أبو عمر أحمد بن محمد (ت٣٢٨هـ)
العقد الفريد. تحقيق. محمد سعيد العريان. ط٢/١٣٧٢هـ/١٩٥٣م.

٢٦ ـ **ابن عذاري**: ـ المراكشي.
البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب. تحقيق ومراجعة. خ. س. كولان، إ. ليفي بروفنسال. دار الثقافة. بيروت. لبنان.

٢٧ ـ **ابن عساكر**: ـ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي (ت٥٧١هـ)
تهذيب تاريخ دمشق الكبير. تهذيب وترتيب. الشيخ عبد القادر بدران. ط٢ منقحة /١٣٩٩هـ/١٩٧٩م. دار المسيرة. بيروت.

٢٨ ـ ٢٩ ـ **ابن قتيبة**: ـ أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (٢١٣ـ٢٧٦هـ)
أ ـ الإمامة والسياسة «المنسوب إليه» تحقيق د. طه الزيني. دار المعرفة.
ب ـ المعارف: حققه وقدم له د. ثروت عكاشة. ط٤. دار المعارف ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م.

٣٠ ـ **القرشي**: ـ يحيى بن آدم (ت٢٠٢هـ)
كتاب الخراج. صححه وشرحه ووضع فهارسه أبو الأشبال أحمد محمد شاكر القاضي الشرعي. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت. لبنان.

٣١ ـ **ابن كثير**: ـ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ)
البداية والنهاية. ط٢. مكتبة المعارف. بيروت/ ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٣٢ ـ **الكندي**: ـ أبو عمر محمد بن يوسف.
كتاب الولاة وكتاب القضاة. طبع بمطبعة الآباء اليسوعيين. بيروت. ١٩٠٨م.

٣٣ ـ **الماوردي**: ـ أبو الحسن. علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت٤٥٠هـ)
الأحكام السلطانية والولايات الدينية. ط٣ /١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٣٤ ـ ٣٥ ـ **المسعودي**: ـ أبو الحسن علي بن الحسين (ت٣٤٥هـ)
أ ـ التنبيه والاشراف. المكتبة التجارية. ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م.
ب ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

٣٦ ـ **المقَّري**: ـ أحمد بن محمد (ت١٠٤١هـ)
نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، حققه وضبط غرائبه وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان.

٣٧ ـ **المقريزي**: ـ تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد
كتاب النقود القديمة الإسلامية. وهو جزء من كتاب جمعه وعني بنشره الأب أنستاس الكرملي. بعنوان: النقود العربية وعلم النميات. طبعة القاهرة/ ١٩٣٩م.

٣٨ ـ **وكيع** : ـ محمد بن خلف بن حيان (ت٣٠٦هـ)
أخبار القضاة. ط١/ ١٣٦٩هـ.

٣٩ ـ **اليعقوبي** : ـ أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح
تاريخ اليعقوبي. دار صادر. بيروت.

ثانياً : ـ المراجع

٤٠ ـ **أحمد** : ـ د. محمد حلمي محمد.
الخلافة والدولة في العصر الأموي. مكتبة الشباب/ ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٤١ ـ ٤٢ ـ **أمين** : ـ أحمد
أ ـ ضحى الإسلام. ط١٠. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان.
ب ـ فجر الإسلام. ط١٠. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ١٩٦٩م.

٤٣ ـ **بروكلمان** : ـ كارل.
تاريخ الشعوب الإسلامية. نقله إلى العربية. نبيه أمين فارس، منير البعلبكي. ط٥. دار العلم للملايين. بيروت. لبنان.

٤٤ ـ **بلياييف** : ـ ي. أ.
العرب والإسلام والخلافة العربية. نقله إلى العربية د. أنيس فريحة. راجعه وقدم له. د. محمود زايد. الدار المتحدة للنشر. ط١. بيروت.

٤٥ ـ **جاد المولى** : ـ محمد أحمد، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم.
أيام العرب في الجاهلية. ط٢. دار إحياء الكتب العربية/ ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م.

٤٦ ـ جب : ـ هاملتون
دراسات في حضارة الإسلام. ترجمة د. إحسان عباس وآخرون. ط٢.

دار العلم للملايين. بيروت/١٩٧٤م.

٤٧ ـ جوزي: ـ بندلي
من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام. دار الروائع. بيروت. لبنان.

٤٨ ـ أبو جيب: ـ القاضي سعدي.
مروان بن محمد وأسباب سقوط الدولة الأموية. دار الفكر/١٤٠٢هـ. ١٩٨٢م.

٤٩ ـ حبيبة: ـ د. علي.
دولة الأمويين. الناشر. مكتبة الشباب.

٥٠ ـ حسن: ـ د. حسن ابراهيم.
تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي. ط٧. مكتبة النهضة المصرية.

٥١ ـ حسن: ـ د. حسن ابراهيم، وأخوه: علي ابراهيم حسن.
النظم الإسلامية. ط٣. مكتبة النهضة المصرية/١٩٦٢م.

٥٢ ـ حسيني: ـ مولوي. س. أ. ق.
الإدارة العربي. ترجمة. د. ابراهيم العدوي. مراجعة. عبد العزيز عبد الحق. المطبعة النموذجية.

٥٣ ـ حلاق: ـ علي حسان.
تعريف النقود والدواوين في العصر الأموي. دار الكتاب اللبناني. دار الكتاب المصري. ط١/١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٥٤ ـ حمادة: ـ د. محمد ماهر.
الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصر الأموي. ط١. مؤسسة الرسالة. دار النفائس/١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٥٥ ـ ٥٩ ـ **الخربوطلي** : ـ د. علي حسني

أ ـ تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي السياسي والاجتماعي والاقتصادي. دار المعارف بمصر/ ١٩٥٩م.

ب ـ التاريخ الموحد للأمة العربية. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر/ ١٩٧٠م.

جـ ـ الحضارة العربية الإسلامية. حضارة السياسة والإدارة والقضاء والحرب والاجتماع والتربية والتعليم والثقافة والفنون. الناشر. مكتبة الخانجي بالقاهرة.

د ـ الدولة العربية الإسلامية. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه. القاهرة/ ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

هـ ـ العرب والحضارة. مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٦م.

٦٠ ـ **الخضري** : ـ محمد.

محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية. الدولة الأموية. ط٧/ ١٣٧٦هـ. المكتبة التجارية الكبرى. مطبعة الاستقامة بالقاهرة.

٦١ ـ **الخطيب** : ـ عبد الله مهدي.

الحكم الأموي في خراسان. ط١. مؤسسة الأعلمي. بيروت. دار التربية. بغداد/ ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٦٢ ـ **خليفة** : ـ حسن.

الدولة العباسية قيامها وسقوطها. ط١/ ١٩٣١م.

٦٣ ـ **خماش** : ـ نجدة.

الإدارة في العصر الأموي. ط١. دار الفكر. دمشق/ ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٦٤ ـ **دانيل** : ـ دينيت.

الجزية والإسلام. ترجمة وتقديم د. فوزي فهيم جاد الله. مراجعة. د. إحسان عباس. منشورات مكتبة الحياة. بيروت.

٦٥ ـ ٦٦ ـ **الدوري**: ـ د. عبد العزيز.
أ ـ مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. بيروت/١٩٦٩م.
ب ـ مقدمة في تاريخ صدر الإسلام. المطبعة الكاثوليكية. بيروت.

٦٧ ـ **ديورانت**: ـ ول.
قصة الحضارة. ترجمة محمد بدران. ط٣. لجنة التأليف والترجمة والنشر/١٩٧٤م.

٦٨ ـ **الرفاعي**: ـ أنور.
الإسلام في نظمه الإدارية والسياسية والأدبية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والفنية. دار الفكر/١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٦٩ ـ ٧٠ ـ **الريس**: ـ د. محمد ضياء الدين.
أ ـ الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية. ط٤. /١٩٧٧م. دار الأنصار. القاهرة.
ب ـ عبد الملك بن مروان والدولة الأموية. ط٢/١٩٦٩م. مطابع سجل العرب.

٧١ ـ **سرور**: ـ د. محمد جمال الدين
الحياة السياسية في الدولة العربية خلال القرنين الأول والثاني بعد الهجرة. ط٥/١٣٩٥هـ/١٩٧٥م. دار الفكر العربي.

٧٢ ـ **شاكر**: ـ محمود
التاريخ الإسلامي. العهد الأموي. ط١/١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. المكتب الإسلامي.

٧٣ ـ **عاقل**: ـ د. نبيه.
تاريخ خلافة بني أمية. ط٣. دار الفكر/١٣٩٤هـ/١٩٧٥م.

٧٤ ـ **العدوي**: ـ د. ابراهيم أحمد.

الأمويون والبيزنطيون. ط٢. الدار القومية للطباعة والنشر.

٧٥ ـ ٧٦ ـ **عطوان**: ـ د. حسين.

أ ـ شعر الوليد بن يزيد. ط١. مكتبة الأقصى. عمان/ ١٩٧٩م.

ب ـ الوليد بن يزيد. عرض ونقد. دار الجيل. بيروت. ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٧٧ ـ **علي**: ـ د. سيد أمير.

روح الإسلام. ترجمة. أمين محمود الشريف. مراجعة. محمد بدران. مكتبة الآداب ومطبعتها/ ١٩٦١م.

٧٨ ـ **عليان**: ـ د. محمد عبد الفتاح.

دراسات في الخلفاء الراشدين. الناشر. مكتبة الخانجي بمصر. مطبعة الجبلاوي/ ١٩٧٨م.

٧٩ ـ **فروخ**: ـ د. عمر.

تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية. ط٦. دار العلم للملايين. ١٩٨٣م. بيروت. لبنان.

٨٠ ـ ٨١ ـ **فلهاوزن**: ـ يوليوس.

أ ـ تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية. نقله عن الألمانية وعلق عليه. د. محمد عبد الهادي أبو ريدة. راجع الترجمة. د. حسين مؤنس. لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة/ ١٩٥٩م.

ب ـ الدولة العربية وسقوطها. نقله إلى العربية. د. يوسف العش. دمشق/ ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م.

٨٢ ـ ٨٣ ـ **فهمي**: ـ د. عبد الرحمن.

أ ـ موسوعة النقود العربية وعلم النميات «فجر السكة العربية». مطبعة دار الكتب/ ١٩٦٥م.

ب ـ النقود العربية ماضيها وحاضرها. القاهرة/١٩٦٤م.

٨٤ ـ **فيصل**: ـ د. شكري.
حركة الفتح الإسلامي في القرن الأول. دراسة تمهيدية لنشأة المجتمعات الإسلامية. ط٣/١٩٧٤م. دار العلم للملايين. بيروت.

٨٥ ـ **القرضاوي**: ـ د. يوسف.
غير المسلمين في المجتمع الإسلامي. ط١/١٣٩٧هـ/١٩٧٧م. الناشر. مكتبة وهبة.

٨٦ ـ **كريمر**: ـ فون.
الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية. ترجمة: طه بدر، دار الفكر العربي. القاهرة.

٨٧ ـ **المدور**: ـ جميل نخلة.
حضارة الإسلام في دار السلام/١٩٣٦م.

٨٨ ـ **المصري**: ـ د. حسين مجيب.
صلات بين العرب والفرس والترك. دراسة تاريخية أدبية. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة/١٩٦٩م.

٨٩ ـ ٩٠ ـ **النجار**: ـ د. محمد الطيب.
أ ـ الدولة الأموية في الشرق، بين عوامل البناء، ومعاول الفناء. ط٣/١٣٩٧هـ/١٩٧٧م. توزيع دار الاعتصام.
ب ـ الموالي في العصر الأموي «صفحات من تاريخ الصراع بين العصبية والدين» ط١/١٣٦٨هـ/١٩٤٩م. دار النيل للطباعة.

المؤلف في سطور

عبد العزيز بن محمد بن عبد الكريم الله‌ميلم

١ ـ من مواليد مدينة عيون الجواء بالقصيم.

٢ ـ تلقى تعليمه الابتدائي والمتوسط والثانوي بالقصيم.

٣ ـ أكمل دراسته الجامعية بجامعة الملك سعود/كلية الآداب. قسم التاريخ عام ١٣٨٦هـ.

٤ ـ حصل على درجة الماجستير في التاريخ والحضارة من جامعة الأزهر/كلية اللغة العربية ـ شعبة التاريخ والحضارة لعام ١٣٩٥هـ بتقدير: جيد جداً.

٥ ـ حصل على درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/كلية العلوم الاجتماعية/قسم التاريخ والحضارة لعام ١٤٠٠هـ مع مرتبة الشرف الأولى، والتوصية بطباعة الرسالة على نفقة الجامعة.

٦ ـ عمل في التعليم العام بمراحله الثلاث.

٧ ـ عمل في وزارة المعارف بوظيفة: رئيس قسم، مدير إدارة.

٨ ـ عمل في وزارة المالية «مصلحة الاحصاءآت العامة» بوظيفة: رئيس قسم البرامج والتدريب، أخصائي إحصاء.

٩ ـ عمل وكيلاً لكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام في فترة إنشائها من عام ١٣٩٦هـ ـ ١٣٩٨هـ.

١٠ ـ يعمل حالياً أستاذاً مشاركاً بقسم التاريخ والحضارة بكلية العلوم الاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود.

١١ ـ مؤلفاته: ـ

أ ـ نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية وأثره في قيام مدينة سامراء من ٢٢١ـ٢٧٩هـ/ جزءآن.

ب ـ رسالة المسجد في الإسلام/ جزء واحد.

جـ ـ حسان بن النعمان الغساني ودوره في فتح بلاد المغرب/جزء واحد.

د ـ العلاقات بين العلويين والعباسيين من ٩٨ـ٢٣٢هـ/جزء واحد.

هـ ـ وضع الموالي في الدولة الأموية/ جزء واحد.

فهرس الموضوعات

الموضوع ..... الصفحة

مقدمة ..... ٧ - ١٣

الفصل الأول :-

الموالي ..... ١٥ - ٢٩

الفصل الثاني :-

موقف الأمويين من :

١ - تزويج العربيات من الأعاجم ..... ٣١ - ٤٤

٢ - الجزية ..... ٤٥ - ٦٠

الفصل الثالث :-

التعريب

١ - تعريب النقود ..... ٦١ - ٦٩

٢ - تعريب الدواوين ..... ٧٠ - ٨٠

الفصل الرابع :-

مقارنة بين عصرين

١ - الأمويون والموالي ..... ٨١ - ٩٢

٢ - العباسيون والموالي ..... ٩٣ - ١٢١

الفصل الخامس :-

بين الأمويين والموالي ..... ١٢٣ - ١٦٣

خاتمة :- ١٦٥ - ١٧٥

فهرس المصادر والمراجع ..... ١٧٧ - ١٩١

فهرس الموضوعات ١٩٢